



المجلس النقدي الخليجي
Gulf Monetary Council

التقرير السنوي 2021

سبتمبر 27، 2022
ربيع الأول 01، 1444

المحتويات

8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	تقديم الرئيس التنفيذي
11	الفصل الأول: نبذة عن المجلس النقدي الخليجي
12	1. لمحة تاريخية
13	2. أهم الإنجازات في عام 2021
13	2.1. تقديم الدعم الفني للبنوك المركزية الوطنية
14	2.2. مشاركة المعرفة
16	2.3. الأبحاث
16	2.4. الأنشطة الأخرى (الاجتماعات، برنامج التعاون، التدريب الجماعي)
16	3. الإحصاءات
17	4. سير العمل في المجلس النقدي الخليجي
18	الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الراهنة في دول مجلس التعاون
19	1. المقدمة
20	2. مستجدات السياسة النقدية
20	2.1. قرارات الفيدرالي الأمريكي
23	2.2. استجابة البنوك المركزية الوطنية
26	3. التطورات الاقتصادية
26	3.1. مملكة البحرين
32	3.2. دولة الكويت
37	3.3. سلطنة عمان
43	3.4. دولة قطر
51	3.5. المملكة العربية السعودية
69	3.6. الإمارات العربية المتحدة
75	4. مستجدات التقارب الاقتصادي في عام 2021

78	الفصل الثالث: الآفاق الاقتصادية (2024-2022)
79	1. المقدمة
80	2. الفرضيات الأساسية للنموذج الاقتصادي
81	3. الآفاق الاقتصادية بحسب المؤشرات الاقتصادية (2024-2022)
81	3.1. النمو الاقتصادي
83	3.2. التضخم
83	3.3. المالية العامة
84	3.4. الحساب الجاري
85	3.5. الدين العام
86	4. الآفاق الاقتصادية بحسب الدول (2024-2022)
86	4.1. مملكة البحرين
87	4.2. دولة الكويت
88	4.3. سلطنة عمان
89	4.4. دولة قطر
91	4.5. المملكة العربية السعودية
92	4.6. الإمارات العربية المتحدة
94	الفصل الرابع: الفترة المقبلة
95	1. المقدمة
95	2. تقدم المجلس النقدي الخليجي في تحقيق الأهداف الأساسية
98	3. التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي
98	3.1. الحاجة إلى تعزيز ودعم البناء المؤسسي
98	3.2. تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء

الجداول

- 22 الجدول 1: أبرز قرارات السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي خلال عام 2021
- 26 الجدول 2: البحرين - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي
- 27 الجدول 3: البحرين - حصة القطاعات الاقتصادية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%، الأسعار الثابتة)
- 28 الجدول 4: البحرين - المسح النقدي 2017-2021 (مليون دينار بحريني)
- 29 الجدول 5: البحرين - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي (الحصة من الإجمالي، %)
- 31 الجدول 6: البحرين - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليون دولار أمريكي)
- 32 الجدول 7: الكويت - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي
- 33 الجدول 8: الكويت - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021 (مليار دينار كويتي)
- 34 الجدول 9: الكويت - المسح النقدي 2017-2021
- 35 الجدول 10: الكويت - توزيع الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي 2017-2021 (%)
- 36 الجدول 11: الكويت - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)
- 37 الجدول 12: عمان - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي
- 38 الجدول 13: عمان - حصة القطاعات الاقتصادية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%، الأسعار الثابتة)
- 39 الجدول 14: عمان - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021 (مليار ريال عماني)
- 40 الجدول 15: عمان - المسح النقدي 2017-2021
- 41 الجدول 16: عمان - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي 2017-2021 (الحصة %)
- 42 الجدول 17: عمان - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)
- 43 الجدول 18: قطر - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي
- 44 الجدول 19: قطر - حصة القطاعات الاقتصادية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%، الأسعار الثابتة)
- 45 الجدول 20: قطر - الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2017-2021 (الحصة %)
- 46 الجدول 21: قطر - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021
- 47 الجدول 22: قطر - المسح النقدي 2017-2021
- 48 الجدول 23: قطر - الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي 2017-2021 (%)
- 50 الجدول 24: قطر - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)
- 51 الجدول 25: السعودية - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي 2017-2021
- 52 الجدول 26: السعودية - التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية، %)
- 54 الجدول 27: السعودية - التوزيع النسبي للناتج المحلي غير النفطي (%، الأسعار الثابتة)
- 56 الجدول 28: السعودية - معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة
- 57 الجدول 29: السعودية - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021 (مليار ريال سعودي)
- 60 الجدول 30: السعودية - المسح النقدي 2017-2021

62	الجدول 31: السعودية - توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية 2017-2021 (%)
63	الجدول 32: السعودية - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)
64	الجدول 33: السعودية - حساب الخدمات لميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)
66	الجدول 34: السعودية - وضع الاستثمار الدولي 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)
67	الجدول 35 (يتبع): السعودية - وضع الاستثمار الدولي، الجزء التحليلي
69	الجدول 36: الإمارات - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي
70	الجدول 37: الإمارات - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021
70	الجدول 38: الإمارات - المسح النقدي 2017-2021
71	الجدول 39: الإمارات - توزيع الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي 2017-2021 (الحصة %)
72	الجدول 40: الإمارات - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)
73	الجدول 41: معايير التقارب الاقتصادي
75	الجدول 42: معايير التقارب في عام 2021
76	الجدول 43: افتراضات بشأن أسعار النفط الخام
80	الجدول 44: افتراضات بشأن إنتاج النفط الخام (مليون برميل مكافئ/يوم)
81	الجدول 45: التوقعات الاقتصادية - نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2022-2024)
82	الجدول 46: التوقعات الاقتصادية - معدلات التضخم (2022-2024)
84	الجدول 47: التوقعات الاقتصادية - رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي (2022-2024)
84	الجدول 48: التوقعات الاقتصادية - الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي (2022-2024)
80	الجدول 49: التوقعات الاقتصادية - الدين العام كنسبة من الناتج المحلي (2022-2024)
86	الجدول 50: مملكة البحرين - التوقعات الاقتصادية (2022-2024)
87	الجدول 51: دولة الكويت - التوقعات الاقتصادية (2022-2024)
88	الجدول 52: سلطنة عمان - التوقعات الاقتصادية (2022-2024)
90	الجدول 53: دولة قطر - التوقعات الاقتصادية (2022-2024)
91	الجدول 54: المملكة العربية السعودية - التوقعات الاقتصادية (2022-2024)
93	الجدول 55: الإمارات العربية المتحدة - التوقعات الاقتصادية (2022-2024)
96	الجدول 56: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المجلس النقدي الخليجي

الأشكال

- الشكل 1: مؤشر الأسعار الأساسية لإنفاق الاستهلاك الشخصي الأمريكي في عام 2021 (التغير السنوي %)
- الشكل 2: البحرين - الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي (التغير السنوي %)
- الشكل 3: قطر - الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق 2017-2021 (الأسعار الجارية)
- الشكل 4: قطر - نسبة التغير في التخصيص الائتماني في عام 2021
- الشكل 5: السعودية - محركات النمو الرئيسية في عام 2021 (بالأسعار الثابتة)
- الشكل 6: السعودية - توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب بنود الإنفاق 2017-2021 (الحصة %)
- الشكل 7: السعودية - وضع الاستثمار الدولي، 2017-2021 (مليار دولار)
- الشكل 8: الروابط البنينة بين الحسابات الكلية في النموذج القياسي للمجلس النقدي الخليجي
- الشكل 9: التوقعات الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي (2022-2024)

المربعات

- المربع 1: مستندات الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية
- المربع 2: الميزانية الرأسمالية

مجلس الإدارة



نائب رئيس مجلس الإدارة
معالي د. فهد بن عبدالله المبارك
محافظ البنك المركزي السعودي



رئيس مجلس الإدارة
معالي الشيخ بندر بن محمد بن سعود ال ثاني
محافظ مصرف قطر المركزي



عضو مجلس الإدارة
معالي السيد باسل أحمد الهارون
محافظ بنك الكويت المركزي



عضو مجلس الإدارة
معالي السيد رشيد بن محمد المعراج
محافظ مصرف البحرين المركزي

كلمة رئيس



مجلس الإدارة

يسعدني كرئيس لمجلس الإدارة خلال الدورة الحالية، أن أقدم التقرير السنوي لعام 2021، وهو الإصدار السابع ضمن سلسلة التقارير السنوية. وحيث أنه من اختصاصات مجلس الإدارة اختيار رئيسي من بين أعضائه وفقاً للنظام الأساسي، فإنه يشرفني أن قد تم اختياري خلال هذه الدورة من قبل زملائي الأعضاء محافظي البنوك المركزية الوطنية. وإنني أتطلع إلى مواصلة المسيرة خلفاً لمحافظ بنك الكويت المركزي، معالي د. محمد بن يوسف الهاشل وذلك خلال السنوات التي قضاها رئيساً لمجلس الإدارة.

وخلال عام 2021، الذي صادف الذكرى الأربعين لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، صدر عن المجلس الأعلى في أعقاب دورته الحادية والأربعين بمحافظة العلا في شهر يناير، دعوته إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين الدول الأعضاء وصولاً إلى "تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية". ويعد البيان السامي للمجلس الأعلى مصدراً مهماً يستند إليه المجلس النقدي بشكل أساسي في وضع البرامج وخطط العمل.

وتأكيداً على ذلك، يستمر المجلس النقدي في التركيز على الأهداف الأساسية، التي وردت في اتفاقية الاتحاد النقدي، وكذلك يستمر في تنفيذ المهام الموكلة إليه طبقاً للاتفاقية. وعليه، يسعى المجلس إلى تعزيز التكامل والوحدة الاقتصادية بين دوله الأعضاء وكذلك غير الأعضاء من دول مجلس التعاون - إذا أمكن ذلك - تأكيداً على مضامين البيان السامي للمجلس الأعلى.

كما يشيد المجلس النقدي بما صدر عن المجلس الأعلى في الدورة ذاتها بالموافقة على ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون إلى جانب اعتماد الإطار القانوني لمنظومة المدفوعات والتسوية بين دول المجلس، مما يجسد أهداف ومهام المجلس النقدي لاسيما تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية والتأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة.

كما سيعمل المجلس النقدي على تعزيز التعاون مع مؤسسات مجلس التعاون ذات العلاقة، وذلك في حدود الأهداف والمهام المشتركة فيما بينهم. وعليه، فإن تحقيق الأغراض الأساسية التي أنشئ المجلس من أجلها يتطلب تعزيز العمل المشترك فيما بين مؤسسات مجلس التعاون.

وأخيراً، كرئيس لمجلس الإدارة، فإنني أتطلع إلى دعم زملائي محافظي البنوك المركزية لضمان قيام المجلس النقدي بمهامه على خير وجه وكذلك أداء اختصاصات مجلس الإدارة. كما أود أن أتوجه بالشكر للرئيس التنفيذي والموظفين على إخلاصهم في العمل.

معالي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني،

رئيس مجلس الإدارة،

محافظ مصرف قطر المركزي

تقديم



الرئيس التنفيذي

يأتي إعداد وإصدار التقرير السنوي للمجلس النقدي من منطلق اختصاصات الجهاز التنفيذي، وبصفتي الرئيس التنفيذي فإني فخور بإعداد التقرير السنوي لعام 2021 وإصداره وذلك بعد إقرار مجلس الإدارة. حيث تساهم الدول الأعضاء في الميزانية السنوية للمجلس النقدي والذي يستوجب بدوره الوقوف، بشكل دوري، على مستجدات المجلس النقدي وعمّا إذا تم تحقيق الأهداف الأساسية ومدى التقدم المحرز نحو ذلك.

وعليه، فإن أهداف التقرير السنوي تركز إجمالاً على أربعة محاور رئيسية وهي كما يلي:

- القاء نظرة تحليلية حول أبرز التطورات الاقتصادية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء من دول مجلس التعاون
- مناقشة الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط لدول مجلس التعاون بناءً على النماذج القياسية الخاصة بالمجلس النقدي
- تسليط الضوء على ما تم إنجازه خلال عام 2021 ومدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والمهام الأساسية طبقاً لاتفاقية الاتحاد النقدي
- عرض أبرز التحديات التي تواجه المجلس النقدي

وطبقاً لذلك، يتألف التقرير السنوي من أربعة أجزاء رئيسية وفقاً لما يلي:

- يقدم الفصل الأول موجزاً تاريخياً حول المجلس النقدي وملخصاً لأهم ما تم إنجازه خلال عام 2021
- يناقش الفصل الثاني التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، لاسيما مع التركيز على عام 2021
- يستعرض الفصل الثالث الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون خلال الفترة (2022-2024)
- يتناول الفصل الرابع مدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي أنشئ المجلس من أجلها وكذلك المعوقات التي تحول دون ذلك

شهد عام 2021 بداية انتعاش الاقتصاد العالمي بعدما تلاشت التداعيات الاقتصادية التي أفرزتها جائحة كوفيد-19. حيث ارتفع الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% بعد أن سجل انكماشاً نسبته 3.1% في العام السابق مصحوباً بارتفاع أسعار النفط إلى 69.1 دولاراً للبرميل مقابل 41.3 دولاراً للبرميل في عام 2020. وبالمثل، تعافى اقتصاد دول مجلس التعاون في عام 2021، حيث حقق نمواً نسبته 2.7% وذلك بعد أن سجل تراجعاً كبيراً نسبته 4.8% في العام السابق.

تؤكد المؤشرات الايجابية على تحسن الأداء الاقتصادي في دول المجلس. حيث عاود الحساب الجاري في عام 2021 إلى تسجيل فوائض كما في السنوات السابقة ليصل إلى 8.9% من الناتج المحلي مقابل -0.8% في العام السابق، بينما انخفض العجز المالي إلى 1.1% من الناتج المحلي مقابل 9.0% من الناتج المحلي في عام 2020. وكذلك ارتفع معدل التضخم بنسبة 2.2% مقابل 1.2% في عام 2020.

رغم تجاوز التحديات التي جاءت في عام 2020 بفضل الله وتوفيقه، غير أن ذلك لا يزال يندر بالواقع الاقتصادي ويذكر بالحاجة الماسة إلى بناء اقتصاديات أكثر مرونة، لاسيما من خلال تقليل الاعتماد الكامل على قطاع الهيدروكربونات. وكذلك نحن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى مواصلة الجهود التي بدأتها الدول الأعضاء لتنويع اقتصاداتها وضمان أن استمرار الاستثمارات الخارجية تعود بالأرباح المجدية للمساهمة في دعم عملية التحول الاقتصادي.

كما في السنوات السابقة، استمر المجلس النقدي في أداء مهامه ووظائفه خلال عام 2021، وذلك من خلال دعم البنوك المركزية الوطنية للوفاء بمتطلبات الاتحاد النقدي. ويعد توقعات السيولة المصرفية وإدارتها إلى جانب النمذجة الاقتصادية الكلية من أبرز مجالات التعاون الفني في عام 2021 لاسيما مع مصرف البحرين المركزي وبنك الكويت المركزي ومصرف قطر المركزي.

لاتزال الأنظمة الإحصائية من أبرز التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون، وذلك نظراً للفجوات الإحصائية كما يتضح من تدني الترتيب (باستثناء دولة واحدة) في التصنيفات الإحصائية الدولية. وتنفيذاً لتوجيهات مجلس الإدارة، سيواصل المجلس النقدي في دفع الجهود المشتركة تأكيداً على أهمية تعزيز الأنظمة الإحصائية لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

كما إنني أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الزملاء على ما بذلوه من جهود مضيئة في عام 2021 وما أبدوه من إخلاص وتفاني في العمل، أدى بدوره إلى نجاح المجلس النقدي في القيام بمهامه. ومن جهتي، سأواصل الإشراف على حسن سير العمل بالإضافة إلى رفع التوصيات الاستراتيجية حرصاً على الاستغلال الأمثل لموارد المجلس وزيادة الانتاجية.

د. عاطف الرشيد، الرئيس التنفيذي المجلس النقدي الخليجي



نبذة عن
المجلس
النقدي الخليجي

1. لمحة تاريخية

في ديسمبر 2008، وافق المجلس الأعلى، السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، على اتفاقية الاتحاد النقدي، وكذلك تم اختيار مدينة الرياض في مايو 2009 لاستضافة المقر الرئيسي للمجلس النقدي الخليجي. وفي يونيو 2009، تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وهي مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، ودولة الكويت. وقد تأسس المجلس النقدي الخليجي رسمياً في 30 مارس عام 2010، تزامناً مع انعقاد الاجتماع الأول - الافتتاحي - لمجلس الإدارة في مدينة الرياض. وقد مارس المجلس النقدي مهامه بعد تكوين الجهاز الفني.

تحدد اتفاقية الاتحاد النقدي الأغراض التي أنشئ المجلس من أجلها وكذلك تضع الأهداف والمهام الأساسية بالإضافة إلى إضفاء الصفة الرسمية وأسس المسؤولية القانونية والاختصاصات. ويعد المجلس النقدي الخليجي كياناً مستقلاً يتمتع بشخصية قانونية، يخضع لإشراف مجلس الإدارة المكون من محافظي البنوك المركزية الوطنية في الدول الأعضاء. في حين يتولى إدارة الجهاز الفني فيه رئيس تنفيذي يدعمه طاقم فني وإداري من مواطني الدول الأعضاء عموماً.

أما فيما يتعلق بتعاقب الرؤساء التنفيذيين، فقد تم تعيين الدكتور خالد السعد، وهو مواطن كويتي، كأول رئيس تنفيذي للمجلس في سبتمبر 2012. ثم بعد ذلك خلفه الدكتور رجا المرزوقي، من المملكة العربية السعودية، في أكتوبر 2015. ويشغل حالياً الدكتور عاطف الرشيد منصب الرئيس التنفيذي، وهو مواطن سعودي، وذلك منذ صدور قرار مجلس الإدارة بتعيينه في يونيو 2018. وجدير بالذكر، أن قد سبق له العمل في المجلس النقدي الخليجي في ديسمبر 2012م على سبيل الإعارة من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً) وانصب عمله في تلك الفترة على تأسيس الجهاز الفني في المجلس. ثم عاد بعد ذلك إلى مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً) في مارس 2017، وأثناء عمله في مؤسسة النقد العربي السعودي، تولى عضوية لجنة السياسة النقدية وكذلك لجنة الاستقرار المالي واستمرارية الأعمال والمخاطر.

ويضع مجلس الإدارة السياسة العليا والخطوط الرئيسية التي يسير عليها الجهاز التنفيذي تحت إشراف الرئيس التنفيذي. كما يتم رفع خطة عمل سنوية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها قبل بداية السنة المالية، حيث تتضمن أوجه النشاط التي سيضطلع بها الجهاز الفني والمهام التي سيقوم على تنفيذها. وفي نهاية العام، يتم رفع تقرير سير العمل إلى مجلس الإدارة تشتمل على أهم أوجه نشاط الجهاز التنفيذي خلال العام، وكذلك يسلط الضوء على أهم الإنجازات المتحققة بحسب الأهداف والمهام التي وردت في نظامه الأساسي. وفيما يلي ايجاز حول ذلك:



2. أهم الإنجازات في عام 2021

على الرغم من إيقاف العمل عن بعد واستئناف عودة الموظفين لمقار أعمالهم في دولة المقر في عام 2021، إلا أنه كان لا بد من توخي الحذر عند ممارسة المجلس لمهامه ووظائفه الاعتيادية. وعليه، استمر التعاون الفني مع البنوك المركزية الوطنية، بشكل افتراضي، وبالمثل لم يُمكن عقد ورشة العمل السنوية إلا عن طريق التواصل الافتراضي، حيث يأتي عقد ورشة العمل في إطار سلسلة الحلقات النقاشية السنوية التي ينظمها المجلس النقدي. وعلى الرغم من القيود المفروضة، تمكن المجلس من ممارسة وظائفه وأداء مهامه على النحو المطلوب. ويمكن تلخيص مجالات عمل المجلس في أربعة محاور رئيسية كما يلي:

- تقديم الدعم الفني للبنوك المركزية الوطنية لتمكينها من الوفاء بمهام ومتطلبات الاتحاد النقدي.
- تبادل الخبرات والتجارب العملية من خلال ورش العمل وعقد الاجتماعات الثنائية وغيرها من الوسائل
- إجراء عدد من الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بأهداف المجلس
- الأنشطة الأخرى (الاجتماعات، برنامج التعاون، التدريب الجامعي...)،



2.1 تقديم الدعم الفني للبنوك المركزية الوطنية

استمر بنك الكويت المركزي في تنفيذ مشروع «أتمتة» عملية إدارة السيولة المصرفية وتوقعاتها وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات بشكل تلقائي إلى جانب الاستفادة من توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين توقعات السيولة. وقد شارك المجلس النقدي الخليجي في عدد من الاجتماعات الفنية، عبر التواصل المرئي، خلال الفترة من أبريل إلى يونيو وذلك بهدف دعم بنك الكويت المركزي في هذا المجال. وحالياً استكمل بنك الكويت المركزي التحول التكنولوجي وتتم عملية إدارة السيولة المصرفية مع الحد الأدنى من التدخل البشري.

في شهر أكتوبر، شرع المجلس النقدي بالتعاون الفني مع مصرف قطر المركزي في مجال توقعات السيولة المصرفية والنمذجة الكلية. وتجدر الإشارة بأن صندوق النقد الدولي قد تطرق في كثير من الأحيان إلى هذه المستجدات الفنية على اعتباره مجالاً يتطلب المزيد من العمل للتحسين والتطوير لاسيما في دول مجلس التعاون. ولهذا الغرض قام المجلس النقدي الخليجي بعقد عدد من الورش الفنية واستمر في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء حول تلك المستجدات الفنية.

وفي شهر ديسمبر، شارك المجلس النقدي الخليجي في ورشة عمل تفاعلية نظمها بنك الكويت المركزي حول دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على القطاع غير النفطي في الكويت.



2.2. مشاركة المعرفة

2.2.1. المشاركة في الندوات والحلقات النقاشية

في ديسمبر، شارك المجلس النقدي الخليجي في ورشة العمل السنوية التي نظمها مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية لدول مجلس التعاون على مدى يومين متتاليين ضمن فعاليات جناح مجلس التعاون في معرض إكسبو 2020 دبي. حيث تمثلت مشاركة المجلس في عرض أوراق العمل التالية:

- «الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون (2022-2024): تحليل سيناريوهات الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19»
- «تقييم التكامل التجاري بين دول مجلس التعاون بعد إعلان قيام الاتحاد الجمركي في نهاية عام 2002: باستخدام نماذج الجاذبية»
- «التجارة البينية الخليجية: تحليل وصفي».

الورقة الأولى، قام المجلس النقدي بعرض نموذج الاقتصادي وهو عبارة عن إطار شامل للاقتصاد الكلي يرتكز أساساً على الارتباطات البينية للقطاعات الكلية الأربعة ومكون من 22 معادلة احصائية تشتمل على 22 من المتغيرات الداخلية و 5 من المتغيرات الخارجية. وتتصور ورقة العمل ثلاثة سيناريوهات تتعلق بأسعار النفط الخام ومساره المستقبلي: السيناريو الأساسي (70 دولارًا للبرميل في عام 2021 إلى 75 دولارًا للبرميل في عام 2023)، السيناريو المتفائل (70 دولارًا للبرميل في عام 2021 إلى 85 دولارًا للبرميل في عام 2023) والسيناريو المتشائم (70 دولارًا للبرميل في عام 2021 إلى 60 دولارًا للبرميل في عام 2023).

كما تشير التوقعات الاقتصادية، بناء على النموذج، إلى أنه يتراوح معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة في دول مجلس التعاون في عام 2022 ما بين 2.3% و 10.0% وفقاً للسيناريو الأساسي؛ و 2.3% و 10.2% وفقاً للسيناريو المتفائل، و 2.3% و 9.8% وفقاً للسيناريو المتشائم.

وتشير التوقعات في جانب المالية العامة إلى أنه سيتراوح رصيد المالية العامة ما بين عجز مالي بنسبة 26.4% في دولة الكويت و فائض مالي بنسبة 16.4% في الإمارات العربية المتحدة وفقاً للسيناريو الأساسي، وما بين -26.8% و 18.3% في ظل السيناريو المتفائل، وما بين -26.1% و 14.7% في ظل السيناريو المتشائم.

الورقة الثانية، دراسة قياسية حول مدى تأثير قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في عام 2003 على حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء وذلك باستخدام نماذج الجاذبية والسلاسل الزمنية المقطعية للفترة 1980 - 2019. وترتكز الدراسة أساساً على مدى تأثير كل من حجم الدولة (السكان، الناتج المحلي) وبعد المسافة الجغرافية أو الحدود المشتركة على التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون بعد قيام الاتحاد الجمركي.



تظهر نتائج الدراسة وجود تفاوت نسبي في تأثير الحدود البرية على حركة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون. وبالتالي، فإن بعد المسافة (تكاليف النقل) بين دول مجلس التعاون تؤثر سلبيًا على حجم التجارة البينية باستثناء المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. كما تظهر الدراسة أن وجود الحدود البرية تؤثر ايجاباً على حجم التبادل التجاري بين بعض دول مجلس التعاون، في حين تؤثر سلباً على البعض الآخر. ووفقاً للتحليل الوصفي، تتميز التجارة البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع باقي دول مجلس التعاون بالتنوع النسبي دون ارتباطها بالحدود البرية، ولعل ذلك يعكس التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من التأثير الإيجابي لقيام الاتحاد الجمركي في عام 2002 على حركة التبادل التجاري بين جميع دول مجلس التعاون، إلا أنها تتفاوت نسبياً وذلك على النحو الآتي:

- زيادة التجارة البينية بنسب مطردة في دولة الكويت (171%)، وسلطنة عمان (170%)، والمملكة العربية السعودية (157%)
- زيادة التجارة البينية بنسب معتدلة في الإمارات العربية المتحدة (77%)، ودولة قطر (64%)
- زيادة التجارة البينية بنسبة ضئيلة في ملكة البحرين (1.4%)

الورقة الثالثة، دراسة مفصلة تستند على تحليل حركة التبادل التجاري في دول مجلس التعاون بهدف مقارنة حجم التجارة البينية مع التجارة الخارجية وفقاً للسلع والدول المستوردة ما بين عامي 2019-2020. وكذلك قياس النمو في التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون ومراحل تطوره خلال الفترة 1980-2020 ودرجة الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون خلال الفترة 1970-2017.

2.2.2. عقد الندوات والحلقات النقاشية

عقد المجلس النقدي الخليجي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي ورشة عمل تفاعلية بعنوان «التخلي عن سعر الفائدة المرجعي «LIBOR»، ومراجعة معدلات الفائدة المرجعية «LIBORs» خلال الفترة 29-30 نوفمبر 2021، حيث من المتوقع التخلي عن سعر الفائدة المرجعي «LIBOR» بحلول نهاية عام 2021 أو الموافق 31 ديسمبر 2021. وتناولت الورشة عدد من المحاور الفنية التالية:

- تحديد وتقييم حجم انكشاف العقود المالية على سعر الفائدة المرجعي «LIBOR» في البنوك التجارية والمؤسسات المالية بدول مجلس التعاون.
- الاستفادة من الخبرات الإقليمية والعالمية (بريطانيا، أوروبا) حول ضمان الانتقال السلس بعيداً عن سعر الفائدة المرجعي «LIBOR».
- مناقشة مدى استعداد البنوك المركزية في دول مجلس التعاون حول التخلي عن سعر الفائدة المرجعي «LIBOR»، وإيجاد معدلات فائدة خالية من المخاطر وأثر ذلك على الاستقرار المالي.
- السبل نحو المضي قدماً في التحول عن سعر الفائدة المرجعي «LIBOR»، وهل هناك حاجة إلى إنشاء مجموعة عمل تعنى بهذا التوجه العالمي وذلك على مستوى دول المجلس؟

وشارك في الورشة، التي افتتحها سعادة نائب محافظ بنك الكويت المركزي السيد يوسف العبيد، كل من المجلس النقدي الخليجي والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون ومجموعة عمل بنك إنجلترا وهيئة الرقابة المالية البريطانية وهيئة الأسواق المالية الأوروبية.



2.3. الأبحاث

شرع المجلس النقدي في إعداد الدراسات الاستطلاعية حول مدى إمكانية إصدار العملات الرقمية في دول مجلس التعاون. والتي تحمل في طياتها عدد من الأسباب تبرز أهمية إصدار العملة الرقمية، ومنها تحسين الشمول المالي، وتسريع نظم المدفوعات والتسويات، وتوفير البدائل لوسائل الدفع لاسيما مع تضاؤل التداول النقدي، إلا أن أهمها هي تعزيز المدفوعات عبر الحدود بصورة آنية وخفض تكلفة التسويات فيما بينها. والذي ينطوي بدوره على منافع استراتيجية لاسيما بالنسبة لدول مجلس التعاون. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة في طور الإعداد الأولي ومن المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام 2022.



2.4. الأنشطة الأخرى (الاجتماعات، برنامج التعاون، التدريب الجماعي)

خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2021، التحق عدد (4) من طلاب قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود في برنامج التدريب الجامعي بالمجلس النقدي، وتعد هذه النسخة الثانية من برنامج التدريب الجامعي الذي بدأ في عام 2020. ويشتمل برنامج التدريب الجامعي على مجموعة من الدورات المكثفة على غرار دورات معهد صندوق النقد الدولي في مجال تحليل وبرمجة سياسات الاقتصاد الكلي. وتشير نتائج التقييم النهائي والمتابعة من قبل إدارة الجامعة إلى اكتساب الطلاب المتدربين للمهارات العملية ونجاح برنامج التدريب الجامعي بشكل كبير.

3. الإحصاءات

لا يزال الوضع الإحصائي في دول مجلس التعاون يواجه عدد من التحديات الفنية لاسيما جمع وإعداد البيانات الإحصائية إلى جانب نشرها في المواعيد المحددة¹. ويعد تطوير الأنظمة الإحصائية من ضمن الأهداف والمهام الموكلة للمجلس النقدي الخليجي². كما ساهم المجلس خلال السنوات السابقة بدور فعال في دفع الجهود المشتركة نحو تطوير الأنظمة الإحصائية وكذلك سيواصل العمل على ذلك.

وعليه، سيواصل المجلس النقدي الخليجي المضي قدماً في هذا المجال، وفقاً لاختصاصاته، إلى حين تحقيق تقدم ملموس في دول مجلس التعاون وصولاً إلى نشر البيانات في أوقاتها المحددة مسبقاً وتصنيف وعرض البيانات حسب المعايير الدولية، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى المنشورات الإحصائية على الصفحات الإلكترونية.

¹ باستثناء المملكة العربية السعودية التي انضمت إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)، لا يزال تصنيف النشر الإحصائي لباقي دول مجلس التعاون ضمن النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS). وهذا يلخص التحديات التي تواجه الدول في تطوير الأنظمة الإحصائية سواء فيما يتعلق بتغطية البيانات للمناهج الإحصائية وحدثة تواترها وضبط مواعيد نشرها وسهولة الوصول إلى هذه البيانات من قبل العموم.

² تنص المادة ٦ من اتفاقية الاتحاد النقدي على أن «يهدف المجلس النقدي وبصفه أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية، والقيام بما يلي...».



4. سير العمل في المجلس النقدي الخليجي

لا يزال المجلس النقدي الخليجي في طور استكمال بنائه المؤسسي بالرغم من العقبات التي تعترض مسيرته. كما إن مهام المجلس النقدي غايتها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي. وفي حال نجاح ذلك، سيكون المجلس النقدي قد حقق جزءاً من الأغراض التي أنشئ من أجلها.

ومن بين ذلك، مستوى التعاون الفني الذي يمكن أن يضطلع به المجلس النقدي مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، حيث اقتصر التعاون الفني حتى الآن على المشاركة في المحافل والمنتديات الخليجية ترسيخاً للعمل الخليجي المشترك. كما سيسعى المجلس النقدي إلى توثيق التعاون الفني مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي في إطار تعزيز التواصل المؤسسي ضمن الامكانيات المتاحة وطبقاً لنظامه الأساسي واتفاقية الاتحاد النقدي.

وكذلك سيواصل المجلس النقدي تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء دون ادخار أي جهد سعياً لانضمام الدول غير الأعضاء إلى المجلس النقدي حتى ولو مبدئياً بصفة مراقب. حيث تعد الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون وأكثرها تنوعاً. كما إن ضمان تحقيق الفائدة القصوى من الاتحاد النقدي، يتجسد في اكتمال انضمام جميع دول مجلس التعاون.

يستعرض الجزء التالي من التقرير السنوي التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون خلال عام 2021، ثم يستعرض التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط للفترة القادمة (2022-2024) بناءً على النماذج الاقتصادية القياسية للمجلس النقدي الخليجي. وتجدر الإشارة بأن قد تم استبعاد بعض القطاعات الاقتصادية لبعض الدول في القسم التحليلي من التقرير السنوي بسبب عدم صدور بعض البيانات عند الانتهاء من إعداد التقرير في يوليو 2022. حيث إن عدم الالتزام بنشر البيانات الاقتصادية في دول مجلس التعاون حسب المواعيد المحددة يؤدي إلى التأخير في إعداد وإصدار التقرير السنوي في الوقت المحدد.



التطورات
الاقتصادية
الراهنة في دول
مجلس التعاون



1. المقدمة

يستعرض هذا الفصل التطورات الاقتصادية الراهنة في دول مجلس التعاون مع تسليط الضوء على المستجدات خلال سنة التقرير، عام 2021. والغرض الأساسي هو تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون وطرق الاستجابة لها. وعلى وجه الخصوص، التركيز على تحديد القطاعات غير النفطية التي تساهم بشكل فعال في التنويع الاقتصادي. وكذلك يتطرق الفصل إلى المكونات الرئيسية التي يتألف منها حساب الاقتصاد الكلي لكل دولة (القطاع الحقيقي، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي، وقطاع المالية العامة). كما سيتطرق الجزء التمهيدي للفصل إلى السياسة النقدية، لاسيما مع تسليط الضوء على توجهات السياسة النقدية للفيدرالي الأمريكي وقراراته خلال عام 2021 واستجابة البنوك المركزية الوطنية بعد مستجدات الفيدرالي الأمريكي وذلك نظراً للأهمية الكبيرة في ظل ربط أسعار صرف العملات الوطنية بالدولار الأمريكي.



2. مستجدات السياسة النقدية

2.1. قرارات الفيدرالي الأمريكي

بالنسبة للجزء الأكبر من العام وحتى نوفمبر 2021، كان التركيز الاحتياطي الفيدرالي منصباً في الغالب على التيسير الكمي على الرغم من سرعة نشوء الضغوط التضخمية بدءاً من فبراير 2021. وخلال الفترة الممتدة بين فبراير 2021 وأبريل 2021 شهد التضخم، مقاساً بمؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، ارتفاعاً من 1.5% إلى 3.0%، ثم استمر التضخم في الارتفاع بشكل أكبر حتى ديسمبر 2021 ليصل إلى 4.9% (الشكل 1)، وهو أعلى بكثير من المعدل المستهدف للتضخم بنسبة 2% لدى اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة. وكذلك ارتفع التضخم مقاساً بمؤشرات الأسعار الأخرى مثل مؤشر أسعار المستهلكين، حيث بلغ التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين 7.0% في ديسمبر 2021، وهي تعد أكبر زيادة خلال 12 شهراً منذ يونيو 1982³.

وكان الرأي المبدئي لأعضاء اللجنة هو اعتبار التضخم ظاهرة مؤقتة تعكس عوامل محددة (مثل اختناقات في جانب العرض، واختلال توازن الطلب على سلع الطاقة، وما إلى ذلك) التي من شأنها أن تهدأ بسرعة وتتبدد تماماً. وأشارت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في اجتماعها يومي 2 و3 نوفمبر 2021: «كان التضخم مرتفعاً، مما يعكس إلى حد كبير العوامل التي كان من المتوقع أن تكون مؤقتة. وقد ساهمت الاضطرابات في جانبي العرض والطلب، نتيجة الوباء وإعادة فتح الاقتصاد، إلى حدوث زيادات كبيرة في الأسعار لبعض القطاعات»⁴.

ويتعين على الاحتياطي الفيدرالي عدم إفساد الخيط الرفيع الذي يربط بين الانتعاش الاقتصادي بعد الوباء وعدم السماح للتضخم بأن يتجذر ويصبح راسخاً. حيث يعد التوازن بينهما ليس بالأمر سهل إطلاقاً، فمعالجة أي منهما سيؤدي إلى تفاقم الآخر.

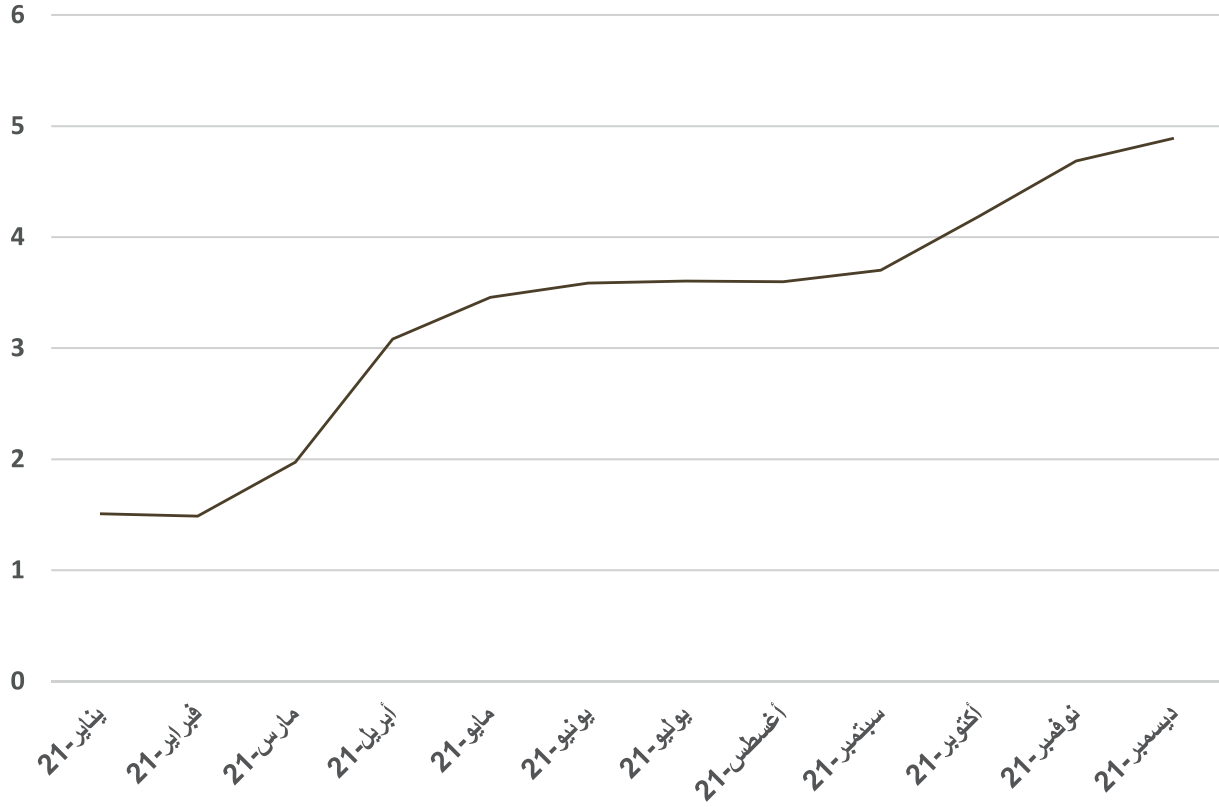
³ يمكن تلخيص الاختلافات بين نفقات الاستهلاك الشخصي، ونفقات الاستهلاك الشخصي الأساسية، ومؤشر أسعار المستهلك، ومؤشر أسعار المستهلك الأساسي على النحو التالي: أولاً، تستثني المؤشرات الأساسية المكونات الأكثر ثقلاً مثل العديد من أسعار المواد الغذائية والطاقة (التي تمثل حوالي 22% من الوزن الإجمالي)، بينما المؤشرات غير الأساسية تشمل جميع المكونات دون استثناء. كما تتولى جهتين مختلفتين مسؤولية هذه المؤشرات المختلفة للأسعار في الولايات المتحدة، حيث يعد مكتب إحصاءات العمل مسؤولاً عن مؤشر أسعار المستهلكين «CPI» ومكتب التحليل الاقتصادي مسؤولاً عن نفقات الاستهلاك الشخصي «PCE» الذي يعد مسحاً شاملاً يعكس تأثير التغير النسبي للأسعار على تبديل نمط المستهلك. كما تعتمد الأوزان الترجيحية للمكونات الرئيسية للمؤشرات على مصادر مختلفة، وهما مسح الأعمال لنفقات الاستهلاك الشخصي ومسح الإنفاق الأسري لأسعار المستهلكين (راجع، الاختلافات بين مؤشر أسعار المستهلك وأسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، الصادر عن مكتب إحصاءات العمل في مايو 2011، المجلد 2، صفحة رقم 3)

⁴ اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، محضر اجتماع اللجنة في 2-3 نوفمبر 2021، صفحة رقم 7



الشكل 1:

مؤشر الأسعار الأساسية لإنفاق الاستهلاك الشخصي الأمريكي في عام 2021 (التغير السنوي %)



المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي

ومع ذلك، قررت اللجنة أن «بالإضافة إلى ذلك، قرر أعضاء اللجنة، بشكل عام، أن معيار اللجنة المتمثل في استيفاء المزيد من التقدم قد تم تحقيقه بشكل واضح فيما يتعلق بالتضخم. وعلى هذه الخلفية، أجمع أعضاء اللجنة أنه، بما يتوافق مع التوجهات السابقة للجنة وسياسة الإبلاغ، سيكون من المناسب الإعلان في هذا الاجتماع عن خفض وتيرة صافي شراء الأصول».

ورغم عدم رغبة اللجنة في رفع أسعار الفائدة بشكل حاد، إلا أنها قررت أن الوقت قد حان للبدء في التخلص التدريجي من التيسير الكمي كمقدمة لإجراءات التشديد اللاحقة. حيث من المستبعد شروع الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة مع استمرار إجراءات التيسير الكمي. وفي نهاية عام 2021، وصلت الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي إلى 8.76 تريليون دولار، أو ما يعادل 38% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 34% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020.

وخلال ذلك، حافظت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أو ما يعرف باللجنة على النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بين 0% و 0.25% في عام 2021 كما كان في العام السابق. ويلخص الجدول 1 أدناه القرارات الأخرى التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي خلال عام 2021.

⁵ اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، محضر اجتماع اللجنة في 2-3 نوفمبر 2021، صفحة رقم 9.

الجدول 1:

أبرز قرارات السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي خلال عام 2021

التاريخ	القرارات المتخذة	الأساس المنطقي، إن وجد
17 مارس	زيادة الحد الأقصى للطرف المقابل في عملية إعادة الشراء المعاكس لليلة الواحدة من 30 مليار دولار إلى 80 مليار دولار	من المرجح تعزيز التيسير الكمي
16 يونيو	قام مجلس الاحتياطي برفع معدل الفائدة على الاحتياطي الإضافي من 10 نقاط أساس إلى 15 نقطة أساس. كما قامت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة برفع معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس لليلة الواحدة من صفر إلى 5 نقاط أساس	التعديل في، وفقا للاحتياطي الفيدرالي
29 يوليو	أصبح تعديل اللائحة «د» ساري المفعول: تم استبدال كل من معدل الفائدة على الاحتياطي الإلزامي والإضافي بمعدل الفائدة على أرصدة الاحتياطي	توحيد المعدلات المختلفة التي يضعها الفيدرالي
22 سبتمبر	قامت اللجنة بزيادة الحد الأقصى للطرف المقابل في إعادة الشراء المعاكس لليلة الواحدة من 80 مليار دولار إلى 160 مليار دولار	من المرجح تعزيز التيسير الكمي
3 نوفمبر	قامت اللجنة بتوجيه دائرة عمليات السوق المفتوحة بتخفيض حجم شراء الأصول الشهرية من سندات الرهن العقاري بمقدار 5 مليار دولار وسندات الخزينة بمقدار 10 مليار دولار شهرياً بدءاً من منتصف نوفمبر	مراجعة الاحتياطي الفيدرالي لموقفه بشأن التضخم وإعادة النظر في التيسير الكمي
15 ديسمبر	قامت اللجنة بتوجيه دائرة عمليات السوق المفتوحة بتخفيض حجم شراء الأصول الشهرية من سندات الرهن العقاري بمقدار 10 مليار دولار وسندات الخزينة بمقدار 20 مليار دولار شهرياً بدءاً من منتصف يناير	مراجعة الاحتياطي الفيدرالي لموقفه بشأن التضخم وإعادة النظر في التيسير الكمي

المصدر: الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، "عمليات السوق المفتوحة خلال عام 2021" مايو 2022، صفحة رقم 4



2.2. استجابة البنوك المركزية الوطنية

في ظل عدم قيام الفيدرالي الأمريكي بتغيير أسعار الفائدة الأساسية خلال عام 2021، فإن البنوك المركزية الوطنية لم يتعين عليها اتخاذ أي إجراء محدد نتيجة لذلك – ما عدا ما يحتمل القرارات الرقابية والإشرافية الخاصة بكل بنك مركزي. ويلخص القسم التالي أبرز قرارات السياسة النقدية التي اتخذتها البنوك المركزية الوطنية في عام 2021.

2.2.1. مصرف البحرين المركزي



تعد التسهيلات المصرفية (الإيداع والإقراض) هي أسعار فائدة السياسة النقدية لدى لمصرف البحرين المركزي وذلك وفقاً لقرار لجنة السياسة النقدية. وتشمل تسهيلات الإيداع (فيما يتعلق بالمصارف التقليدية):

- الإيداع ليوم واحد
- الإيداع لفترة أسبوع
- الإيداع لفترة أربعة أسابيع

كما يعد سعر الفائدة على تسهيلات الإيداع لفترة أسبوع واحد هو سعر الفائدة الأساسي حسب مصرف البحرين المركزي. وفي عام 2021، قام مصرف البحرين المركزي بتخفيض سعر الفائدة على تسهيلات الإيداع لفترة 4 أسابيع مرتين: من 2.0% إلى 1.75% في 16 فبراير 2021 ومن 1.75% إلى 1.50% في 23 أغسطس 2021.

فيما ظلت أسعار الفائدة على تسهيلات الإيداع ليوم واحد وأسبوع واحد لدى مصرف البحرين المركزي دون تغيير عند 0.75% و1% على التوالي. كما ظلت أسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض دون تغيير عند 2.25%.

2.2.2. بنك الكويت المركزي



لم يطرأ أي تغيير على سعر الفائدة الأساسي لبنك الكويت المركزي، سعر الخصم، والذي ظل كما عليه عند 1.50% خلال عام 2021.

2.2.3. البنك المركزي العماني

لم يكن هناك أي تغيير في سعر الفائدة الأساسي لدى البنك المركزي العماني، وهو سعر الفائدة على تسهيلات إعادة الشراء للمصارف، حيث ظل ثابتاً عند 0.50% خلال عام 2021.

وبخلاف ذلك، قام البنك المركزي العماني بإنهاء الإجراءات التيسيرية مثل تأجيل سداد القروض في ديسمبر 2021. كما أعاد البنك المركزي عمليات سوق النقد إلى الوضع الطبيعي، وذلك بعد انتهاء الإجراءات التيسيرية المقدمة في شكل زيادة مدد الاستحقاق وتخفيض نسبة الفائدة على أدوات عمليات السوق المفتوحة.



2.2.4. مصرف قطر المركزي

لم يكن هناك أي تغيير في أسعار الفائدة الأساسية لمصرف قطر المركزي، وهو سعر المصرف للإيداع والإقراض وسعري المصرف كلاهما لفترة ليلة واحدة، حيث ظلت أسعار الفائدة ثابتة عند 2.50% و1.00% على التوالي خلال عام 2021.



2.2.5. البنك المركزي السعودي

حافظ البنك المركزي السعودي على سعر إعادة الشراء عند 1.0% وعلى سعر إعادة الشراء المعاكس عند 0.50% خلال عام 2021. كما استمر البنك المركزي السعودي في الحفاظ على سقف إصدارات «أذونات ساما» الأسبوعي عند 10.0 مليار ريال سعودي وذلك لتعزيز كفاءة البنوك في إدارة سيولتها.





2.2.6. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي



في عام 2021، استمر البنك المركزي الإماراتي في تنفيذ الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم. ويهدف الإطار النقدي للدرهم إلى تعزيز إدارة السيولة المصرفية بطريقة تضمن أن تتوافق أسعار الفائدة السائدة في سوق النقد المحلي مع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية للحفاظ على سعر الصرف، وهو الهدف الأسمى للسياسة النقدية.

تم طرح أداة جديدة، وهي الأذونات النقدية في مطلع عام 2021⁶ لتحل محل شهادات الإيداع السابقة وذلك لتحقيق الأغراض التالية:

- امتصاص السيولة الهيكلية الزائدة في النظام المصرفي
- تزويد البنوك بأدوات قابلة للتداول عالية الجودة مقومة بالعملة المحلية
- توفير الأساس الذي يتم عليه تحديد أسعار الفائدة قصيرة الأجل ضمن منحى العائد المقوم بالعملة المحلية

تم تعديل سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الإماراتي، الذي ينطبق على تسهيلات الإيداع اليومية، إلى 15 نقطة أساس مقابل 10 نقاط أساس اعتباراً من 29 يوليو 2021، وذلك نتيجة لبدء الفيدرالي الأمريكي بدفع الفوائد على الأرصدة الاحتياطي ليحل بذلك محل أسعار الفوائد على الاحتياطي الإلزامي والإضافي. وفي السابق، كانت تعد أسعار الفائدة على الاحتياطي الإضافي لدى الفيدرالي الأمريكي هي الأسعار الأساسية لمصرف الإمارات المركزي. كما هو مذكور أعلاه، قام الفيدرالي الأمريكي بالمثل، حيث استبدل أسعار الفائدة على الاحتياطي الإضافي ونسبتها 10 نقاط أساس مع أسعار الفائدة الجديدة على أرصدة الاحتياطي لدى الفيدرالي الأمريكي والذي تم تحديده عند 15 نقطة أساس.

3. التطورات الاقتصادية

3.1. مملكة البحرين

3.1.1. الحسابات القومية

في عام 2021، ارتفع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.2% (الجدول 2)، بعد أن سجل انكماشاً حاداً نسبته 4.9% في العام السابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 2.8% معوضاً الانخفاض الطفيف في الناتج المحلي النفطي بنسبة 0.3%. وبالمثل، انخفض الناتج المحلي النفطي بنسبة 0.1% في عام 2020. وبخلاف باقي دول مجلس التعاون، لم تتجاوز مساهمة القطاع النفطي، مقاساً بالأسعار الجارية، ما نسبته 13.4% من الناتج المحلي خلال الفترة 2017-2021. كما بلغ الناتج المحلي الاسمي 38.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021، مقارنة مع 34.4 مليار أمريكي دولار في العام السابق.

الجدول 2:

البحرين - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي

المؤشر	2021	2020	2019	2018	2017
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دينار بحريني)	14.6	13.1	14.5	14.2	13.3
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	38.8	34.4	38.2	37.4	35.1
الناتج النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	14.7	11.1	13.9	14.8	12.4
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو، %)	2.2	4.9-	2.2	2.1	4.3
النفطي	0.3-	0.1-	2.2	1.3-	0.7-
غير النفطي	2.8	6.0-	2.2	2.9	5.5

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

يوضح الجدول (3) معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بحسب القطاعات خلال الفترة 2017-2021. ويعتبر القطاع المالي ويلييه القطاع الصناعي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الناتج المحلي غير النفطي. وتتمتع مملكة البحرين بقطاع مالي مزدهر يتكون من قطاع مصارف الجملة (يشمل الوحدات المصرفية الخارجية سابقاً والبنوك الاستثمارية) وقطاع مصارف التجزئة (يشمل المصارف التقليدية والإسلامية) وكذلك المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين وشركات الاستثمار وصناديق التقاعد والصرافة).

تشكل الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي ما نسبته 64.7% من الناتج المحلي لعام 2021، وتعد من بين أعلى المعدلات في دول مجلس التعاون. كما شهد القطاع المالي ارتفاعاً بنسبة 6.0% في عام 2021، وكذلك استحوذ هذا القطاع على النصيب الأكبر من الناتج المحلي غير النفطي، بالأسعار الثابتة، طوال الفترة 2017-2021، حيث شكل ما نسبته 21.9% من الناتج غير النفطي لعام 2021 (الجدول 3).

تتصدر صناعة الألمنيوم قطاع الصناعات التحويلية، وتُعد مملكة البحرين أيضاً منتجاً رئيسياً في صناعة الألمنيوم العالمية إلى جانب باقي دول مجلس التعاون، مما يعكس الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية. كما تسعى في الوقت ذاته إلى تطوير صناعة الألمنيوم والتوسع في المنتجات عالية الجودة وذات القيمة المضافة على الرغم من المنافسة الشديدة بين المنتجين الرئيسيين مثل الصين والهند وروسيا. وشهد قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.5% في عام 2021، بينما يستحوذ على ثاني أكبر حصة من الناتج المحلي غير النفطي أو ما يعادل 17.3% من الناتج المحلي غير النفطي. في حين أن حصة قطاع السياحة، الفنادق والمطاعم في الجدول 3، لا يزال محدوداً ولا يمثل سوى ما نسبته 1.9% في عام 2021.



الجدول 3:

البحرين - حصة القطاعات الاقتصادية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%، الأسعار الثابتة)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط 2017-2021
الزراعة والغابات وصيد البحر	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.3
الصناعات التحويلية	17.7	17.5	17.4	17.5	17.3	17.5
إمدادات الكهرباء والمياه والغاز	1.3	1.2	1.3	1.9	1.9	1.5
التشييد والبناء	8.6	8.8	8.8	9.3	9.2	8.9
تجارة الجملة والتجزئة والصيانة	5.6	5.4	5.4	5.3	5.3	5.4
الفنادق والمطاعم	3.0	2.8	3.0	1.8	1.9	2.5
النقل والتخزين والاتصالات	9.6	10.1	9.4	7.5	7.9	8.9
العقارات والإيجارات والأنشطة التجارية	7.1	6.8	6.6	6.5	6.6	6.7
التمويل والتأمين والخدمات المالية	20.3	20.4	19.5	21.0	21.9	20.6
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي	15.6	15.4	14.8	16.0	16.1	15.6
التعليم؛ الصحة؛ وخدمات المجتمع الأخرى	7.6	7.6	7.7	7.1	6.8	7.4
القطاع العائلي (خدمات المنازل)	1.2	1.1	1.0	1.0	0.9	1.0
صافي الضرائب	1.1	1.4	3.8	3.6	3.7	2.7
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الناتج غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	81.7	82.3	82.3	81.4	81.0	81.7

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

3.1.2. النقود والائتمان

أظهر المسح النقدي في عام 2021 استمرار صافي الالتزامات الخارجية كما في السنوات الخمس السابقة، حيث بلغ نحو 22.9 مليون دينار بحريني وهو ما يعكس بدوره أن الالتزامات الخارجية للبنوك التجارية تفوق أصولها الخارجية. في حين بلغ صافي الأصول المحلية نحو 14.9 مليار دينار بحريني في عام 2021، وهو ما يعكس استمرار زيادة الائتمان المقدم للحكومة ليصل إلى 7.8 مليار دينار بحريني أو ما يعادل 48.1% من الناتج المحلي وزيادة المستحقات على القطاع الخاص لتصل إلى 11.1 مليار دينار بحريني أو ما يعادل 72.0% من الناتج المحلي.

فيما يتعلق بالسيولة المحلية ومكوناتها، ارتفع العرض النقدي (ن3) بنسبة 4.9% في عام 2021 كمحصلة لزيادة مساهمة صافي الأصول الأجنبية بنسبة 3.8%، وزيادة مساهمة صافي الأصول المحلية بنسبة 1.1%. وعليه، جاء الارتفاع في العرض النقدي نتيجة لزيادة جميع العوامل المؤثرة على عرض النقد، صافي الأصول الأجنبية وصافي الأصول المحلية.

الجدول 4: البحرين - المسح النقدي 2017-2021 (مليون دينار بحريني)

البند	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الأصول الأجنبية	38.4-	404.6-	299.6	594.6-	22.9-
البنك المركزي	883.1	702.3	1,278.6	734.5	1,471.1
البنوك التجارية	921.5-	1,106.9-	979.0-	1,329.1-	1,491.0-
صافي الأصول المحلية	12,559.7	13,026.7	13,372.3	14,745.9	14,907.1
المطالبات على الحكومة (صافي)	6,094.4	6,057.6	6,622.5	7,789.5	8,077.2
المطالبات على القطاع الخاص	8,970.2	9,860.5	9,966.8	10,644.3	11,111.1
البنود الأخرى (صافي)	2,504.9-	2,891.4-	3,217.0-	3,687.9-	4,281.2-
العرض النقدي + الودائع الحكومية (ن3)	12,521.3	12,622.1	13,671.9	14,151.3	14,884.2
النقود	2,661.7	2,662.1	2,626.9	2,921.1	3,224.7
شبه النقود	7,239.6	7,423.3	8,538.6	8,959.0	8,955.4
الودائع الحكومية	1,926.8	1,776.8	1,619.7	1,311.3	1,418.8
مساهمة مكونات العرض النقدي (%)					
صافي الأصول الأجنبية	2.1%	2.9%	5.2%	6.3%	3.8%
صافي الأصول المحلية	6.1%	3.7%	2.5%	9.7%	1.1%
العرض النقدي (ن3)	4.0%	0.8%	7.7%	3.4%	4.9%
البنود الأخرى	0.7%	3.1%	2.4%	3.3%	4.0%
مكونات العرض النقدي (% التغير)					
صافي الأصول الأجنبية (صافي)	116.7%	953.6%	174.0%	298.5%	96.1%
صافي الأصول المحلية (صافي)	6.5%	3.7%	2.7%	10.3%	1.1%
العرض النقدي (ن3)	4.2%	0.8%	8.3%	3.5%	5.2%
البنود الأخرى (صافي)	3.3%	15.4%	11.3%	14.6%	16.1%
صافي المطالبات على الحكومة (% من الناتج المحلي)	45.7%	42.8%	45.8%	60.0%	48.1%
المطالبات على القطاع الخاص (% من الناتج المحلي)	67.3%	69.6%	68.9%	82.0%	72.0%

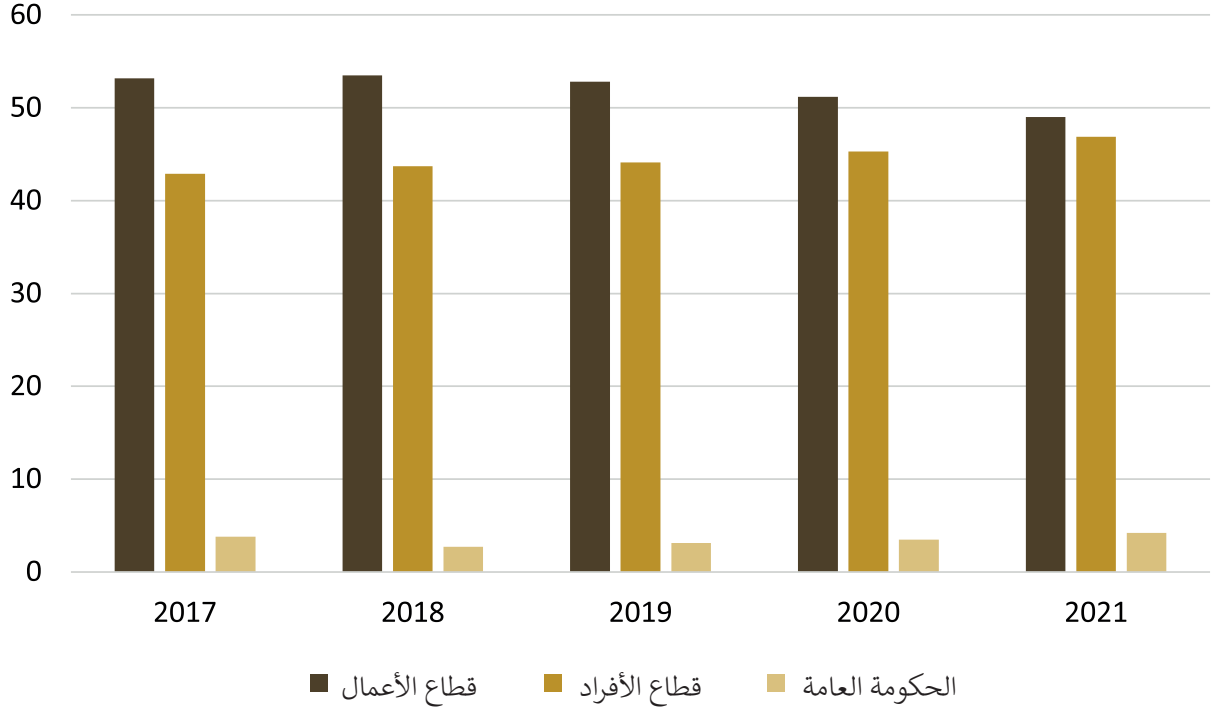
المصدر: النشرة الإحصائية، مصرف البحرين المركزي

يوضح الجدول (5) والشكل (2) التوزيع الائتماني بحسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2017-2021. وفي عام 2021، يلاحظ تساوي حصة تمويل قطاع الأعمال مع حصة تمويل الأفراد حيث لا يتعدى الفرق بينهما حوالي 2%. ويشير التوزيع الائتماني إلى استحواذ قطاع العقارات بشقيه الخاص والفردى على النصيب الأكبر وبنسبة 39,1% من إجمالي من الائتمان الخاص. وكذلك يحتمل أن جزء من القروض الشخصية هي لأغراض البناء والتشييد، مما ينطوي على أن نسبة القطاع العقاري قد تتجاوز 50% من إجمالي من الائتمان المحلي. وهو ما ينطبق أيضاً على باقي دول مجلس التعاون.



الشكل ٢:

البحرين - الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي (التغير السنوي %)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

الجدول 5:

البحرين - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي (الحصة من الإجمالي، %)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط 2017-2021
قطاع الأعمال	53.2	53.5	52.8	51.2	49.0	51.9
التصنيع	8.3	9.6	11.0	11.3	11.8	10.4
التعدين واستغلال المحاجر	0.7	1.0	0.9	1.4	0.7	0.9
الزراعة والصيد ومنتجات الألبان	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1
التشييد والعقارات	19.5	19.6	18.9	18.6	18.4	19.0
التجارة	12.9	11.9	11.0	9.0	8.3	10.6
المؤسسات المالية غير المصرفية	2.6	2.4	2.6	2.2	1.6	2.3
النقل والمواصلات	1.1	1.5	1.3	2.0	1.4	1.5
الفنادق والمطاعم	2.0	1.9	1.6	1.8	1.8	1.8
أخرى	6.1	5.6	5.5	4.8	4.9	5.4



44.6	46.9	45.3	44.1	43.7	42.9	القطاع الشخصي
19.9	20.7	21.1	20.1	18.9	18.5	الرهون العقارية
1.2	1.0	1.1	1.3	1.1	1.3	المركبات
1.3	1.2	1.8	1.4	1.4	0.6	الودائع
15.8	17.7	16.3	16.2	13.9	14.7	تحويل الراتب
0.9	0.9	0.9	1.1	0.8	1.0	مستحقات بطاقات الائتمان
5.6	5.3	4.0	4.1	7.7	6.8	قطاعات أخرى
3.5	4.2	3.5	3.1	2.7	3.8	الحكومة العامة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي حصة الائتمان

المصدر: مصرف البحرين المركزي

٣،١،٣. القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي، سجل الحساب الجاري فائضاً بمقدار 2.6 مليار دولار في عام 2021 أو ما يعادل 6,7% من الناتج المحلي، وذلك لأول مرة منذ عدة سنوات وهو ما يعكس تصاعد الصادرات النفطية وغير النفطية بصورة كبيرة وبنسبة 60% على حد سواء. ونتيجة لذلك، سجل الميزان التجاري فائض قياسي بلغ نحو 4.9 مليار دولار أو ما يعادل 12.6% من الناتج المحلي. وخلافاً لباقي دول مجلس التعاون، فإن مملكة البحرين غالباً ما تسجل فائضاً في ميزان الخدمات وذلك بفضل ارتفاع المقبوضات في بنود السفر، التمويل والتأمين، ومكوناته الأخرى. كما أدى الفائض في الميزان التجاري وميزان الخدمات إلى زيادة صلاية وضع الحساب الجاري على الرغم من العجز الهيكلي في حساب التحويلات (الدخل الأولي والثانوي).

وكذلك يتباين القطاع الخارجي في مملكة البحرين مع باقي دول مجلس التعاون في تسجيل عجز هيكلي (تدفقات خارجية) على مستوى ميزان الدخل وهو ما يمثل التدفقات التي تنتج عن عوائد الاستثمار، بما في ذلك الفوائد المدفوعة والمكتسبة. وخلافاً لمملكة البحرين، فإن دول المجلس غالباً ما تسجل فائضاً في حساب الدخل.

وفي عام 2021، ارتفع العجز في ميزان الدخل بشكل طفيف ليصل إلى 2.5 مليار دولار، وهو ما يعكس على الأرجح زيادة الفوائد المدفوعة على القروض والأوراق المالية لغير المقيمين (نظراً لتوجه الاقتراض العام نحو المصادر الخارجية) وربما أيضاً ارتفاع عوائد الاستثمار المباشر المحولة إلى الخارج. كما هو الوضع في دول مجلس التعاون، استمر حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) في تسجيل عجز، مما يعكس تحويلات العاملين إلى الخارج. وجدير بالملاحظة أن حجم العجز في حساب الدخل الثانوي مساوياً للعجز في الحساب الدخل الأولي.

وكذلك يظهر الحساب الرأسمالي والمالي تباين آخر مع دول مجلس التعاون، حيث غالباً ما يسجل فائضاً (عجزاً في دول مجلس التعاون) في ظل تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الداخل بصورة أكبر من تدفقها إلى الخارج.

وفي عام 2021، ارتفع الاستثمار المباشر في مملكة البحرين ليصل إلى 1.7 مليار دولار مقابل استثمار ضئيل في الخارج. ونتيجة ذلك، سجل الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً كبيراً. وعلى خلاف ذلك، سجل بند استثمارات الحافظة المالية تدفقات كبيرة إلى الخارج بمقدار 3.5 مليار دولار وبما يفوق التدفقات النقدية الداخلة. ونتيجة لذلك، سجل البند عجزاً (أو تدفق خارجي) بمقدار 1.1 مليار دولار. كما سجل بند الاستثمارات الأخرى فائضاً ضئيلاً، وهو ما أدى بدوره إلى جانب حركة الاستثمارات الأخرى إلى تسجيل حساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات نقدية إلى الخارج بمقدار 1.7 مليار دولار في عام 2021.

ومن جهة أخرى، يشير استمرار القيمة السالبة لبند السهو والخطأ على مدى الخمس السنوات السابقة إلى زيادة التقدير في رصد المتحصلات النقدية أو التقليل من المدفوعات بصورة مكررة. في حين أن تراجع صافي السهو والخطأ إلى -909 مليون دولار أمريكي في عام 2021، مقابل -1.4 مليار دولار في العام السابق دلالة واضحة على تحسن نسبي في اعداد التقديرات، غير أنه لا بد التحقق من عدم وجود أخطاء تقديرية متكررة. ونتيجة لتلك التطورات في ميزان المدفوعات ومكوناته، فقد سجل الميزان الكلي فائضاً بقيمة 2.5 مليار دولار أو ما يعادل 6.5% من الناتج المحلي، لينعكس ذلك على الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي التي ارتفعت بنفس القيمة.



الجدول 6:

البحرين - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليون دولار أمريكي)

البند	2017	2018	2019	2020	2021
الحساب الجاري	1,450.00-	2,434.60-	794.1-	3,244.70-	2,602.40
البضائع	550.3-	1,066.50-	856.4	127.1-	4,905.10
الصادرات	15,525.80-	18,043.60-	18,119.70-	14,065.70-	22,369.40-
الواردات	(16,076.1-)	(19,110.1-)	(17,263.3-)	(14,192.8-)	(17,464.4-)
ب. الخدمات	3,555.90	3,976.90	3,500.30	2,079.50	2,752.10
الاثتمان	11,356.10-	11,915.40-	11,444.70-	11,183.50-	12,865.20-
المدين	(7,800.3-)	(7,938.6-)	(7,944.4-)	(9,104.0-)	(10,113.0-)
ج. الدخل الأساسي	1,989.60-	2,076.10-	2,260.50-	2,459.00-	2,527.90-
الاثتمان	2,112.80-	2,418.40-	2,331.20-	2,517.00-	2,579.80-
المدين	(4,102.4-)	(4,494.4-)	(4,591.8-)	(4,976.1-)	(5,107.7-)
د. الدخل الثانوي	2,466.00-	3,268.90-	2,890.20-	2,738.00-	2,526.90-
الحساب الرأسمالي والمالي	1,584.30	3,939.90	1,867.30	4,631.10	1,693.40-
أ. الحساب الرأسمالي (صافي)	603.7	795.2	896.3	779.5	0
ب. الحساب المالي	980.6	3,144.70	971	3,851.60	1,693.40-
الاستثمار المباشر	1,197.10-	1,404.00-	1,698.40-	1,226.30-	1,695.20-
استثمار الحافظة	3,214.90-	(1,504.3-)	76.6-	2,173.70-	(1,130.3-)
استثمارات أخرى	(3,265.7-)	2,775.80-	726.1-	(1,005.3-)	258.5-
الأخطاء والسهو	165.7-	469.1	1,530.10-	1,456.90	2,516.80-
الأصول الاحتياطية (صافي)	134.3-	1,505.30-	1,073.10-	1,386.40-	909-
الرصيد الإجمالي	165.7	469.1-	1,530.10	1,456.90-	2,516.80

المصدر: مصرف البحرين المركزي

3.2. دولة الكويت

3.2.1. الحسابات القومية

تعد دولة الكويت من أكثر دول مجلس التعاون التي تواجه تحديات إحصائية لاسيما من حيث النشر الإحصائي وذلك من خلال مواعيد النشر وأنواع الإحصاءات المعنية بالنشر ووسائل النشر. كما يستند الجزء التحليلي الخاص بدولة الكويت بشكل كبير على تقرير مشاورات المادة الرابعة الصادر عن صندوق النقد الدولي في استسقاء بيانات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، حيث لم تنشر بعد من قبل المصادر الرسمية.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع محدود في الناتج المحلي بنسبة 1.3% في عام 2021 (الجدول 7) نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي في القطاع غير النفطي والذي شهد نمواً بنسبة 3.4% حسب بيانات صندوق النقد الدولي. كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 135 مليار دولار في عام 2021.

الجدول 7:

الكويت - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي

المؤشر	2021	2020	2019	2018	2017
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دينار كويتي)	41	32	41	42	37
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	135	106	136	138	121
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو)	1.3	8.9-	0.6-	2.4	4.7-
النفطي	0.3-	9.8-	0.1-	2.1	9.0-
غير النفطي	3.4	7.5-	1.1-	2.9	1.7

المصدر: تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي - دولة الكويت، مارس 2022

3.2.2. المالية العامة

في عام 2021، ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 77% لتصل إلى 18.6 مليار دينار كويتي، مما يعكس إجمالاً ارتفاع الإيرادات النفطية من 8.8 مليار دينار كويتي إلى 16.2 مليار دينار. وفي المقابل، ارتفعت النفقات العامة لتصل إلى 21.6 مليار دينار كويتي، مقابل 21.3 مليار دينار كويتي في العام السابق. كما ارتفعت النفقات الرأسمالية إلى 1.9 مليار دينار كويتي، مقابل 1.7 مليار دينار كويتي في العام السابق.

ونتيجة لذلك، انخفض العجز المالي من 10.8 مليار دينار كويتي إلى 3.0 مليار دينار كويتي في عام 2021، ويرجع التحسن الكبير في المالية العامة إجمالاً إلى ارتفاع أسعار النفط. كما شكلت فاتورة الأجور والمرتببات العامة ما نسبته 23% من الناتج المحلي في عام 2020، فيما انخفضت نسبتها من الناتج المحلي إلى 19.5% في عام 2021. وبالمقابل، ارتفعت فاتورة نفقات الأجور والمرتببات من 7.4 مليار دينار كويتي إلى 8.0 مليار دينار كويتي.



الجدول 8:

الكويت - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021 (مليار دينار كويتي)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الإيرادات العامة	18.6	10.5	17.2	20.5	16
النفطية	16.2	8.8	15.4	18.4	14.3
غير النفطية	2.4	1.7	1.8	2.1	1.7
المصروفات العامة	21.6	21.3	21.1	21.8	19.2
المصروفات الجارية	19.7	19.6	18.8	19.2	16.7
الأجور والمرتبات	8.0	7.4	7.6	7.2	6.7
السلع والخدمات	3.2	2.9	3.2	3	2.8
الدعم	0.6	0.6	0.6	1.4	0.3
المنح والمزايا الاجتماعية	6.6	6.3	6.2	6.2	5.8
المصروفات الأخرى	1.3	2.4	1.2	1.4	1.1
صافي اقتناء الأصول غير المالية	1.9	1.7	2.3	2.6	2.5
الرصيد الكلي	3.0-	10.8-	3.9-	1.3-	3.2-
إجمالي الناتج المحلي (مليار دينار كويتي)	41.0	32.4	41.3	41.7	37.0
الرصيد الكلي كنسبة من الناتج المحلي	7.6-	33.2-	9.5-	3.1-	8.6-
فاتورة الأجور كنسبة من الناتج المحلي	19.5	22.9	18.3	17.2	18.1

المصدر: تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي

3.2.3. النقود والائتمان

انخفض صافي الأصول الأجنبية ليصل إلى 18 مليار دينار كويتي، مما يعكس تراجع الأصول لدى كل من البنك المركزي والبنوك التجارية إلى أقل مما كانت عليه في العام السابق (الجدول 9). وبالنظر إلى تطورات السيولة وفقاً للعوامل المؤثرة عليها، فإن انخفاض العرض النقدي بشكل طفيف (0.5%) في عام 2021 جاء كمحصلة لتراجع مساهمة صافي الأصول الأجنبية (7.3%)، في حين عوض ذلك ارتفاع مساهمة المستحقات على القطاع الخاص (8.4%)، وكذلك ارتفاع صافي الالتزامات في البنود الأخرى (1.5%).

واستمر تراجع صافي المطالبات على الحكومة في عام 2021 كما في السنوات السابقة، وذلك نظراً لحجم الودائع الحكومية لدى النظام المصرفي. وفي المقابل، زيادة التوسع في المستحقات على القطاع الخاص لتصل إلى 44.4 مليار دينار كويتي، مقابل 41.8 مليار دينار كويتي في عام 2020.



الجدول 9:

الكويت - المسح النقدي 2017-2021 (مليار دينار كويتي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
صافي الأصول الأجنبية	18.0	20.9	19.2	18.1	16.5
البنك المركزي	12.1	13.9	11.4	10.6	9.5
البنوك التجارية	6.0	7.0	7.9	7.7	7.1
صافي الأصول المحلية	36.7	33.5	33.6	34.3	33.7
المطالبات على القطاع الخاص	44.4	41.8	40.4	38.7	37.2
المطالبات على الحكومة (صافي)	7.6-	8.3-	6.8-	4.4-	3.5-
بنود أخرى (صافي)	15.8-	15.2-	15.1-	14.2-	13.5-
العرض النقدي (ن2)	39.0	39.1	37.7	38.3	36.8
النقود (ن1)	12.5	12.4	10.1	10.0	9.8
شبه النقود	26.4	26.8	27.6	28.2	27.0
مساهمة مكونات العرض النقدي (%)					
العرض النقدي (ن2)	0.5-	3.7	1.5-	3.9	3.7
صافي الأصول الأجنبية	7.3-	4.3	3.0	4.3	1.4-
المطالبات على القطاع الخاص	8.4	0.3-	1.9-	1.5	5.4
بنود أخرى (صافي)	1.5	0.2	2.6	1.9	0.3
مكونات العرض النقدي (% التغير)					
العرض النقدي (ن2)	0.5-	3.9	1.5-	4.1	3.8
صافي الأصول الأجنبية	13.7-	8.7	6.2	10.0	3.1-
المطالبات على القطاع الخاص	9.8	0.4-	2.1-	1.7	6.2
بنود أخرى (صافي)	3.9	0.5	6.8	5.3	0.7

المصدر: بنك الكويت المركزي

يوضح الجدول (10) توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2017-2021. وتستحوذ تسهيلات الأفراد على النصيب الأكبر من الائتمان المحلي، حيث بلغ معدل المتوسط السنوي ما نسبته 44% من إجمالي الائتمان المصرفي خلال الفترة 2017-2021. بينما حصل القطاع الصناعي على حصة ضئيلة بنسبة 5.4% من إجمالي، وتكاد أن تكون حصة القطاع الزراعي معدومة تقريباً، وكذلك شكل القطاع التجاري ما نسبته 8.8% من إجمالي خلال الفترة ذاتها. وعلى غرار دول مجلس التعاون، يستحوذ القطاع العقاري ضمناً على النصيب الأكبر من الائتمان المصرفي. ووفقاً لبنك الكويت المركزي، تمثل القروض الاستهلاكية والمقسطة في غالبيتها تسهيلات ممنوحة لأغراض البناء والترميم أو شراء العقارات وعلى ذلك الأساس، استحوذ القطاع العقاري ضمناً على ما نسبته 56.1 من إجمالي الائتمان المصرفي في عام 2021.



الجدول 10:

الكويت - توزيع الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي 2017-2021 (%)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
التجارة	9.5	9	8.4	8.2	7.0	8.4
الصناعة	5.4	5.4	5.2	5.2	5.6	5.4
التشييد والبناء	5.5	5.6	5.2	4.7	4.0	5.0
الزراعة والصيد	0	0	0	0.1	0.0	0.0
المؤسسات المالية غير المصرفية	3.7	2.9	3.1	2.5	2.4	2.9
تسهيلات الأفراد	42.6	42.9	42.8	43.4	46.0	43.5
القروض الاستهلاكية	3.1	2.9	3.8	4	4.4	3.6
القروض المقسطة	31	31.8	31.1	32	34.0	32.0
شراء الأوراق المالية	7.5	7.3	6.9	6.5	6.7	7.0
قروض أخرى	1	1	1	0.9	0.9	1.0
العقارات	22.3	22.1	23.2	23.2	22.0	22.6
النفط والغاز	3.7	4.6	4.5	4.7	5.1	4.5
الخدمات العامة	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
أخرى	7.1	7.1	7.3	7.7	7.6	7.4
إجمالي الائتمان المصرفي	100	100	100	100	100.0	100.0

المصدر: بنك الكويت المركزي

3.2.4. القطاع الخارجي

يوضح الجدول (11) أدناه ميزان المدفوعات خلال الفترة 2017-2021. حيث ارتفع الحساب الجاري بشكل كبير ليصل إلى 37.3 مليار دولار في عام 2021 أو ما نسبته 27.4% من الناتج المحلي، مقابل 4.9 مليار دولار في العام السابق أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي. ويرجع ذلك أساساً إلى تحسن الصادرات النفطية، حيث ارتفعت بنسبة 74% معوضاً بذلك ما يفوق العجز في حساب صافي الخدمات. كما ارتفع دخل الاستثمار إلى 24,2 مليار دولار، مقابل 16.5 مليار دولار في العام السابق وهو ما يعكس أيضاً تحسن الحساب الجاري.

استمر الحساب الرأسمالي والمالي في تسجيل عجز وهو ما يعكس تزايد التدفقات الاستثمارية نحو الخارج من قبل القطاعات الاقتصادية المقيمة بحثاً عما يفوق عوائد الاستثمارات الداخلية. حيث بلغت 41.4 مليار دولار في عام 2021 أو ما نسبته 30.6% من الناتج المحلي، مقابل 14.8 مليار دولار في العام السابق أو ما نسبته 14% من الناتج المحلي. كما شكل بند استثمارات الحافظة المالية أبرز مكونات الحساب المالي وأهم قنوات حركة الاستثمارات الخارجية من قبل القطاعات الاقتصادية المقيمة.

ونتيجة لعجز الحساب المالي وتجاوزه فائض الحساب الجاري، سجل الميزان الكلي عجزاً بقيمة 3.2 مليار دولار في عام 2021، وقد انعكس هذا العجز على انخفاض الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بنفس القيمة.

الجدول 11:
الكويت - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الحساب الجاري	37.3	4.9	17.9	19.9	9.6
(كنسبة من الناتج المحلي)	27.4	4.6	13.0	14.4	8
الميزان التجاري	40.4	15.5	35.3	41	25.7
الصادرات	68.2	40.1	64.7	71.7	55.5
الصادرات النفطية	62.8	36.0	58.7	65.3	49.6
الصادرات الأخرى	5.4	4.3	6	6.7	5.7
الواردات	27.8-	24.6-	29.4-	30.9-	29.6-
الخدمات	8.7-	9.6-	17.8-	24.4-	20.3-
النقل	2.9-	2.4-	2.7-	3.1-	4.2-
السفر	4.3-	5-	11-	12.1-	9.9-
الخدمات الأخرى	1.5-	2.2-	4.1-	9.4-	6.1-
دخل الاستثمار	24.2	16.5	20.3	18.3	18.8
التحويلات الجارية	18.3-	17.4-	18.8-	14.2-	13.7-
الحساب الرأسمالي	1.4	0.8	0.3	0.2-	0.4-
الحساب المالي	41.4-	14.8-	21.4-	21.7-	17.5-
الاستثمار المباشر	4.1-	7.8-	3	3.5-	8.7-
التدفقات الخارجية	4.7-	8.0-	2.7	3.7-	9-
التدفقات الداخلية	0.6	0.2-	0.4	0.2	0.3
استثمارات الحافظة	39.4-	47.0-	34.5-	2.8	10.4-
الاستثمارات الأخرى	1.1-	48.5	12.9	17.5-	3.6
الخطأ والسهو	2.7	9.1	3.2	2.2	8.3
الميزان الكلي	3.2-	8.4	2.7	3.8	2.0
الأصول الاحتياطية (الزيادة -)	3.2	8.4-	2.7-	3.8-	2.0-

المصدر: بنك الكويت المركزي



3.3. سلطنة عمان

3.3.1. الحسابات القومية

شهد الناتج المحلي، بالأسعار الثابتة، تعافياً في عام 2021، حيث ارتفع بنسبة 3.0% بعد أن سجل انكماشاً نسبته 3.2% في العام السابق (الجدول 12)، وهو ما يعكس تحسناً واضحاً في كل من القطاع النفطي وغير النفطي. حيث حقق القطاعين نمواً اقتصادياً نسبتهما 4.1% و 2.4% على التوالي. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسلطنة عمان إلى 86 مليار دولار أمريكي في عام 2021، بينما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 18,968 دولاراً.

الجدول 12:

عمان - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي

المؤشر	2021	2020	2019	2018	2017
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال عماني)	33.0	28.4	33.9	35.2	31.1
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال عماني)	85.9	74.0	88.1	91.5	80.9
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو)	3.0	3.2-	1.1-	1.3	0.3
النفطي	2.4	3.6-	0.4-	0.5	1.7
غير النفطي	18,968	16,511	19,069	19,888	17,736

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

يوضح الجدول (13) التوزيع القطاعي للناتج المحلي غير النفطي والذي يمثل ما نسبته 70% من إجمالي الناتج المحلي. وعند استبعاد القطاع العام، يعد قطاع التصنيع وقطاع التجارة من أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في النمو الاقتصادي، حيث يشكلان على التوالي ما نسبتهما 14.1% و 13.4% من الناتج المحلي غير النفطي. ويشكل القطاع المالي ما نسبته 8.4% وقطاع الزراعة والصيد 3.4%، وهي أعلى نسبة بين دول مجلس التعاون.

أما بالنسبة لمعدل نمو القطاعات الاقتصادية في عام 2021، فقد حقق قطاع التجارة أعلى معدل نمو (14.4%) ويليه قطاع السياحة (9.3%)، بينما لم يطرأ تغيير على قطاع التصنيع. في حين لا يشكل قطاع السياحة سوى ما نسبته 1.9% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.



الجدول 13:

عمان - حصة القطاعات الاقتصادية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%، الأسعار الثابتة)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
الزراعة والغابات وصيد البحر	2.3	2.7	2.9	3.4	3.4	2.9
الصناعات التحويلية	12.5	13.5	13.4	14.4	14.1	13.6
الصناعات الاستخراجية باستثناء النفط والغاز	1.2	1.2	1.1	1.1	1.1	1.1
الكهرباء والمياه وإمدادات الغاز	3.6	3.3	3.4	3.5	3.7	3.5
البناء والتشييد	15.6	13.7	13.3	12.1	11.8	13.3
تجارة الجملة والتجزئة والصيانة	12.9	12.3	12.4	12.0	13.4	12.6
الفنادق والمطاعم	2.6	2.7	3.0	1.8	1.9	2.4
النقل والتخزين	7.8	7.7	7.1	6.2	6.5	7.0
الاتصالات والمعلومات	2.8	2.6	2.6	2.7	2.6	2.7
التمويل والتأمين والخدمات المالية	8.0	8.4	8.4	8.9	8.4	8.4
الأنشطة المهنية والإدارية	7.5	7.9	8.2	8.4	8.4	8.1
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي	15.1	15.4	15.5	15.7	15.2	15.4
الخدمات الأخرى	13.3	13.4	13.6	14.4	13.9	13.7
خدمات الوساطة المالية المقدره بطريقة غير مباشرة	3.8-	3.3-	3.5-	3.1-	3.0-	3.3-
صافي الضرائب	1.3-	1.5-	1.6-	1.5-	1.5-	1.5-
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	100	100	100	100	100	100
الناتج غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	68.0	67.5	68.0	67.7	67.3	67.7

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

3.3.2. المالية العامة

في عام 2021، ارتفعت الإيرادات العامة إلى 10.9 مليار ريال عماني، مقابل 8.5 مليار ريال عماني في العام السابق. وذلك نتيجة زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 41% (الجدول 14). فيما انخفضت النفقات العامة بشكل نسبي إلى 12.2 مليار ريال عماني، مقابل 12.9 مليار ريال عماني في العام السابق. كما انخفضت النفقات الجارية بنسبة 4.4%، بينما انخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 51% لتصل إلى 1.2 مليار ريال (3.6% من الناتج المحلي)، مقابل 2.5 مليار ريال في العام السابق (8.7% من الناتج المحلي).

ونتيجة لذلك، انخفض العجز المالي إلى 1.2 مليار ريال (3.7% من الناتج المحلي)، مقابل 4.4 مليار ريال (15.5% من الناتج المحلي). كما في الغالب، جاء ضبط وترشيد الإنفاق العام على حساب الإنفاق الرأسمالي.

وقد تم تمويل العجز المالي عن طريق الاقتراض المحلي والخارجي معاً. وعلى الرغم من أن خدمة الدين العام ما تزال محدودة في عام 2021 بمقدار 1.1 مليار ريال عماني، إلا أنها شهدت زيادة مطردة خلال الفترة السابقة 2017-2021. كما في دول مجلس التعاون، يجب أن يتوافق تبويب الميزانية العامة مع التصنيفات الإحصائية الدولية، لاسيما إحصاءات المالية العامة وذلك من أجل تعزيز شفافية البيانات وتمكين إجراء المقارنات بين الدول بشكل أفضل.



الجدول 14:

عمان - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021 (مليار ريال عماني)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الإيرادات العامة	10.9	8.5	10.6	10.9	8.5
إيرادات النفط والغاز	8.2	5.8	8.0	8.6	6.2
إيرادات الأخرى	2.8	2.7	2.6	2.4	2.3
إيرادات جارية	2.6	2.1	2.3	2.2	2.2
إيرادات رأسمالية	--	0.1	0.1	0.1	0.1
استرداد رأسمالية	--	0.5	0.2	0.0	0.0
المصروفات العامة	12.2	12.9	13.2	13.6	12.3
المصروفات الجارية	9.0	9.5	9.5	9.8	8.9
مصروفات الدفاع والأمن	2.8	2.8	3.4	3.9	3.5
مصروفات الوزارات المدنية	4.2	4.6	4.5	4.4	4.6
مصروفات شراء وإنتاج الغاز	1.0	1.2	1.0	0.9	0.5
خدمة الدين العام	1.1	0.9	0.7	0.6	0.4
المصروفات الاستثمارية	1.2	2.5	2.8	2.9	2.8
المصروفات الإنمائية	1.2	1.1	1.4	1.2	1.4
مصروفات إنتاج النفط والغاز	0.8	1.3	1.3	1.7	1.3
المساهمات والمصروفات الأخرى	1.0	1.0	0.9	0.9	0.6
الرصيد الكلي	1.2-	4.4-	2.6-	2.7-	3.8-
الرصيد الكلي كنسبة من الناتج المحلي	3.7-	15.5-	7.7-	7.5-	12.1-

المصدر: وزارة المالية

3.3.3. النقود والائتمان

يوضح الجدول (15) زيادة صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العماني في عام 2021 (6.8 مليار ريال عماني) بصورة أكبر من انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية (2.1 مليار ريال عماني) ونتيجة لذلك ارتفع صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي بمقدار 4.7 مليار ريال عماني. كما استمر ارتفاع صافي المطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية ليصل إلى 2.1 مليار ريال عماني في عام 2021، مقابل 1.5 مليار ريال عماني في عام 2020، وهو ما يعكس التوجه نحو مصادر التمويل الخارجي بصورة متزايدة. في حين شكلت ودائع (العملات الأجنبية) غير المقيمين من إجمالي الودائع ما نسبته 13.2% في عام 2021 مقابل ما نسبته 11.8% في عام 2017.



وفي المقابل، ارتفع صافي الأصول المحلية بنسبة 15.6% مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة المستحقات على القطاع الخاص بنسبة 23.7%، بينما استمر انخفاض صافي المطالبات على الحكومة في ظل زيادة الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية بصورة أكبر من ارتفاع القروض والمستحقات على الحكومة. ولاتزال العمليات المصرفية للبنوك التجارية مع القطاع العام تفوق نظيرتها مع البنك المركزي. وفي عام 2021، بلغت الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية نحو 6.1 مليار ريال عماني، بينما بلغت مستحقات البنوك التجارية على الحكومة نحو 4.7 مليار ريال عماني، وذلك مقابل ودائع حكومية لدى البنك المركزي بنحو 1.6 مليار ريال عماني ومستحقات للبنك المركزي على الحكومة بنحو 112 مليون ريال عماني.

وبالنظر إلى تطورات العرض النقدي وفقاً لمساهمة العوامل المؤثرة عليه، فإن ارتفاع العرض النقدي بنسبة 4.2% في عام 2021 جاء كحصيلة لارتفاع مساهمة صافي الأصول الأجنبية بنسبة 5.7% وانخفاض مساهمة صافي الأصول المحلية بنسبة 0.9%. أما بحسب نسب التغير السنوي، فقد ارتفع صافي الأصول الأجنبية بنسبة 33%، بينما تراجع صافي الأصول المحلية بنسبة 1.1%. وعليه، ارتفع العرض النقدي بنسبة 4.4%.

الجدول 15:

عمان - المسح النقدي 2017-2021 (مليار ريال عماني لم يُذكر خلاف ذلك)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
صافي الأصول الأجنبية	4.7	3.5	5.0	5.1	4.3
البنك المركزي	6.8	5.0	5.7	6.0	5.3
البنوك التجارية	2.1-	1.5-	0.8-	0.9-	0.9-
صافي الأصول المحلية	15.6	15.8	12.8	12.3	11.7
المطالبات على القطاع الخاص	23.7	23.2	23.0	22.3	21.3
المطالبات على الحكومة (صافي)	2.9-	2.1-	4.6-	5.0-	4.6-
المطالبات على المؤسسات العامة (صافي)	3.8	3.1	2.7	2.7	2.3
بنود أخرى (صافي)	9.0	8.5	8.2	7.7	7.3
العرض النقدي (ن1)	5.7	5.6	5.3	4.9	4.9
شبه النقود	14.5	13.8	12.4	12.5	11.1
العرض النقدي (ن2)	20.2	19.3	17.8	17.4	16.1
مساهمة مكونات العرض النقدي (%)					
صافي الأصول الأجنبية	5.7	7.3-	1.0-	4.7	1.5-
البنك المركزي (صافي)	8.9	3.7-	1.6-	4.3	2.5-
البنوك التجارية (صافي)	3.2-	3.6-	0.6	0.4	1.0
صافي الأصول المحلية	0.9-	15.4	3.0	3.0	
العرض النقدي (ن2)	4.2	8.3	2.0	7.7	4.0
مكونات العرض النقدي (% التغير)					
صافي الأصول الأجنبية	32.8	28.5-	3.6-	18.9	5.4-
صافي الأصول المحلية	1.1-	23.2	4.4	4.4	8.2
العرض النقدي (ن2)	4.4	9.0	2.0	8.3	4.2

المصدر: بنك المركزي العماني



يوضح الجدول (16) التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي. وعلى الرغم من استحواذ القروض الشخصية، إلى حد بعيد، على النصيب الأكبر من الائتمان المصرفي غير أن ذلك لا يعد من القطاعات الاقتصادية وبالتالي لا تنطبق المقارنة مع القطاعات الاقتصادية. وذلك نظراً لتوظيف التسهيلات الفردية ضمن القطاعات الاقتصادية، وبالتالي من الصعوبة تلخيص التوزيع الفعلي للائتمان بحسب القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، احتل قطاع البناء والتشييد إلى جانب قطاع الخدمات المراتب الأولى من حيث التمويل والنسب التالية على التوالي 9.7% و 9.0% من إجمالي الائتمان، ويليهما قطاع التصنيع بنسبة 7.6% من إجمالي.

الجدول 16:

عمان - الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي 2017-2021 (الحصة %)

متوسط الفترة	2021	2020	2019	2018	2017	القطاع الاقتصادي
4.2	3.4	3.8	4.5	4.5	4.9	التجارة
4.1	3.4	3.6	4.3	4.4	4.8	الاستيراد
0.1	0.0	0.2	0.1	0.1	0.1	التصدير
4.0	4.4	3.9	4.4	3.8	3.6	تجارة الجملة والتجزئة
4.8	5.3	5.6	4.7	3.9	4.5	التعدين واستغلال المحاجر
9.7	8.3	8.7	9.2	11	11.2	البناء والتشييد
7.6	7.8	7.8	8	7.6	6.8	التصنيع
5.3	6.2	6.4	5.9	4.2	4.0	الكهرباء والغاز والمياه
5.1	5.4	5.4	5.0	5.0	4.8	النقل والاتصالات
4.9	4.7	5.2	5.6	4.8	4.3	المؤسسات المالية
9.0	9.7	8.7	8	9.9	8.9	الخدمات
1.1	2.7	2.1	0.6	0.2	0.1	القطاع الحكومي
39.2	37.7	38.1	39.1	39.9	41.0	القروض الشخصية
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	الزراعة والأنشطة المرتبطة بها
1.0	0.6	0.7	1.4	1.3	1.2	الإقراض للمؤسسات غير المقيمة
3.7	3.5	3.5	3.4	3.7	4.5	الأنشطة الأخرى
	23.0	22.3	21.9	21.5	20.5	إجمالي الائتمان (مليار ريال عماني)
	69.7	78.4	64.7	61.1	65.9	كنسبة من الناتج المحلي
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي حصة الائتمان

المصدر: البنك المركزي العماني

3.3.4. القطاع الخارجي

يوضح الجدول (17) ميزان المدفوعات لسلطنة عُمان خلال الفترة 2017-2021. وذلك استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، حيث لم تنشر بعد من قبل المصادر الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي تعود لعام 2020 هي بيانات أولية، بينما بيانات عام 2021 تقديرات صندوق النقد الدولي.

على غرار دول مجلس التعاون، فإن سلطنة عمان غالباً ما تسجل فائضاً في الميزان التجاري، بينما تسجل عجزاً في ميزان الخدمات وحساب التحويلات الجارية. وفي حالة سلطنة عمان، فإن فائض الحساب المالي يعكس جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل بصورة أكبر من التدفقات الاستثمارية إلى الخارج من قبل القطاعات الاقتصادية المقيمة. ومن المرجح استمرار حركة التدفقات الاستثمارية إلى الداخل بشكل واضح في عام 2021. كما سجل الميزان التجاري فائضاً كبيراً، حيث ارتفع بنسبة 52% ليصل إلى 17.6 مليار دولار، وذلك نتيجة تحسن صادرات الهيدروكربونات والتي ارتفعت بنسبة 36% لتصل إلى 24.7 مليار دولار. وتشير التقديرات إلى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى 5.0 مليار دولار في عام 2021 أو ما نسبته 6.2% من الناتج المحلي، مقابل 8.7 مليار دولار في العام السابق أو ما نسبته 13.7% من الناتج المحلي. كما تشير التقديرات إلى انخفاض فائض الحساب المالي بنحو 40% ليصل إلى 4,4 مليار دولار، مقابل 7.2 مليار دولار في عام 2020. وعلى الرغم من تراجع فائض الحساب المالي، غير أن ذلك بالإضافة إلى الفائض المحدود في الحساب الرأسمالي بقيمة 442 مليون دولار، قد أفضى إلى حدوث فائض محدود في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 68 مليون دولار. ومن جهة أخرى، تشير التقديرات إلى ارتفاع الديون الخارجية بشكل طفيف لتصل إلى 78.6 مليار دولار أو ما نسبته 101.2% من الناتج المحلي في عام 2021، مقابل 72.7 مليار دولار في العام السابق أو ما نسبته 114.7% من الناتج المحلي.

الجدول 17:

عمان - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الميزان التجاري	17,649	11,616	18,229	18,084	8,765
الصادرات	37,523	30,507	38,686	41,730	32,886
الهيدروكربونات	24,736	18,206	26,516	27,274	19,158
الصادرات الأخرى	8,225	7,881	8,402	9,693	8,261
إعادة التصدير	4,562	4,420	3,768	4,763	5,467
الواردات	19,874-	18,891-	20,457-	23,646-	24,121-
الخدمات	6,398-	6,111-	7,111-	7,138-	6,761-
الدخل الاولي	7,365-	5,392-	6,143-	5,276-	3,168-
التحويلات الجارية	8,685-	8,772-	9,135-	9,958-	9,815-
الحساب الجاري	4,799-	8,659-	4,160-	4,288-	10,979-
الحساب الرأسمالي	442	260	114	102	259
الحساب المالي	4,425	7,236	3,909	7,664	4,958
الاستثمار الأجنبي المباشر	3,342	2,664	3,749	5,225	494
استثمارات الحافظة	2,279	2,278	1,179	6,800	6,286
الاستثمارات الأخرى	1,196-	2,294	1,019-	4,361-	1,822-
السهو والخطأ	0	490-	1,268-	904-	653-



68	1,653-	1,405-	2,574	6,415-	الميزان الكلي
68-	1,653	1,405	2,574-	6,415	الأصول الاحتياطية (القيمة السالبة = الزيادة)
77.7	63.4	76.3	79.8	70.6	الناتج المحلي الإجمالي
%6.2-	%13.7-	%5.5-	%5.4-	%15.6-	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي
15.1	15.0	16.7	17.4	16.1	إجمالي احتياطيات البنك المركزي (مليار \$)
5.6	6.3	7.3	6.4	5.5	بعدد شهور الواردات
78.6	72.7	72.0	66.7	58.2	إجمالي الدين الخارجي
%101.2	%114.7	%94.4	%83.6	%82.4	كنسبة من الناتج المحلي

المصدر: بنك المركزي العماني

3.4. دولة قطر

3.4.1. الحسابات القومية

في عام 2021، ارتفع إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الثابتة، بنسبة 1.5% (الجدول 18) بعد أن سجل انكماشاً نسبته 3.6% في العام السابق. ويعزى ذلك إلى تحسن الأداء الاقتصادي في القطاع غير النفطي، حيث ارتفع بنسبة 2.7%، وهو ما عوض بشكل أكبر الانخفاض الطفيف في القطاع النفطي بنسبة 0.3%. كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة قطر 180 مليار دولار في عام 2021، بينما تعتبر حصة الفرد من الناتج المحلي من بين الأعلى عالمياً بنحو دولار 65,342 أمريكي.

الجدول 18:

قطر - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي

2021	2020	2019	2018	2017	المؤشر
653.6	525.7	642.0	667.3	586.4	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال قطري)
179.6	144.4	176.4	183.3	161.1	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال قطري)
1.5	3.6-	0.7	1.2	1.5-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو)
0.3-	2.0-	1.7-	0.3-	2.3-	النفطي
2.7	4.6-	2.2	2.2	1.0-	غير النفطي
65,342	50,740	62,817	66,422	59,128	حصة الفرد من الناتج المحلي (\$)

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر



يوضح الجدول (19) التوزيع القطاعي للنتائج المحلي غير النفطي (بالأسعار الثابتة) خلال الفترة 2017-2021. كما في السنوات السابقة، يتصدر قطاع البناء والتشييد، عند استبعاد القطاع العام، الأنشطة الاقتصادية حيث شكل ما نسبته 19.5% من إجمالي الناتج غير النفطي وذلك نظراً لانتهاؤ دولة قطر من استعدادات بطولة كأس العالم 2022. ويعد كل من القطاع المالي والتصنيع من أبرز القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث شكلا ما نسبته 14.4% و 12.8% على التوالي في عام 2021.

ومن حيث النمو الاقتصادي، كان قطاع الفنادق والمطاعم (السياحة عموماً) الأسرع نموًا في عام 2021 حيث تسارع معدل نموه بنسبة 19.3%، وهو معدل قياسي يعكس على الأرجح جزء من استعدادات استضافة بطولة كأس العالم. وعلى الرغم من ذلك، لا يشكل قطاع السياحة سوى ما نسبته 1.3% من إجمالي القطاع غير النفطي وبالتالي فإن مساهمته محدودة في معدل النمو الاقتصادي.

الجدول 19:

قطر - حصة القطاعات الاقتصادية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%، الأسعار الثابتة)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
الزراعة والغابات وصيد البحر	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الصناعات التحويلية	12.9	13.5	13.0	12.7	12.8	13.0
الكهرباء والمياه وإمدادات الغاز	1.4	1.3	1.6	1.4	1.4	1.4
البناء والتشييد	20.5	20.3	19.5	19.7	19.5	19.9
تجارة الجملة والتجزئة والصيانة	12.3	12.2	11.9	11.4	11.4	11.9
الفنادق والمطاعم	1.3	1.3	1.4	1.1	1.3	1.3
النقل والتخزين	6.1	6.4	6.8	4.7	5.1	5.8
الاتصالات والمعلومات	2.4	2.4	2.3	2.6	2.7	2.5
التمويل والتأمين والخدمات المالية	12.5	12.1	12.1	13.8	14.4	13.0
العقارات	10.3	10.5	10.4	10.9	10.7	10.6
الأنشطة المهنية والإدارية	5.5	5.2	5.0	4.9	4.9	5.1
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي	10.3	11.9	12.3	13.4	13.0	12.2
التعليم	3.3	2.8	2.7	3.0	2.8	2.9
الصحة والعمل الاجتماعي	3.8	2.9	3.3	3.5	3.3	3.4
الخدمات الأخرى.	2.3	2.0	2.1	2.1	2.0	2.1
الأسر الخاصة التي بها عاملون	1.0	1.0	1.0	1.0	0.9	1.0
خدمات الوساطة المالية المقطرة بطريقة غير مباشرة	6.4-	6.5-	6.7-	7.4-	7.7-	6.9-
صافي الضرائب	0.2	0.5	0.8	0.8	0.8	0.6
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الناتج غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	60.4	61.0	62.0	61.3	62.0	61.4
الأنشطة الحكومية	17.3	17.4	18.3	19.9	19.3	18.5

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر



جاء النمو الاقتصادي في دولة قطر مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة الصادرات إلى حد كبير (الجدول 20 والشكل 3) وبشكل جزئي بزيادة التكوين الرأسمالي الثابت، وهو ما يعكس على الأرجح تطوير البنى التحتية الرئيسية استعداداً لإقامة بطولة كأس العالم 2022. وفي عام 2021، استحوذت الصادرات بالأسعار الجارية على ما نسبته 58.9% من الناتج المحلي الاسمي، تليها الاستثمار بنسبة 38.6% من الناتج المحلي. أما من حيث المتوسط السنوي، شكلت الصادرات ما نسبته 54% من الناتج المحلي خلال الفترة 2021-2017، تليها التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة 41%. وبخلاف دول مجلس التعاون، لا يستحوذ الإنفاق الاستهلاكي الأسري سوى على حصة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 24% كمتوسط سنوي خلال الفترة ذاتها.

الجدول 20:

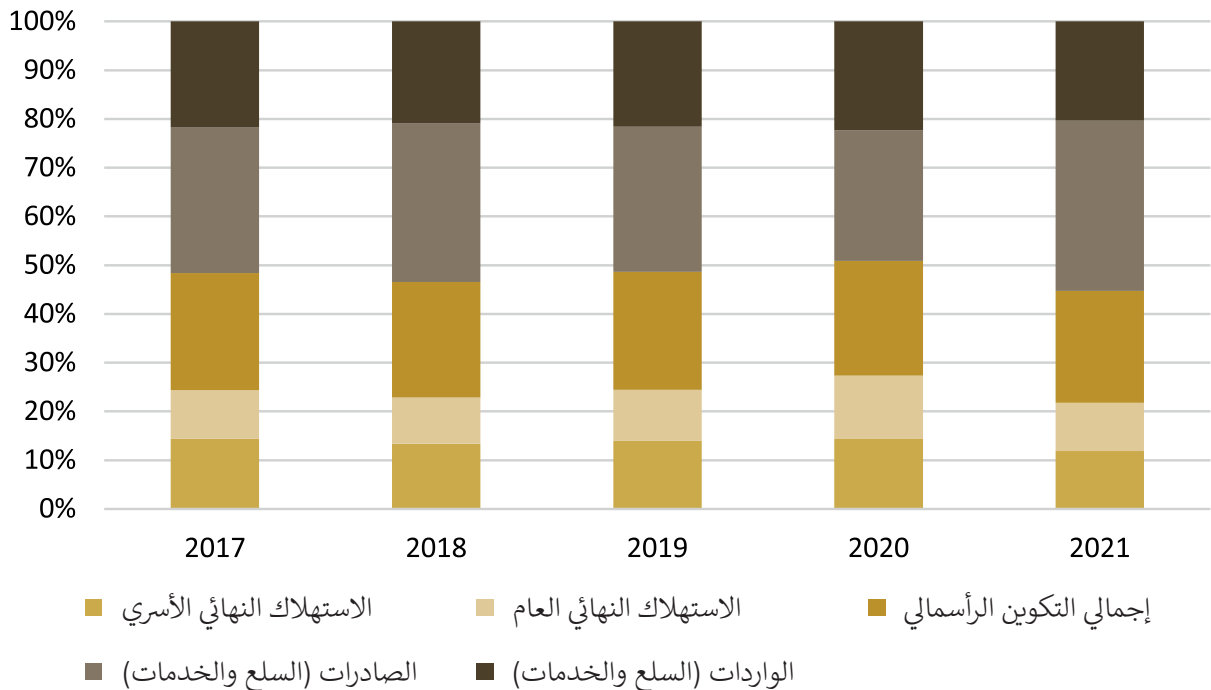
قطر - الناتج المحلي الإسمي حسب بنود الإنفاق 2021-2017 (الحصة %)

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
الاستهلاك النهائي الأسري	25.5%	23.0%	24.5%	26.2%	20.0%	23.8%
الاستهلاك النهائي العام	17.6%	16.3%	18.5%	23.3%	16.7%	18.5%
إجمالي التكوين الرأسمالي	42.6%	40.7%	42.6%	42.4%	38.6%	41.4%
الصادرات (السلع والخدمات)	52.9%	55.9%	52.3%	48.5%	58.9%	53.7%
الواردات (السلع والخدمات)	38.6%	35.9%	38.0%	40.3%	34.2%	37.4%
الناتج المحلي الإجمالي	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر

الشكل 3:

قطر - الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق 2021-2017 (الأسعار الجارية)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر



3.4.2. المالية العامة:

في ظل تحسن ملحوظ للمالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 13.1% لتصل إلى 194.2 مليار ريال قطري في عام 2021، ويرجع ذلك إلى تحسن إيرادات النفط والغاز بعدما تراجعت في العام السابق (الجدول 21). كما شكلت إيرادات النفط والغاز ما نسبته 52% من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2021 ارتفاعاً من 28% في العام السابق. وكذلك تشكل عوائد الاستثمار من المؤسسات العامة أحد مصادر الدخل الرئيسية في الميزانية العامة حيث بلغت مساهمتها في إجمالي الإيرادات نحو 30% في عام 2021.

ارتفعت المصروفات العامة بنسبة 5.3%، ويرجع ذلك إلى زيادة المصروفات الجارية الأخرى (60.9 مليار ريال قطري) والمصروفات الرأسمالية (72.5 مليار ريال قطري). كما شكلت فاتورة الأجور والمرتبات ما نسبته 9.0% من الناتج المحلي في عام 2021. وبشكل عام، سجل الميزان الكلي للموازنة العامة فائضاً مقداره 2.1 مليار ريال قطري (0.3% من الناتج المحلي). في حين شكلت المصروفات الرأسمالية ما نسبته 11.1% من الناتج المحلي في عام 2021، مقابل 12.7% في العام السابق.

الجدول 21:

قطر - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021 (مليار ريال قطري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
إجمالي الإيرادات العامة	193.6	171.2	214.7	207.9	163.3
النفط والغاز ودخل الاستثمار	156.3	133.3	170	173.1	133.0
أخرى	37.4	37.9	44.8	34.8	30.3
إجمالي النفقات العامة	192.8	182.5	208.4	192.8	203.3
الأجور والرواتب	58.7	58.0	61.4	55.7	53.1
النفقات الجارية الأخرى	60.8	57.9	62.7	55.5	60.2
صافي اقتناء الأصول غير المالية	72.5	66.5	84.3	81.7	90.0
صافي الإقراض (+) الاقتراض (-)	1.8	11.3-	6.3	15.1	40.0-
كنسبة من الناتج المحلي	%0.2	%2.1-	%1.0	%2.3	%6.8-

المصدر: صندوق النقد الدولي، وزارة المالية (قطر)

٣،٤،٣. النقود والائتمان

ارتفع صافي الأصول الأجنبية بشكل طفيف لدى مصرف قطر المركزي ليصل إلى 148.6 مليار ريال قطري في عام 2021، مقابل 147.7 مليار ريال قطري في العام السابق، بينما بلغ صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى نحو 465.3 مليار ريال قطري (الجدول 35). ونتيجة لذلك، بلغ إجمالي صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي 334.4 مليار ريال قطري. ومن حيث مساهمة العوامل المؤثرة على العرض النقدي، جاء ارتفاع العرض النقدي (ن) بنسبة 1.4% في عام 2021 نتيجة لزيادة صافي الأصول المحلية بنسبة 11.8%، معوضاً بذلك ما يفوق انخفاض صافي الأصول الأجنبية بنسبة 10.4%.



الجدول 22:

قطر - المسح النقدي 2017-2021 (مليار ريال قطري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البند	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الأصول الأجنبية	74.5-	89.4-	155.0-	254.6-	316.7-
البنك المركزي	53.0	109.6	143.4	147.7	148.6
شركات الإيداع الأخرى	127.4-	198.9-	298.4-	402.3-	465.3-
الأصول الأجنبية	234.4	239.1	240.1	232.7	251.6
الخصوم الأجنبية	361.9-	438.0-	538.5-	635.0-	716.9-
صافي الأصول المحلية	677.7	653.4	732.9	854.5	925.3
المطالبات على الحكومة (صافي)	237.6	204.8	221.3	218.2	216.0
الائتمان المحلي	659.2	720.5	843.4	957.8	1,057.1
بنود أخرى (صافي)	219.1-	271.9-	331.8-	321.5-	347.8-
العرض النقدي	603.3	564.0	578.0	599.9	608.5
النقود	123.1	119.1	124.7	146.5	148.3
شبه النقود	480.2	444.9	453.3	453.4	460.2
مساهمة مكونات العرض النقدي (%)					
صافي الأصول الأجنبية	2.5-	2.6-	11.3-	16.6-	10.4-
صافي الأصول المحلية	20.0	4.3-	13.8	20.3	11.8
النقود وشبه النقود	17.5	7.0-	2.4	3.7	1.4
بنود أخرى (صافي)	6.7	9.4-	10.4-	1.7	4.4-
مكونات العرض النقدي (% التغير)					
صافي الأصول الأجنبية	25.4-	20.0-	73.4-	64.3-	24.4-
صافي الأصول المحلية	21.7	3.6-	12.2	16.6	8.3
النقود وشبه النقود	21.3	6.5-	2.5	3.8	1.4
بنود أخرى (صافي)	15.6-	24.1	22	3.1-	8.2

المصدر: مصرف قطر المركزي

يوضح الجدول (23) التوزيع النسبي للائتمان المصرفي خلال الفترة 2017-2021 وذلك وفقاً لتبويب مصرف قطر المركزي. وفي عام 2021، استحوذ القطاع الخاص على أكبر حصة من إجمالي الائتمان المصرفي (63%)، أي ما يزيد عن ضعف حصة القطاع العام (31.2%). ومن حيث المتوسط السنوي، استحوذ القطاع الخاص على ما نسبته 59.5% من إجمالي وذلك ما بين عامي 2017 و 2021. كما جاء تمويل القطاع العقاري والخدمات كأبرز التسهيلات الممنوحة ضمن الائتمان غير الحكومي خلال تلك الفترة، حيث شكلاً معاً ما نسبته 30% كمتوسط سنوي.

الجدول 23:

قطر - الائتمان المصرفي حسب القطاع الاقتصادي 2017-2021 (%)

متوسط الفترة	2021	2020	2019	2018	2017	القطاعات الاقتصادية
32.9	31.2	31.3	30.6	33.9	37.5	القطاع الحكومي
11.0	13.4	13.0	12.7	8.9	7.1	التجارة العامة
1.7	1.6	1.5	1.7	1.8	1.8	الصناعة
3.6	3.4	3.3	3.3	3.8	4.2	المقاولون
14.6	13.2	13.5	14.2	16	16.2	العقارات
13.3	13.2	13.0	13.2	13.5	13.5	الاستهلاك
14.4	17.9	16.7	16	12.5	8.7	الخدمات
0.9	0.2	1.0	1.1	1.0	1.0	قطاعات أخرى
7.6	5.8	6.7	7.2	8.6	9.9	خارج قطر
59.5	63.0	62.1	62.2	57.6	52.6	إجمالي الائتمان الخاص (معددا الخارج) (1)
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي الائتمان المصرفي

المصدر: مصرف قطر المركزي

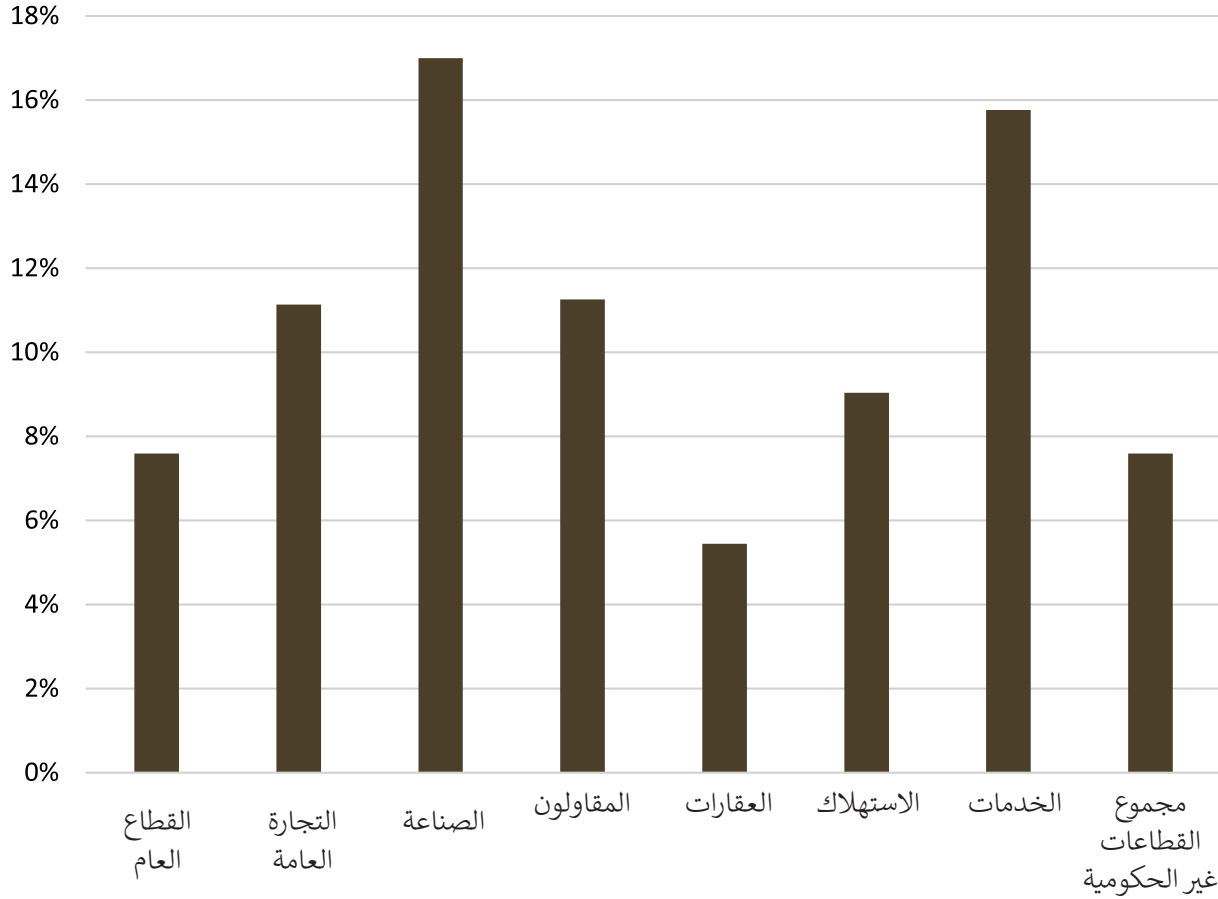
الملاحظة (1): القطاع الخاص + القطاع الحكومي + خارج قطر = 100%

يوضح الشكل (4) نسب التغير السنوي بحسب التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة في عام 2021. وبشكل عام، ارتفع إجمالي التسهيلات الممنوحة بنسبة 8.8% ليصل إلى 186.1% من الناتج المحلي، وبالمقابل انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي بالمقارنة مع 214.7% في العام السابق. كما سجلت حصة تمويل الصناعة أكبر نسبة زيادة (16.6%)، تليها حصة الخدمات (15.8%). فيما ارتفع إجمالي الائتمان غير الحكومي بنسبة 9.5% في عام 2021.



الشكل 4:

قطر - نسبة التغير في التخصيص الائتماني في عام 2021



المصدر: مصرف قطر المركزي

3.4.4. القطاع الخارجي:

في عام 2021، سجل الحساب الجاري فائضاً كبيراً مقداره 26.3 مليار دولار (14.6% من الناتج المحلي) مما يعكس تصاعد الصادرات بشكل متزايد حيث ارتفعت بنحو 70%. كما إن ارتفاع فائض الميزان التجاري غالباً ما يعوض بشكل أكبر العجز الهيكلي في ميزان الخدمات والتحويلات مما يؤدي إلى فائض في الحساب الجاري. وعلى غرار ذلك في عام 2021 إلى حد كبير، استمر ميزان الدخل، ويعد من أهم مكوناته عوائد الاستثمار، في تسجيل عجز وذلك نظراً لارتفاع عوائد الاستثمار المحولة إلى الخارج بصورة أكبر من عوائد الاستثمار المحولة إلى الداخل من قبل الوحدات الاقتصادية المقيمة في دولة قطر.

وبعد ثلاث سنوات من الفوائض، سجل الحساب المالي عجزاً بمقدار 23.4 مليار دولار في عام 2021، وهو ما يعكس حركة الاستثمارات إلى الخارج من قبل القطاعات الاقتصادية المقيمة في صورة محافظ مالية واستثمارات أخرى سعياً على الأرجح، لجني الفرص والعوائد الاستثمارية خارج قطر. وعلى الرغم من تسجيل عجز في الحساب المالي إلا أن ذلك لم يتجاوز فائض الحساب الجاري، وهو ما أفضى إلى فائض ضئيل في الميزان الكلي بقيمة 1.1 مليار دولار في عام 2021، وقد انعكس هذا الفائض على ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بنفس القيمة.

الجدول 24:
ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الحساب الجاري	26.3	3-	4.3	16.7	6.4
كنسبة من الناتج المحلي	14.6	2.1-	2.4	9.1	4.0
الميزان التجاري	60.3	27.1	41.6	51	36.7
الصادرات	87.2	51.5	72.9	84.3	67.5
الواردات	26.9-	24.4-	31.4-	33.3-	30.8-
الخدمات (صافي)	16-	15.3-	16.3-	14.2-	13.7-
السفر	5.8-	3.2-	4-	3.7-	3.7-
النقل	1.9-	4.3-	3.3-	1.4-	0.7-
أخرى	8.3-	7.8-	9-	9.1-	9.4-
الدخل (صافي)	2.8-	3-	4.4-	3.7-	0.4-
دخل الاستثمار	2.6-	2.9-	4.3-	3.6-	0.3-
التحويلات الجارية (صافي)	15.3-	11.8-	16.6-	16.4-	16.2-
تحويلات العاملين	10.9-	10-	11.8-	11.4-	12.6-
الحساب الرأسمالي	0.1-	0.2-	0.1-	0.2-	0.5-
الحساب المالي	23.4-	5	6.1	0.5	25-
الاستثمار المباشر	1.3-	5.2-	7.3-	5.7-	0.8-
محافظة الاستثمار	12.2-	12.5-	2.2	5.3-	9.2
استثمارات أخرى	10.3-	22.5	11.2	11.3	33.2-
الخطأ والسهو	1.6-	1.3-	0.9-	1.1-	1.2
الميزان الكلي	1.1	0.5	9.4	15.9	17.9-
التغير في الأصول الاحتياطية (زيادة -)	1.1-	0.5-	9.4-	15.9-	17.9

المصدر: مصرف قطر المركزي



3.5. المملكة العربية السعودية

3.5.1. الحسابات القومية

تعافى الاقتصاد بشكل جيد في عام 2021 كما يتضح من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، بنسبة 3.2% (الجدول 25)، وذلك بعد أن سجل انكماشاً نسبته 4.1% في عام 2020 نتيجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الأداء الاقتصادي الجيد للقطاع غير النفطي الذي شهد نمواً نسبته 4.9%، وهو أعلى معدل منذ عام 2014، بينما شهد القطاع النفطي نمواً طفيفاً نسبته 0.2%.

يوضح الجدول (26) توزيع الناتج المحلي الاسمي حسب الأهمية النسبية للقطاع النفطي وغير النفطي، وكذلك توزيع القطاع غير النفطي حسب الأنشطة الحكومية والخاصة. وعلى الرغم من الأداء الجيد للقطاع غير النفطي في عام 2021، فقد تراجع نسبته إلى الناتج المحلي، مقارنة بالناتج المحلي النفطي.

الجدول 25:

السعودية - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي 2017-2021

المؤشر	2021	2020	2019	2018	2017
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال سعودي)	3,126	2,638	3,013	3,062	2,582
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار ريال سعودي)	834	703	804	817	689
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو)	3.2	4.1-	0.3	2.5	0.7-
النفطي	0.2	6.6-	3.3-	2.3	3.1-
غير النفطي	4.9	2.5-	2.8	1.5	1.3
حصة الفرد من الناتج المحلي (\$)	23,311	20,031	23,485	23,438	21,114

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ملاحظة: أجرت الهيئة العامة للإحصاء بعض التعديلات على صافي الضرائب (الضرائب ناقص الدعم على المنتجات) بدءاً من عام 2018 مما يحتمل احتساب ضريبة القيمة المضافة. وأدى ذلك إلى زيادة صافي الضرائب بمبلغ 65 مليار ريال و70 مليار و95 مليار ريال في الأعوام 2018 و2019 و2020 على التوالي. وعلى الرغم من مراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي، لم تذكر هيئة الإحصاء أسباب مراجعة التقديرات. وقد تم زيادة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي النفطي وخفض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مع زيادة صافية في إجمالي الناتج المحلي لتلك السنوات الثلاث. ولهذا تختلف أرقام الناتج المحلي الإجمالي في الجدول 25 عن تلك الواردة في التقرير السنوي 2020 للأعوام 2018 و2019 و2020.



الجدول 26:

السعودية - التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (الأسعار الجارية، %)

المؤشر	2021	2020	2019	2018	2017
الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	100	100
حصة الناتج المحلي النفطي	29.7	23.2	31.8	35.5	28.5
حصة الناتج المحلي غير النفطي	63.9	72.3	65.2	61.8	70.6
حصة القطاع الخاص من الناتج غير النفطي	42.5	47.2	42.9	40.8	48.3
حصة القطاع الحكومي من الناتج غير النفطي	21.5	25.2	22.3	21.0	22.3

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ملاحظة: قد لا يساوي مجموع الناتج المحلي النفطي وغير النفطي 100% بسبب الفرق بين أسعار السوق وأسعار الأساسية للإنتاج دون إضافة صافي الضرائب

في عام 2021، شكل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ما نسبته 64% من إجمالي الناتج المحلي انخفاضاً من 72% في العام السابق. وفي المقابل شكل الناتج النفطي ما نسبته 30% من الإجمالي ارتفاعاً من 23% في عام 2020. كما انخفضت حصة القطاع الخاص من الناتج غير النفطي إلى ما نسبته 42.5% من الإجمالي في عام 2021، مقابل 47.2% في العام السابق. وكذلك انخفض حصة القطاع الحكومي إلى 21.5%، مقابل 25.2% في العام السابق.

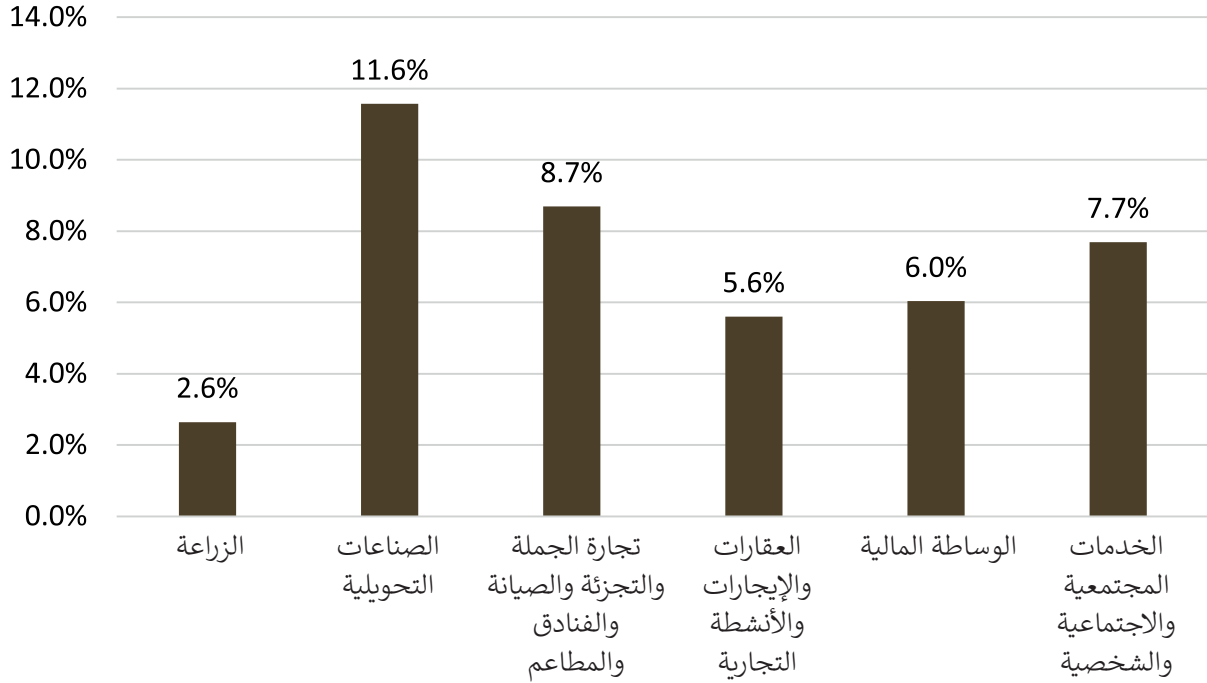
ونظراً لتقلبات أسعار النفط وما يترتب على ذلك من تغيرات حادة في الناتج المحلي الإجمالي، فلا ينبغي الاعتماد بشكل أساسي على الناتج المحلي بالأسعار الجارية. وعلى الرغم من ذلك، لم تتراجع الأهمية النسبية للقطاع النفطي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي حين أن الأهمية النسبية للقطاع النفطي وغير النفطي تتغير من سنة لأخرى، إلا أن المسار الاقتصادي، بشكل عام، يظهر أن القطاع النفطي ما زال يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد المحلي ومحدداً رئيسياً في النمو الاقتصادي والحسابات الكلية الأخرى. وخلال الفترة 2017-2021، شكل القطاع النفطي ما نسبته 30% من إجمالي الناتج المحلي، والقطاع غير النفطي بنسبة 67%. كما شكل القطاع الخاص ما نسبته 44% من الناتج غير النفطي، وشكل القطاع الحكومي نسبة 22% خلال نفس الفترة.

يوضح الجدول رقم (27) التوزيع النسبي للناتج المحلي غير النفطي، بالأسعار الثابتة، بشكل مفصل خلال الفترة 2017-2021، بينما يسلط الشكل (5) الضوء على المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في عام 2021. ومن أبرز قطاعات الناتج المحلي غير النفطي والتي ساهمت في معدل نموه الحقيقي ثلاث قطاعات، تعتبر المحرك الرئيسي، هي كل من قطاع التصنيع (لاسيما تكرير النفط) وقطاع التجارة والسياحة (ولا تزال البيانات التفصيلية غير متوفرة) والقطاع المالي، وبالنسب التالية 11.6% و 8.7% و 6.0% على التوالي كما هو مبين في الشكل (5).



الشكل 5:

السعودية - محركات النمو الرئيسية في عام 2021 (بالأسعار الثابتة)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ملاحظة: يقتصر القطاع النفطي على نشاط الاستخراج فقط، بينما يشمل إحصاءات الناتج المحلي النفطي في المملكة العربية السعودية على نشاط الاستخراج والتكرير وذلك بخلاف جميع دول مجلس التعاون الأخرى التي تدرج نشاط التكرير ضمن الناتج المحلي غير النفطي.

وتعد تلك القطاعات غير النفطية من بين أبرز القطاعات غير الحكومية أيضاً، حيث تستحوذ على حصة كبيرة من الناتج المحلي غير النفطي. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال القطاع الحكومي يستحوذ على النصيب الأكبر، بفارق شاسع، من الناتج المحلي غير النفطي وذلك بنسبة 25% (الجدول 27). في حين شكل القطاع المالي ما نسبته 8.1% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2017-2021.



الجدول 27:

السعودية - التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (الأسعار الجارية، %)

القطاع	متوسط الفترة	2021	2019	2018	2017
الزراعة والغابات وصيد البحر	4.2	4.1	4.2	4.2	4.2
الصناعات الاستخراجية باستثناء النفط والغاز	0.7	0.8	0.7	0.7	0.7
الصناعات التحويلية (باستثناء تكرير البترول)	14.3	14.2	14.3	14.5	14.9
الكهرباء والمياه وإمدادات الغاز	2.1	2.1	2.1	2.2	2.4
البناء والتشييد	7.7	7.6	7.5	7.5	8.1
تجارة الجملة والتجزئة والصيانة والفنادق والمطاعم	15.8	16.0	16.1	15.6	15.9
ومنها: الفنادق والمطاعم
النقل والتخزين والاتصالات	10.4	10.2	10.7	10.5	10.5
العقارات والإيجارات والأنشطة التجارية	9.7	10.0	9.6	9.6	9.3
الوساطة المالية	8.1	8.6	7.8	7.7	8.0
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	3.3	3.1	3.2	3.4	3.5
رسوم الخدمات المصرفية المحاسبية بصورة غير مباشرة - FISIM	1.6-	1.7-	1.5-	1.5-	1.4-
الخدمات الحكومية	25.5	25.4	25.5	25.9	24.6
الضرائب مطروحاً منها دعم المنتجات	5.1	6.5	5.9	5.6	1.3
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	99.7	99.7	99.7	99.7	99.8
الناتج غير النفطي كنسبة من الإجمالي	66.8	63.9	65.2	61.8	70.6

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

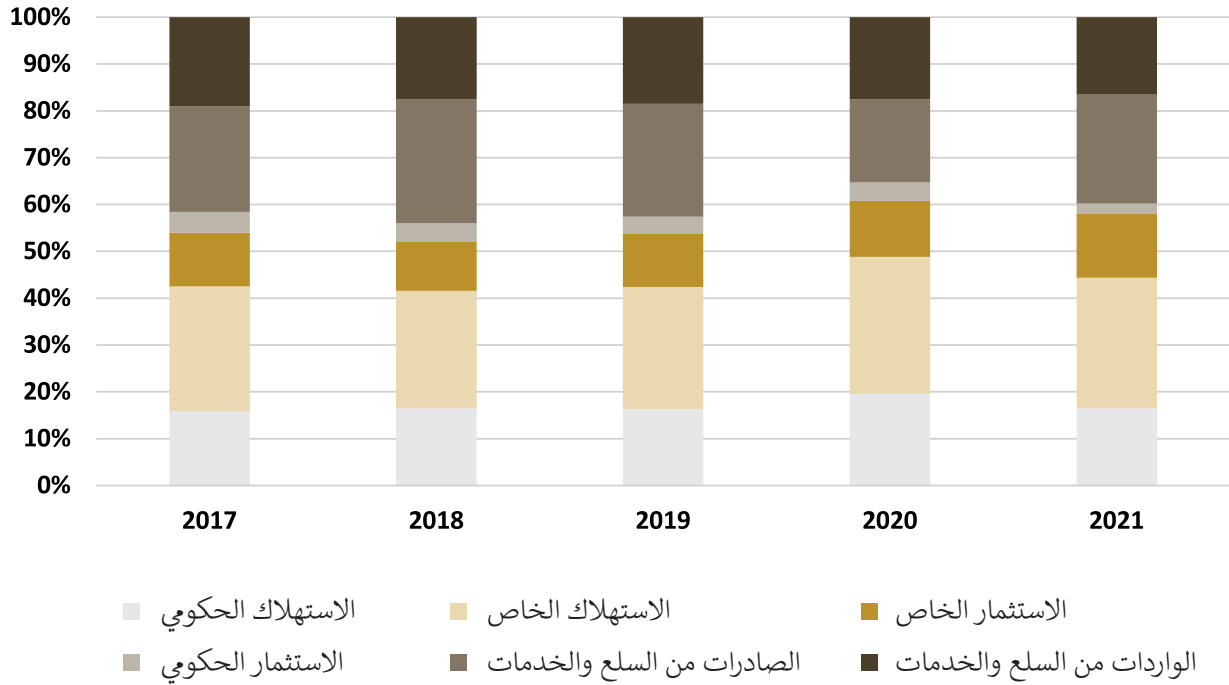
يوضح الشكل (6) أوجه الإنفاق على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2017-2021. حيث شهد إجمالي الاستهلاك الكلي ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2021 بنسبة 5.8% وفقاً للأسعار الثابتة، مما يعكس توسع الاستهلاك الكلي الخاص بنسبة 9.7%، وهو معدل لم يتحقق منذ عام 2012. وكذلك يعكس بصورة أخرى حجم تراكم الطلب المحلي المكبوح في عام 2020 نتيجة الجائحة الصحية. كما شكل الاستهلاك الكلي ما نسبته 66% من الناتج المحلي، بالأسعار الجارية، في عام 2021 مقابل 72.1% في العام السابق، بينما لا تزال أعلى عن ما كانت عليه قبل الجائحة في عام 2019 (62.5%).

أما إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت فقد حقق أيضاً أداءً جيداً على نفس المستوى، إذ سجل نمواً بنسبة 10.1% بالأسعار الثابتة خلال عام 2021 بعدما سجل انخفاضاً نسبته 12% تقريباً في العام السابق. وقد ساهم في ذلك ارتفاع التكوين الرأسمالي في جانب القطاع الخاص بنسبة قياسية بلغت 27% بالأسعار الثابتة، بينما انخفض على غير المتوقع بنسبة 40.1% في جانب القطاع العام (انظر قسم المالية العامة أدناه فيما يتعلق بتخفيضات الإنفاق الرأسمالي في الميزانية). كما ارتفعت الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل ملحوظ، حيث ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي إلى 183.9 مليار ريال سعودي في عام 2021، مقابل 82.0 مليار ريال سعودي في العام السابق مما يعكس زيادة التدفقات المالية في كل من الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة.



الشكل 6:

السعودية - توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب بنود الإنفاق 2017-2021 (الحصة %)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بشكل عام، تشير التطورات الأخيرة في القطاع الحقيقي إلى أن الاقتصاد المحلي في طريقه نحو التعافي بشكل كامل. وكذلك يتزايد التفاؤل بين المستثمرين والمستهلكين كما يتضح من الزيادات الكبيرة في كل من الاستثمار والاستهلاك الخاص. وإذا استمرت هذه المعدلات في الفترة المقبلة، فسوف يتعافى الاقتصاد المحلي بشكل كامل حتى يبلغ أقصى المستويات المحتملة. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي سيظل يتمثل في خلق فرص العمل نظراً لتكيفية الديموغرافية التي يغلب عليها الشباب.

3.5.2. البطالة

انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 11.0% في الربع الرابع من عام 2021 (جدول 28) بالمقارنة مع 12.6% في العام السابق، بينما ارتفع بشكل طفيف لغير السعوديين إلى 2.9% مقابل 2.6% خلال نفس الفترة. كما انخفض معدل البطالة بين الذكور والإناث للسعوديين إلى 5.2% و22.5% على التوالي في الربع الرابع من عام 2021، مقابل 7.1% و24.4% على التوالي في الربع الرابع من عام 2020.

وشهد معدل البطالة بين الإناث تحسناً ملحوظاً على الرغم من ارتفاعه قليلاً إلى 22.5% في الربع الرابع من عام 2021، حيث انخفض من 34.5% في الربع الرابع من عام 2016 إلى 21.9% في الربع الثالث من عام 2021، وهو ما يعكس جزئياً زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة.



الجدول 28:

السعودية - معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة

الربع الرابع 2021			الربع الرابع 2020			القطاع
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
6.9	18.7	3.3	7.4	20.2	4.0	معدل البطالة
11.0	22.5	5.2	12.6	24.4	7.1	سعودي
2.9	9.0	2.0	2.6	9.1	1.7	غير سعودي
61.5	34.9	79.5	61.0	32.1	80.6	معدل المشاركة
51.5	35.6	66.8	51.2	33.2	68.5	سعودي
75.4	33.3	92.0	74.5	29.3	92.4	غير سعودي
81.4	75.1	87.9				معدل المشاركة في الولايات المتحدة
78.0						معدل المشاركة في "OECD"
79.9						معدل المشاركة في مجموعة السبع

المصدر: الهيئة العامة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «المشاركة في القوى العاملة»

ملاحظة: 25-54 سنة لكل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (أرقام 2020)؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة السبع: 25-64 عامًا (أرقام 2021)

يعد معدل المشاركة أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي إجمالاً، وذلك على الرغم من التباين الكبير بين الدول، حيث يكون المعدل أعلى بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة. ويعد ارتفاع معدل مشاركة المرأة من 33.2% في الربع الرابع من عام 2020 إلى 35.6% في الربع الرابع من عام 2021 بالمملكة العربية السعودية دلالة واضحة على تزايد التحول التدريجي نحو نمو شامل وتطور جذري حتى لو كان لا يزال منخفضاً مقارنة بنسب الاقتصادات المتقدمة.

وفي الواقع، لا تزال معدلات المشاركة بين الذكور والإناث أقل من مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة كما هو مبين في الجدول 28. وتبلغ معدلات المشاركة في الولايات المتحدة للذكور والإناث 87.9% و 75.1% على التوالي مقابل 66.8% و 35.6% على التوالي في المملكة العربية السعودية. لا يقتصر التباين في معدلات البطالة على الجنس ولكن بالتساوي أيضاً على الفئات العمرية، حيث يقل معدل المشاركة بين الفئات العمرية المتقدمة ويصعب الحفاظ عليهم ضمن القوى العاملة في المملكة العربية السعودية.

حيث يعد معدل المشاركة بين الذين تزيد أعمارهم عن 55 عامًا منخفض جداً في المملكة العربية السعودية: 38.9% مقابل 67.5% في الولايات المتحدة للفئة العمرية (55 إلى 64 عامًا)، بينما يشكل الذكور ما نسبته 87.0% لمن تتراوح أعمارهم بين 25 و 54 عامًا و 13.3% للإناث في المملكة العربية السعودية. كما ينبغي تشجيع الإبقاء على الذين تزيد أعمارهم عن 55 عامًا ضمن القوى العاملة في المملكة العربية السعودية بنحو النهج الذي يتم به تشجيع مشاركة الإناث إذ كلاهما يمثلان مصدراً كامناً للنمو الاقتصادي.

وفي حين أنه من المتوقع تزايد قوى العاملة (معدل المشاركة) في السنوات القادمة مع استيعاب المزيد من الإناث في سوق العمل، فإن التحدي يكمن في ضمان توفير الوظائف المناسبة بشكل كافي للقوى العاملة لاسيما في المجالات التي يكون فيها العمل أكثر راحة. وفي هذا الصدد، فإن توفر بيانات مسح القوى العاملة حسب المهن والأنشطة الاقتصادية على غرار الحسابات القومية في المملكة العربية السعودية ستكون خطوة ايجابية لإجراء تحليل أكثر تعمقاً لاتجاهات سوق العمل.



3.5.3. المالية العامة

طراً عدد من التطورات الملحوظة في مجال المالية العامة خلال عام 2021 كما هو مبين في الجدول (29). حيث ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 36.1% لتصل إلى 562 مليار ريال، وكذلك ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 9.2%. ونتيجة لذلك ارتفعت الإيرادات العامة لتصل إلى 965 مليار ريال سعودي، مقابل 782 مليار ريال سعودي في عام 2020. كما ارتفعت الإيرادات الضريبية والمتمثلة بضرية القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة بنسبة 54% لتصل إلى 251 مليار ريال سعودي في عام 2021، وهو ما يعادل نحو 62% من الإيرادات غير النفطية و42% من الإيرادات النفطية. وأصبحت الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة مصدر من المصادر الأساسية للإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية.

الجدول 29:

السعودية - الإحصاءات المالية الحكومية 2017-2021 (مليار ريال سعودي)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الإيرادات العامة	965	782	927	906	692
الإيرادات النفطية	562	413	594	611	436
الإيرادات غير النفطية	403	369	332	294	256
الضرائب	317	226	220	168	87
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	18	18	17	17	14
الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)	251	163	155	115	38
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	19	18	17	16	20
الضرائب الأخرى (بما في ذلك الزكاة)	29	27	30	21	15
الإيرادات غير النفطية وغير الضريبية (دخل الممتلكات والغرامات وما إلى ذلك)	86	143	200	126	98
النفقات العامة	1039	1076	1,059	1,078	930
المصروفات	922	921	890	890	722
تعويضات العاملين	496	495	505	484	420
السلع والخدمات	205	203	161	168	136
مدفوعات الفوائد	27	24	21	15	9
الإعانات	30	28	23	13	5
المنح	70	69	82	84	48
المنافع الاجتماعية	3	4	1	4	6
مصروفات أخرى	91	97	97	122	98
الأصول غير المالية	117	155	169	188	208
صافي الإقراض (+) الاقتراض (-)	73-	294-	133-	173-	238-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(2.3-)	(11.2-)	(4.5-)	(5.9-)	(9.2-)

المصدر: وزارة المالية



المربع 1:

مستندات الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية

حققت وزارة المالية تقدماً ملموساً فيما يتعلق بإعداد الميزانية وعرض المستندات المتعلقة بها. حيث تم مؤخراً إصدار البيان التمهيدي للميزانية العامة الذي يحدد التوجهات المالية، بشكل واسع، على المدى المتوسط ويستعرض أهم البرامج والمشاريع المخطط تنفيذها وذلك بهدف إطلاع المواطنين على أهم المستهدفات المالية على المدى المتوسط. كما يشمل البيان التمهيدي تبويب مفيد لبنود الميزانية العامة وذلك حسب التصنيف الاقتصادي، وهو أحد المتطلبات العديدة المتوافقة مع المعايير الدولية. وحالياً ينبغي على وزارة المالية الالتزام بباقي المعايير الدولية ليعكس الوضع المستجد للدولة تماشياً مع عضوية مجموعة العشرين. على الرغم من عرض بنود المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفي بشكل جزئي إلا أن التداخل بين التصنيف الوظيفي والإداري أدى إلى تداخل القطاعات ضمن تبويب البنود. ومثال ذلك التداخل بين قطاع الموارد الاقتصادية وقطاع البنود العامة (التي ينبغي إعادة تصنيف محتوياتها ضمن البنود الأخرى) التي يجب ألا تكون موجودة. حيث يُشير الإنفاق على قطاع الأمن والمناطق الإدارية إلى مشاريع البنى التحتية ضمن المحافظات والمناطق، بينما يُشير الإنفاق على قطاع الخدمات البلدية أيضاً إلى مشاريع البنى التحتية للمدن. ويشمل قطاع الموارد الاقتصادية الإنفاق على مشاريع البنى التحتية للبيئة وتحلية المياه، بينما يشمل قطاع التجهيزات الأساسية والنقل الإنفاق على الطرق والموانئ والمطارات وما إلى ذلك. وينبغي مراجعة تصنيف المصروفات ومواءمته بالكامل حسب تصنيف وظائف الحكومة، الذي يخصص المصروفات وفقاً لعشر بنود واسعة. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالغرض من مخصصات الميزانية وتسهيل المقارنات بين البلدان. كما ينبغي عرض بنود النفقات الرأسمالية بشكل مفصل بما في ذلك تكلفة المشروع والتنفيذ المالي والمادي والمخصصات المتبقية والخطط المالية المستقبلية (في إطار متوسط الأجل).

شهدت النفقات العامة انخفاضاً طفيفاً، بالقيمة المطلقة، لتصل إلى 1,039 مليار ريال سعودي، مقابل 1,076 مليار ريال سعودي في عام 2020. وكما هو الحال في السنوات السابقة، لا تزال النفقات الرأسمالية تتحمل الجزء الأكبر من ترشيد النفقات حيث تراجع بنحو 25% لتصل إلى 117 مليار ريال سعودي (3.7% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، مقابل 155.1 مليار ريال سعودي (5.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. في حين لا يواكب هذا التراجع الكبير في الإنفاق الرأسمالي تزايد السكان وتطوير البنية التحتية اللازمة للتعامل مع قضايا مثل تغير المناخ والتحديات المرتبطة بالإجهاد المائي.

وفيما يتعلق بالنفقات الجارية، تظل فاتورة الأجور والمرتببات والمشتريات من السلع والخدمات من أكبر بنود الموازنة في عام 2021 حيث يمثلان معاً ما نسبته نحو 70% من إجمالي النفقات العامة. كما انخفضت البنود الرئيسية الأخرى والمنافع الاجتماعية والمصروفات «الأخرى» في مجموعه ليصل إلى 161 مليار ريال سعودي في عام 2021، مقابل 166 مليار ريال سعودي في العام السابق. فيما ارتفعت مدفوعات الفوائد، رغم أنها لا تزال عند مستوى منخفض نسبياً، إلى 27 مليار ريال سعودي وهو ما يعكس ارتفاع مستويات الدين العام.



المربع 2: الميزانية الرأسمالية

تعد الموازنة الرأسمالية من الممكنات المالية التي تساهم في تحقيق النمو الشامل والمستدام على أن يتم إعدادها وتنفيذها وفقاً لأفضل الممارسات. وفي مرحلة الإعداد، يجب أن تخضع الطلبات المقدمة من الوزارات والجهات المسؤولة عن صرف النفقات وتنفيذ المشاريع لتدقيق صارم ويجب أن تخضع المشاريع الكبيرة على وجه الخصوص لدراسة جدوى مناسبة، وكذلك دراسة وتحليل النتائج من قبل جهات مستقلة قبل إدراجها ضمن الموازنة. كما ينبغي الالتزام في تنفيذ مثل هذه المشاريع الكبيرة ضمن إطار مالي مناسب ومتوسط المدى يمتد على عدد من السنوات، وإلا فإن تجاوز التكاليف والتأخير قد يؤدي إلى تقويض الفوائد المرجوة منها. وينبغي على الوزارات المالية، بشكل عام، أن تنظر في تطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي لضمان أن المخرجات تعكس حجم المخصصات المالية.

ويشير توزيع المخصصات الرأسمالية حسب القطاعات إلى أن التعليم والصحة والدفاع من أبرز القطاعات المستفيدة من الإنفاق الرأسمالي حيث بلغ ما مجموعه 591 مليار ريال في عام 2021 (19% من الناتج المحلي الإجمالي). وليس من السهل إجراء المزيد من التحليلات الاقتصادية والمقارنات الإحصائية نظراً للتداخل بين التصنيف الوظيفي والاقتصادي الوارد في مستندات الميزانية. وعلى سبيل المثال، يتداخل بند الإنفاق على قطاع الموارد الاقتصادية مع قطاع التعليم والصحة وما إلى ذلك. وفي حين أن الإنفاق على قطاع التجهيزات الأساسية والنقل لا يزال محدوداً، حيث لا يشكل أكثر من 4.9% من إجمالي الإنفاق الرأسمالي وذلك على عكس ما هو متوقع نظراً إلى الاحتياجات الكبيرة اللازمة للقطاع. وفي المقابل، تم تخصيص 147 مليار ريال (14.1% من الإجمالي) لقطاع البنود العامة دون تفصيل لذلك.

انخفض العجز المالي بشكل ملحوظ إلى 73 مليار ريال سعودي (2.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، مقابل 294 مليار ريال سعودي (11.2% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. كما أدى تمويل العجز المالي وسداد مستحقات أصول الدين العام بقيمة 73 مليار ريال سعودي إلى بلوغ إصدارات الدين العام ما قيمته 158 مليار ريال سعودي، 69% منها محلية (معظمها صكوك) والباقي خارجية (معظمها سندات وصكوك).

3.5.4. النقود والائتمان:

يوضح الجدول رقم 30 التغيرات في عرض النقود مثل النقود وشبه النقود (ن3) والعوامل المؤثرة عليه (الائتمان المحلي والأصول الأجنبية). وفي عام 2021، ارتفع العرض النقدي (ن3) بنسبة 7.4% كما هو مبين في الجدول الأسفل (30).

وقد جاءت الزيادة في العرض النقدي وفقاً للتطورات في العوامل المؤثرة عليه كما يلي:

- انخفاض صافي الأصول الأجنبية بنسبة 3.4%
- ارتفاع صافي الائتمان المحلي بنسبة 16.3%
- ارتفاع صافي الالتزامات في البنود الأخرى بنسبة 6.0%

وجاءت الزيادة في العرض النقدي بمفهومه الواسع (6.9%) مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع الائتمان المحلي (16.3%) بصورة أكبر من انخفاض صافي الأصول الأجنبية (-3.4%)، بينما ارتفع صافي الالتزامات في البنود الأخرى (6.0%)، وذلك طبقاً للمعادلة المحاسبية الآتية:

العرض النقدي (6.9%) = صافي الأصول الأجنبية (-3.4%) + صافي الائتمان المحلي (16.3%) - صافي البنود الأخرى (6.0%)

الجدول 30:
السعودية - المسح النقدي 2017-2021
(مليار ريال سعودي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
صافي الأصول الأجنبية	1,673	1,752	1,923	1,957	1,976
البنك المركزي السعودي	1,643	1,684	1,853	1,836	1,833
البنوك التجارية	30	68	70	121	143
صافي الأصول المحلية	2,072	1,695	1,370	1,121	976
المطالبات على الحكومة (صافي)	57-	147-	239-	376-	483-
المطالبات على الحكومة	480.7	438	384	305	255
الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	538-	585-	623-	681-	738-
المطالبات على المؤسسات العامة	95	79	62	54	54
المطالبات على القطاع الخاص	2,034	1,762	1,547	1,445	1,405
النقود وشبه النقود (ن3)	2,309	2,149	1,985	1,854	1,805
العرض النقدي (ن1)	1,564	1,489	1,288	1,221	1,174
النقد خارج المصارف	204	206	189	180	172
الودائع تحت الطلب	1,360	1,283	1,099	1,041	1,002
شبه النقود	744	660	697	633	631
الودائع الزمنية والادخارية	495	474	502	443	454
الودائع الأخرى شبه النقدية	249	186	195	190	177
بنود أخرى (صافي التزامات)	1,436	1,298	1,307	1,226	1,147
مساهمة مكونات العرض النقدي (%)					
صافي الأصول الأجنبية	3.4-	7.9-	1.7-	1-	8-
صافي الأصول المحلية	16.3	15.1	12.5	7.8	11.1
المطالبات على الحكومة (صافي)	3.9	4.3	6.9	5.8	11.9
المطالبات على الحكومة	1.8	2.5	4	2.7	4.3
الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	2	1.8	2.9	3.1	7.6
المطالبات على المؤسسات العامة	0.7	0.8	0.4	0	0.1-
المطالبات على القطاع الخاص	11.8	10	5.1	2.2	0.7-
النقود وشبه النقود (ن3)	6.9	7.6	6.6	2.6	0.3
بنود أخرى (صافي التزامات)	6	0.4-	4.1	4.3	2.8
مكونات العرض النقدي (% التغير)					



البند	2021	2020	2019	2018	2017
صافي الأصول الأجنبية	4.5-	8.9-	1.7-	1-	6.8-
البنك المركزي السعودي	2.4-	9.1-	0.9	0.2	7.5-
البنوك التجارية	56.2-	2.9-	42.1-	15.4-	3.6
صافي الأصول المحلية	22.3	23.8	22	15	25.8
المطالبات على الحكومة (صافي)	61.1-	38.7-	36.4-	22.2-	30.7-
المطالبات على الحكومة	9.6	14.2	25.9	19.6	43.3
الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	8.1-	6.1-	8.5-	7.7-	15.7-
المطالبات على المؤسسات العامة	20.1	28.6	14.5	0.4-	1.8-
المطالبات على القطاع الخاص	15.4	13.9	7.1	2.8	0.9-
النقود وشبه النقود (ن3)	7.4	8.3	7.1	2.7	0.3
بنود أخرى (صافي التزامات)	10.7	0.7-	6.6	6.9	4.6

المصدر: البنك المركزي السعودي

أما بحسب نسب التغير السنوي، ارتفع صافي الائتمان المحلي بنسبة 22.3% في عام 2021 (الجدول 30) ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستحقات على المؤسسات العامة (20.1%)، وارتفاع المستحقات على القطاع الخاص (15.4%). ويوضح الجدول (30) التوزيع النسبي للائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2017-2021. وفي عام 2021، ارتفعت حصة القطاع العقاري إلى 27.6% من إجمالي الائتمان، وهي أعلى نسبة بين القطاعات الاقتصادية.

وكذلك ينبغي إضافة حصة البناء والتشييد وربما بعض البنود الأخرى (والتي يمكن تصنيفها بشكل مفصل) إلى حصة التمويل العقاري. كما توجد أربع مؤسسات ائتمانية متخصصة وهي: صندوق التنمية الزراعية، وبنك التنمية الاجتماعية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية الذي يختص بقطاع التمويل العقاري. ووفقاً للبنك المركزي السعودي، بلغ إجمالي القروض والتمويلات الممنوحة من صندوق التنمية العقارية 5.0 مليار ريال سعودي.

الجدول 31:

السعودية - توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية 2017-2021 (%)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
القطاع الأولي (الزراعة والتعدين وما إلى ذلك)	1.9	2.4	2.2	2.3	1.7	2.1
التصنيع	11.6	12	10.1	8.8	7.8	10
الكهرباء والماء والصحة	3.7	3.6	3.9	3.7	3.6	3.7
البناء والتشييد	6.4	6.7	6	5.2	4.7	5.8
التجارة	22.4	19.6	18.5	16.8	16.8	18.8
الخدمات	5.2	5.5	5.2	5.3	4.6	5.2
النقل والاتصالات	3.4	3	3.3	2.7	2.2	2.9
التمويل	2.5	2.6	2.7	2.6	2.8	2.8
العقارات	15	16.5	19.2	24	27.6	20.5
أخرى	24	24.4	24.9	24.1	23.5	24.2
الحكومة وشبه الحكومية	3.8	3.7	4	4.4	4.6	4.1
الإجمالي	100	100	100	100	100	100
الائتمان كنسبة من الناتج المحلي	54.4	47.1	51.5	67.6	65.9	57.3

المصدر: البنك المركزي السعودي

ومن حيث نمو التسهيلات الائتمانية، شهد القطاع العقاري نموًا سريعًا للغاية خلال السنوات الأخيرة متفوقاً بشكل كبير على جميع القطاعات الأخرى. وفي عام 2021، ارتفع حصة تمويل القطاع العقاري بنسبة 32.8% بعد أن سجل نمواً نسبته 44% في العام السابق. وهو ما يعكس التوجه الحكومي نحو دعم وتشجيع المواطنين لتملك المساكن.

أما معدل نمو حصة القطاعات الأخرى فهو أقل بكثير مقارنة مع حصة التمويل العقاري. فعلى سبيل المثال، ارتفع حصة تمويل الصناعة بنسبة 2.9% في عام 2021. وعلى الرغم من ذلك، استمر انخفاض حصة تمويل الصناعة إلى الإجمالي، حيث شكل ما نسبته 7.8% من إجمالي الائتمان مقابل 12% في عام 2018. كما ارتفعت حصة تمويل القطاع المالي لتسجل ثاني أعلى معدل نمو سنوي في عام 2021 وذلك بنسبة 23.6% غير أنها ما زالت محدودة ولا تمثل سوى 2.8% من الإجمالي.

وشهد إجمالي الائتمان المصرفي، منسوباً إلى الناتج المحلي، انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 65.9% في عام 2021 مقابل 67.6% في العام السابق. كما بلغت نسبة القروض طويلة الأجل المقدمة من البنوك ما يقارب نحو 50% من حجم القروض والتسهيلات، بينما شكلت القروض قصيرة الأجل ما نسبته 37.5% والباقي قروض متوسطة الأجل.



3.5.5. القطاع الخارجي

في عام 2021، سجل الحساب الجاري فائضاً قدره 44.3 مليار دولار (5.3% من الناتج المحلي) بعد أن سجل عجزاً قدره 22.8 مليار دولار في العام السابق (الجدول 32). ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري، بشكل كبير، ليصل إلى 136.5 مليار دولار (16.4% من الناتج المحلي)، حيث ارتفعت كل من الصادرات النفطية وغير النفطية لتتجاوز مستويات ما قبل الجائحة في عام 2019. وتعد المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من أهم الصادرات غير النفطية، حيث تزايد بشكل كبير مما يعكس تركيز السلطات الوطنية على زيادة القيمة المضافة للمنتجات النفطية. كما زادت الصادرات من المعادن الأساسية ومصنوعاتها مما يشير إلى الإمكانيات التي تزخر بها المملكة من الثروات المعدنية.

وعلى نحو معتاد، سجل ميزان الخدمات عجزاً قدره 63.0 مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى الشحن والخدمات الحكومية والخاصة (وهو ما يمثل السلع والخدمات غير المدرجة في البنود الأخرى وتشمل، من بين أمور أخرى، الدعم الفني والتدريب غير المدني) والسفر (الجدول 32). كما سجل ميزان السفر عجزاً قدره 8.4 مليار دولار، ويعد أكبر عجز منذ عام 2015، وهو مما يعكس انتعاش حركة المسافرين لاسيما من المواطنين والمقيمين في ظل تخفيف قيود كورونا المفروضة على السفر خلال مرحلة ما بعد كورونا. وقد يعلل ذلك سعي السلطات الوطنية بشكل متزايد نحو تشجيع السياحة الداخلية احتواءً لهذا العجز.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى استمرار العجز بشكل كبير في بند الشحن (13.7 مليار دولار في عام 2021، الجدول 32). وتمتلك المملكة العربية السعودية شركة شحن وطنية كبرى، وهي البحري، التي تشمل أنشطتها شراء وبيع وتشغيل السفن التجارية والسفن نقل البضائع والنفط الخام والمواد الكيماوية والمستقات النفطية والبضائع السائبة والخدمات اللوجستية وما إلى ذلك. وتضم الشركة أسطولاً كبيراً من 93 سفينة حديثة تبحر إلى 150 ميناء حول العالم.

الجدول 32:

السعودية - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الحساب الجاري	19.6-	38.2	72	10.5	23.8-
كنسبة من الناتج المحلي	(2.8-)	4.8-	9.2-	1.5-	(3.7-)
الميزان التجاري	47.9	121.3	168.8	98.5	55.8
الصادرات	173.9	260.8	293.9	221.9	183.6
الصادرات النفطية	119.4-	200.5-	231.6-	170.2-	136.2-
الصادرات الأخرى	52.5-	60.3-	62.3-	51.1-	46.6-
الواردات	125.9-	140.3-	125.6-	123.4-	127.8-
الخدمات (صافي)	43.6-	54.4-	63.4-	60.4-	53-
النقل	(11.5-)	(12.9-)	(11.2-)	(11.5-)	(12.0-)
السفر	(4.5-)	1.3-	(2.9-)	(5.5-)	(5.6-)
الخدمات الخاصة الأخرى	27.6-	(42.8-)	(49.4-)	(43.5-)	(35.5-)
الدخل (صافي)	15.4	7.9	7.7	10.7	15.7
دخل الاستثمار	15.4	8.5-	8.3-	11.2-	16.3-
التحويلات الجارية (صافي)	39.4-	36.6-	41.1-	38.3-	42.3-
تحويلات العاملين	(34.3-)	(30.3-)	(33.0-)	(35.3-)	(37.0-)
الحساب الرأسمالي	1.3-	1.7-	2.3-	1.8-	0.9-



2021	2020	2019	2018	2017	البند
24.4-	33.1-	68.7-	47-	10.8	الحساب المالي
0.6-	8.9	15.1	5.9	1.4	الاستثمار المباشر
20.6	11.5-	12	2.5-	11.4-	استثمارات الحافظة
4.4	35.7	41.6	43.6	0.8-	استثمارات أخرى
0.6-	0.3-	0.8-	1.2-	66.6-	السهم والخطأ (صافي)
45.9-	3.1	0.2	39.7-	80.7-	التمويل
45.9	10.7-	0.2-	39.7	80.6	الميزان الكلي
45.9	10.7-	0.3-	39.7	78.3	التغير في الأصول الاحتياطية (زيادة -)
449.1	494	489.6	488.9	528.6	صافي الأصول الاحتياطية

المصدر: البنك المركزي السعودي - النشرة الاحصائية الشهرية

الجدول 33:

حساب الخدمات لميزان المدفوعات 2021-2017 (مليار دولار أمريكي)

2021	2020	2019	2018	2017	حساب الخدمات
14.1-	12.9-	12.9-	11.2-	11.5-	النقل
(0.4-)	(0.4-)	1.3-	1.3-	0.8-	الركاب
(13.7-)	(12.5-)	(14.2-)	(12.5-)	(12.3-)	الشحن + خدمات أخرى
8.4-	4.8-	1.3	2.9-	5.5-	السفر
6.6-	6.5-	7.1-	6.4-	5.6-	التشييد
1.7-	1.5-	1.7-	1.6-	1.5-	خدمات التأمين والمعاشات
1.7-	0.1-	1.3-	2.2-	0.8-	الخدمات المالية
0.3	0	0.1-	0.6-	2.5-	الاتصالات
20.1-	4.4-	9.9-	10.4-	9.4-	خدمات الأعمال الأخرى
10.6-	17.1-	22.7-	28.2-	23.6-	السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر
63-	47.3-	54.4-	63.4-	60.4-	إجمالي حساب الخدمات

المصدر: البنك المركزي السعودي



استمر تحسن ميزان دخل الاستثمار (ويسمى أيضًا الدخل الأولي)، حيث ارتفع إلى 15.8 مليار دولار وبما نسبته حوالي 85% مقارنة عما كان عليه قبل الوباء في عام 2019 والبالغ 8.5 مليار دولار. وارتفع العجز الهيكلي في حساب التحويلات الجارية (الدخل الثانوي)، وبشكل تحويلات العاملين أحد أبرز مكوناته، ليصل إلى 44.4 مليار دولار. ويعكس ذلك أساساً زيادة التحويلات إلى حوالي 40 مليار دولار في عام 2021 مقابل 34.3 مليار دولار في العام السابق.

يوضح الحساب المالي حركة الاستثمارات بين الوحدات الاقتصادية المقيمة والأجنبية في المملكة العربية السعودية والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي داخل المملكة وكذلك استحواذ الوحدات الاقتصادية المقيمة في المملكة على الأصول الأجنبية، بما في ذلك (بشكل متزايد) المؤسسات الحكومية المستقلة مثل المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ويشمل الحساب المالي ثلاث بنود رئيسية: الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى (اعتمادًا على ما إذا كان المبلغ المستثمر في الشركة يسمح بالاستحواذ على الحصة الأغلبية فيها أم لا).

يتم تسجيل صافي الاستحواذ على الأصول المالية على أسس حسابات دائنة (نظرًا لصافي التدفقات الاستثمارية إلى الخارج) مما يعكس حقيقة أن الوحدات الاقتصادية المقيمة في الداخل تستحوذ على أصولًا أجنبية خارج المملكة العربية السعودية (شراء أصول جديدة مطروحًا منها الأصول المسيلة والمعاداة إلى الداخل). وبالمثل، فإن صافي الالتزامات المتكبدة يعني أن غير المقيمين يستثمرون في المملكة، وفي مرحلة ما، سوف تخرج هذه الاستثمارات الأجنبية من الدولة (يشكل هذا الاستثمار التزامًا على الدولة). وقد جاءت حركة الاستثمارات وفقًا للتطورات التدفقات الاستثمارية إلى الداخل والخارج كما هو مبين في المكونات الرئيسية للحساب المالي (الجدول 32).

وفي عام 2021، سجل حساب استثمارات الحافظة بشكل أساسي تدفقات إلى الخارج بنحو 55.6 مليار دولار أمريكي، مقابل تدفقات إلى الداخل جزئيًا بمقدار 17.1 مليار دولار أمريكي، حيث يسعى المستثمرون الأجانب للاستفادة من الفرص الاستثمارية في المملكة. ونتيجة لذلك سجل حساب استثمارات الحافظة صافي تدفقات خارجية قدرها 38.5 مليار دولار.

وعلى غرار ذلك برغم أن حساب الاستثمار المباشر أقل بكثير عما كان عليه في السابق، سجل الحساب المالي صافي تدفقات إلى الخارج بقيمة 39.9 مليار دولار، وقد أتى على نحو متوقع. وينبغي أن تنعكس هذه التدفقات بشكل إيجابي على ميزان الدخل الأولي (والذي تزايد كما ذكر أعلاه) في حساب الخدمات بما يتناسب مع رأس المال المستثمر.

شهد الميزان الكلي فائض محدود مقداره 1.7 مليار دولار وذلك نتيجة تحقيق فائض في الحساب الجاري بصور أكبر من العجز في الحساب المالي (بعد استبعاد صافي السهو والخطأ البالغ -1.4 مليار دولار)، وقد انعكس هذا الفائض على ارتفاع الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي بنفس القيمة (علامة السالب تعني زيادة في الاحتياطات).

انخفض صافي الأصول الأجنبية المتراكمة للبنك المركزي السعودي (الجدول الأسفل رقم 32) بشكل طفيف ليلعب 438.2 مليار دولار في عام 2021 مقابل 449.2 مليار دولار في العام السابق. ومن حيث المبدأ، يجب أن يتساوى الميزان الكلي في ميزان المدفوعات مع التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي. ومع ذلك، فإن التغير صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي يشمل إعادة تقييم الأصول وليس بضرورة يساوي الميزان الكلي في ميزان المدفوعات.



الجدول 34: السعودية - وضع الاستثمار الدولي 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)

البند	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول	986.4	1,063.7	1,159.8	1,148.1	1,252.9
الاستثمار المباشر في الخارج	84.4	104.6	123.9	128.8	151.5
استثمارات الحافطة	217.8	247.6	283.1	332.4	384.7
الأسهم وصناديق الاستثمار	154.4	174.3	207.7	269.3	324.4
سندات الدين	63.4	73.2	75.5	63.1	60.3
الاستثمارات الأخرى	187.8	214.9	253.2	233.3	261.3
الائتمان التجاري	13.0	13.2	12.9	10.3	10.5
القروض	5.8	16.6	21.0	25.5	21.1
العملة والودائع	158.2	146.8	167.8	186.1	216.2
الحسابات المدينة الأخرى	10.7	38.4	51.5	11.3	13.4
الأصول الاحتياطية	496.4	496.6	499.6	453.7	455.4
الذهب النقدي	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
حقوق السحب الخاصة	7.8	8.1	8.4	8.4	21.5
المركز الاحتياطي في الصندوق	1.5	1.7	2.5	3.7	3.9
الأصول الاحتياطية الأخرى	486.6	486.4	488.2	441.2	429.5
العملة والودائع	156.1	166.9	169.9	145.4	131.7
الأوراق المالية	330.6	319.5	318.3	295.7	297.8
الخصوم	362.8	406.1	488.8	548.9	639.9
الاستثمار المباشر في الاقتصاد المبلّغ	227.6	231.8	236.4	241.8	261.1
استثمارات الحافطة	69.6	84.6	141.8	170.1	208.3
الأسهم وصناديق الاستثمار	27.1	32.1	62.9	67.9	93.9
سندات الدين	42.5	52.6	78.9	102.3	114.5
الاستثمارات الأخرى	65.6	89.6	110.6	137.0	170.5
القروض	26.4	50.7	53.6	83.8	92.7
العملة والودائع	28.4	28.4	44.7	42.5	54.7
الحسابات الدائنة الأخرى	10.8	10.5	12.4	10.7	23.2
صافي وضع الاستثمار الدولي	623.6	657.6	671.0	599.2	613.0

المصدر: البنك المركزي السعودي - النشرة الإحصائية الشهرية



أظهر وضع الاستثمار الدولي للمملكة العربية السعودية (الجدول 34) في عام 2021 ارتفاعاً في صافي الأصول الخارجية ليصل إلى 613.0 مليار دولار (73.5% من الناتج المحلي)، مقابل 599.2 مليار دولار (85.2% من الناتج المحلي) في العام السابق. وارتفعت الأصول الخارجية (التي تشمل الاحتياطيات الرسمية خلافاً لبنود ميزان المدفوعات في الجدول 32 أعلاه) إلى 1.253 تريليون دولار، مقابل 1.148 تريليون دولار في العام السابق. كما ارتفعت الالتزامات الخارجية إلى 639.9 مليار دولار، مقابل 548.9 مليار دولار في عام 2020.

الجدول 34 (يتبع):

السعودية - وضع الاستثمار الدولي، الجزء التحليلي
(مليار دولار أمريكي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الأصول	1,252.90	1,148.10	1,159.80	1,063.70	986.4
حصص الأسهم وصناديق الاستثمار كنسبة من إجمالي الأصول (%)	25.9	23.5	17.9	16.4	15.7
الاستثمار المباشر + استثمار الحافظة	536.2	461.2	407.1	352.2	302.2
الاستثمار المباشر + استثمار الحافظة كنسبة من إجمالي الأصول (%)	42.8	40.2	35.1	33.1	30.6
الأوراق المالية كنسبة من إجمالي الأصول (%)	23.8	25.8	27.4	30	33.5
الأصول الاحتياطية كنسبة من إجمالي الأصول (%)	36.3	39.5	43.1	46.7	50.3
الالتزامات	639.9	548.9	488.8	406.1	362.8
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي، الأسعار الجارية)	833.5	703.4	803.6	816.6	688.6
صافي وضع الاستثمار الدولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	73.5	85.2	83.5	80.5	90.6

المصدر: حسابات المجلس النقدي الخليجي

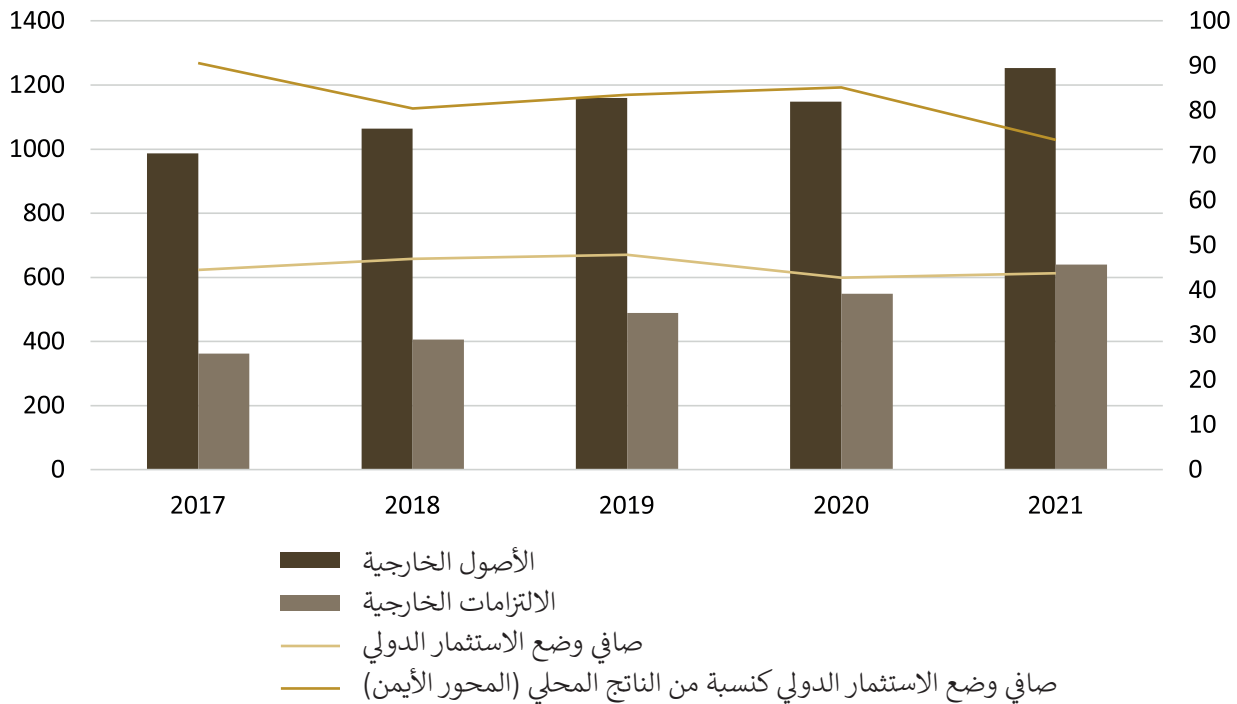


وعلى صعيد الأصول الخارجية، استمر تزايد الاستثمارات الخارجية من قبل القطاعات الاقتصادية المقيمة في عام 2021. وبلغ إجمالي بنود الاستثمارات المباشرة والحافظة والأخرى ما مجموعه 797.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 694.5 دولار أمريكي في عام 2020. وجاءت أكبر الزيادات في عام 2021 من الاستثمارات المباشرة (17.6%)، تلتها استثمارات الحافظة (15.7%) والاستثمارات الأخرى (12.0%). كما شهدت الأصول الاحتياطية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.4%.

أما على صعيد الالتزامات الخارجية، ارتفع أيضاً جميع بنود الاستثمار في جانب الالتزامات الخارجية (المباشر والمحفظه وغيرها) مما يعكس فرص الاستثمار في المملكة العربية السعودية. وكان بند القروض (الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المقيمة بما في ذلك الحكومة) من بين البنود الوحيدة التي نمت بشكل أكبر في جانب الالتزامات على مدى السنوات العديدة الماضية، حيث ارتفع من 26.4 مليار دولار في عام 2017 إلى 92.7 مليار دولار في عام 2021. ودائماً ما يتجاوز الاكتتاب في إصدارات السندات السيادية للمملكة، مما يعكس قوة التصنيف الائتماني الدولي للمملكة والفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والدوليين.

الشكل 6:

السعودية - وضع الاستثمار الدولي، 2017-2021 (مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي السعودي

بشكل عام، يُظهر وضع الاستثمار الدولي في المملكة العربية السعودية زيادة مستمرة في رصيد الاستثمارات الخارجية بين الوحدات الاقتصادية المقيمة والأجنبية في المملكة العربية السعودية. وقد يتغير هذا النمط في السنوات المقبلة مع تحول توجهات صندوق الاستثمارات العامة نحو الاستثمار في الأسواق المحلية. ويبقى أن نرى ما إذا كان سيكون هناك العديد من الفرص مثل تلك الموجودة خارج البلاد نظراً لضعف التنوع الاقتصادي.

وكما ذكر أعلاه، يتزايد إجمالي الدين بوتيرة سريعة مما يعكس العجز المالي. كما إن انخفاض كل من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب انخفاض الإيرادات الحكومية، نتيجة لكوفيد 19، ساهم في تدهور نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (32.6%) بالمقارنة مع السنوات السابقة.



الجدول 36:

السعودية - وضع الدين، 2017-2021 (مليار ريال سعودي)

2021	2020	2019	2018	2017	البند
938	854	677.9	560	443.3	إجمالي الدين
379.3	356.4	305.1	255	183.8	الخارجي
558.7	490.5	372.8	305	259.5	المحلي
200	193.7	92	84.4	71.9	المؤسسات الحكومية المستقلة
348.2	296.8	274.4	220.5	187.6	البنوك التجارية
10.5	12.9	6.3	0.1	0	مؤسسات مالية أخرى*
27	31	21.1	15	9	مدفوعات الفائدة
30	32.6	22.5	18.3	17.2	إجمالي الدين كنسبة من الناتج المحلي
35.8	38.4	24.7	27.7	27.7	المؤسسات الحكومية المستقلة كنسبة من الدين الداخلي
62.3	59.1	73.6	72.3	72.3	البنوك التجارية كنسبة من الدين الداخلي

ملاحظة: شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار وغيرها.
المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين، تقارير وإحصائيات

تستمر المؤسسات الحكومية المستقلة في لعب دور متزايد بتلبية الاحتياجات التمويلية رغم انخفاض نسبتها إلى الدين المحلي من 38.4% في عام 2020 إلى 35.8% في عام 2021. وجاء الانخفاض في عام 2020، على الأرجح، نتيجة القيود على السيولة بسبب الوباء، بينما عاود حصة البنوك التجارية إلى الارتفاع لتصل إلى 62.3% من الدين المحلي في عام 2021. وبحسب وزارة المالية، بلغ متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي والخارجي 2.9% بنهاية عام 2021⁷ - مما يجعل إقراض الحكومة مكسب جيد في ظل تدني معدلات الفائدة السائدة في الأسواق المحلية والأخرى.

3.6. الإمارات العربية المتحدة

3.6.1. الحسابات القومية

في عام 2021، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.8% في الإمارات العربية المتحدة (الجدول 36) مما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي للقطاع غير النفطي بشكل ملحوظ والذي زاد بنسبة 5.3%. فيما شهد القطاع النفطي انخفاضاً طفيفاً، على غير المتوقع، بنسبة 0.1%. ولا يمكن التوسع في تحليل الناتج المحلي غير النفطي وفقاً للتطورات القطاعية نظراً لعدم صدور البيانات عند أعداد التقرير السنوي.

⁷ وزارة المالية، «تقرير نهاية العام المالي، السنة المالية 2021»، صفحة رقم 18

الجدول 37:

الإمارات - إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي

المؤشر	2021	2020	2019	2018	2017
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار درهم إماراتي)	1,505.7	1,317.90	1,532.20	1,550.60	1,416.10
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	410.0	358.9	417.2	422.2	385.6
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو)	3.8	4.8-	3.4	1.2	2.4
النفطي	0.1-	6.1-	2.6	2.5	3.2-
غير النفطي	5.3	4.3-	3.8	0.7	4.8

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، الإمارات العربية المتحدة

3.6.2 المالية العامة

يقتصر التنبؤ الإحصائي لبيانات الإيرادات العامة في الإمارات العربية المتحدة على حسب مصادر الإيرادات الضريبية دون بيان الإيرادات النفطية (الجدول 37). وفي عام 2021 ارتفعت الإيرادات العامة إلى 480 مليار درهم نتيجة لزيادة كل من الضرائب والإيرادات الأخرى بنحو 30% لكل منهما. كما ارتفعت المصروفات العامة قليلاً بنسبة 3% لتصل إلى 411 مليار درهم نتيجة لترشيد المصروفات الرأسمالية بصورة أكبر من المصروفات الجارية. وفي حين ارتفعت المصروفات الجارية بنسبة 10%، مقابل انخفاض المصروفات الرأسمالية بنسبة 53%، وقد أصبح توجهاً معتاداً في ظل تقليص المصروفات بدول مجلس التعاون.

أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت المصروفات الرأسمالية من 3.5% في عام 2020 إلى 1.5% في عام 2021. وانخفضت نسبة مصروفات الأجور والمرتببات إلى الناتج المحلي من 8.3% في العام السابق إلى 7.6% في عام 2021، وهو ما يتوافق مع المعايير الدولية بصورة أكبر من باقي دول مجلس التعاون. وعليه، سجلت الموازنة العامة فائضاً مالياً مقداره 68.7 مليار درهم (4.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل عجز مالي مقداره 31.7 مليار درهم (2.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020.

الجدول 38:

الإمارات - الإحصاءات المالية الحكومية 2021-2017 (مليار درهم إماراتي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الإيرادات العامة	479.4	367.9	476.5	477.6	401.9
الضرائب	195.9	151.2	228.5	213.0	167.2
الاشتراكات الاجتماعية	19.2	12.9	4.6	4.8	4.6
أخرى	264.3	203.8	243.3	259.8	230.0
المصروفات العامة	410.8	399.5	436.7	418.6	404.6
الجارية	388.8	353.0	383.0	388.2	359.6
أجور الموظفين	113.7	110.0	107.7	83.2	76.1
السلع والخدمات	134.7	105.2	119.4	86.6	90.9
الدعم والتحويلات	34.1	40.4	43.2	46.2	31.9



106.3	97.4	112.7	172.1	160.7	مصرفات أخرى
21.9	46.5	53.7	30.4	45.0	الرأسمالية
68.7	31.7-	39.7	59.0	2.8-	الميزان الكلي
4.6	2.4-	2.6	3.8	0.2-	كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: وزارة المالية، الإمارات العربية المتحدة

3.6.3. النقود والائتمان

ارتفع صافي الأصول الأجنبية إلى 620.8 مليار درهم إماراتي في عام 2021 نتيجة لتصاعد الأصول الأجنبية لكل من البنك المركزي والبنوك التجارية. وسجلت الأصول الأجنبية الصافية للبنوك التجارية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تحولت من صافي التزامات خارجية بقيمة 16.8 مليار درهم في عام 2017 إلى صافي أصول خارجية بقيمة 154.7 مليار درهم. وبينما استمرت البنوك التجارية في الاعتماد إلى حد ما على الودائع المصرفية لغير المقيمين والودائع غير المصرفية، غير أن حيازتها من الأوراق المالية في تزايد (حوالي 90% بين عامي 2017 و2021).

وانخفض صافي الأصول المحلية بشكل طفيف إلى 942.2 مليار درهم في عام 2021، مقابل 964.1 مليار درهم في العام السابق. حيث انخفض صافي المطلوبات على الحكومة بنسبة 11% في ظل استمرار فوائض الميزانية العامة كما هو مبين أعلاه، بينما ارتفعت المطلوبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة 6.1% و1.5% على التوالي.

وعليه، فإن زيادة العرض النقدي (ن2) بنسبة 5.4% جاء نتيجة زيادة مساهمة صافي الأصول الأجنبية بنسبة 6.8%، وهو ما عوض عن انخفاض مساهمة صافي الأصول المحلية بنسبة 1.4%. ومن حيث نسب التغير السنوي، ارتفع صافي الأصول الأجنبية بنسبة 20.6%، بينما ارتفع العرض النقدي بنسبة 5.7%.

الجدول 39:

الإمارات - المسح النقدي 2021-2017
(مليار درهم إماراتي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2021	2020	2019	2018	2017	البند
620.8	514.6	485.3	418	328.4	الأصول الأجنبية (صافي)
466.1	381.1	394.2	358.4	345.2	البنك المركزي
154.7	133.5	91.1	59.6	16.8-	البنوك التجارية
942.2	964.1	927.9	890.2	947.7	الأصول المحلية (صافي)
77	86.7	51.1	4.7-	64.5	صافي المطلوبات على الحكومة
371.3	378.3	356.6	291.1	277.4	المطلوبات على الحكومة
294.3	291.6	305.5	295.8	212.9	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي
1,145.80	1,128.40	1,159.10	1,151.80	1,107.70	المطلوبات على القطاع الخاص
26.6	28.2	25.9	32.1	31.4	المطلوبات على المؤسسات المالية غير المصرفية
1,563.10	1,478.50	1,413.10	1,308.40	1,276.20	النقود وشبه النقود (ن2)
701.9	600	515	485.7	492.4	النقود (ن1)
861.2	878.5	898.1	822.7	783.8	شبه النقود



مساهمة مكونات العرض النقدي (%)					
6.8	2	4.8	6.8	5.5	صافي الأصول الأجنبية
1.4-	2.4	2.7	4.4-	1.5-	صافي الأصول المحلية
5.4	4.4	7.4	2.5	4	النقود وشبه النقود
مكونات العرض النقدي (% التغير)					
20.6	6	16.1	27.3	26.9	صافي الأصول الأجنبية
2.3-	3.9	4.2	6.1-	2-	صافي الأصول المحلية
5.7	4.6	8	2.5	4.1	النقود وشبه النقود

المصدر: مصرف الإمارات المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية 2021

يوضح الجدول (39) توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2017 - 2021. حيث استحوذت القروض الاستهلاكية للأفراد على أكبر حصة من إجمالي الائتمان المصرفي في عام 2021 (19.5%)، تليها قطاع البناء والعقارات (18.2%) والقطاع الحكومي (12.4%). كما انخفض إجمالي الائتمان المصرفي كنسبة من الناتج المحلي بشكل حاد في عام 2021 ليصل إلى 119.1%، مقابل 135.0% في العام السابق (ويعزى انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي بشكل كبير إلى تراجع الناتج المحلي في عام 2020). وعلى الرغم من التراجع في عام 2021، تظل نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي كأعلى معدل بين دول مجلس التعاون.

الجدول 40:

الإمارات - توزيع الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي 2017-2021 (الحصة %)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة
الزراعة	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
التعدين واستغلال المحاجر	0.8	0.9	0.6	0.8	0.9	0.8
التصنيع	4.8	4.6	4.6	4.1	4.6	4.5
الكهرباء والغاز والمياه	1.1	1.0	1.3	1.5	1.6	1.3
البناء والعقارات	18.9	19.0	17.7	18.4	18.2	18.4
التجارة	9.7	9.3	8.7	7.8	7.3	8.6
النقل والتخزين والاتصالات	3.5	3.1	3.2	4.8	4.8	3.9
المؤسسات المالية	8.1	7.9	7.5	6.2	6.5	7.2
القطاع الحكومي	10.7	11.3	14.3	13.5	12.4	12.4
قروض شخصية - تجارية	5.1	5.2	5.7	5.9	5.5	5.5
قروض شخصية - استهلاكية	20.7	19.7	18.8	18.3	19.5	19.4
أخرى	8.8	9.0	8.1	8.2	8.8	8.6
غير مقيمين	8.1	8.9	9.4	10.2	9.8	9.3
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
كنسبة من الناتج المحلي	111.6	106.8	114.8	135.0	119.1	117.5

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية



3.6.4. القطاع الخارجي

سجلت الإمارات العربية المتحدة، في أغلب السنوات الأخيرة، فوائض عالية نسبياً في الحساب الجاري، ويرجع ذلك أساساً إلى الفوائض المرتفعة للميزان التجاري (وهو ما يعكس بدوره تنوع الصادرات) وبشكل جزئي إلى الأداء الجيد لقطاع الخدمات (على خلاف دول مجلس التعاون).

وفي عام 2021، تضاعف فائض الحساب الجاري من 21.1 مليار درهم في عام 2020 (5.9% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 48.0 مليار درهم (11.7% من الناتج المحلي الإجمالي) مما يعكس الفوائض في كل من الميزان التجاري والخدمات. كما ارتفعت الصادرات بنسبة 19% لتصل إلى نحو 80 مليار دولار (78.9% من الناتج المحلي)، ويرجع ذلك إلى التصاعد بشكل كبير في مختلف مكوناته (الصادرات النفطية وغير النفطية وإعادة التصدير).

ارتفعت الصادرات النفطية بنسبة 71% وإعادة التصدير بنسبة 15%. وكذلك بلغ المتوسط السنوي لإعادة التصدير ما نسبته 46% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2017-2021، وبالتالي فهو مكون أساسي في حدوث فوائض الميزان التجاري في الإمارات العربية المتحدة. ولا تتوفر بيانات حول البنود الرئيسية للتركيب السلعي في ميزان المدفوعات ولكن استناداً إلى البيانات الجمركية لعام 2017 (آخر ما هو متاح)، فإن الألماس والمجوهرات والمركبات وأجهزة الهاتف هي العناصر الأربعة الأكثر أهمية (بحسب الترتيب).

الجدول 41:

الإمارات - ميزان المدفوعات 2017-2021 (مليار دولار أمريكي)

البند	2021	2020	2019	2018	2017
الحساب الجاري	48.0	21.0	37.3	37.8	27.5
(كنسبة من الناتج المحلي)	(11.7)	(5.9)	(7.4)	(9.8)	(7.3)
الميزان التجاري	79.0	60.3	80.5	81.5	67.2
الصادرات	323.3	272.2	313.8	316.9	313.5
الصادرات النفطية	62.8	36.8	60.1	66.2	58.1
الصادرات غير النفطية	113.0	107.4	113.0	108.8	106.6
إعادة التصدير	147.5	128.0	140.7	141.9	148.8
الواردات	244.3-	211.8-	233.3-	235.4-	246.3
الخدمات	25.7	16.3	2.1	0.5-	1.3-
النقل	12.3	7.5	13.6	13.4	13.5
السفر	12.7	8.7	5.0	6.4	3.4
التشييد	0.1	0.2-	0.1	0.1	0.2
الملكية الفكرية	0.8	1.2	1.0	1.0	1.0
المعلومات والاتصالات	3.3	2.4	3.3	3.3	3.2
الخدمات الأخرى	3.0-	2.8-	5.1	5.0	5.1
السلع والخدمات الحكومية	0.4-	0.5-	0.4-	0.4-	0.3-
دخل الاستثمار (صافي)	0.7-	1.9-	2.1	2.0	2.8
التحويلات الجارية (صافي)	56.0-	53.6-	47.3-	45.2-	41.2-
الحساب الرأسمالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي	26.4-	26.4-	24.6-	33.5-	17.0-
(أ) رأس المال الخاص	18.2-	20.4-	20.4-	30.8-	16.2-



1.9-	0.9	3.3-	4.7-	3.7-	أ) ١- الاستثمار المباشر
22.5-	18.9-	21.2-	15.1-	14.1-	في الخارج
20.7	19.9	17.9	10.4	10.3	في الإمارات
1.2	1.1	1.1	1.1	1.3	أ) ٢- (صافي) استثمار الحافظة
5.8-	11.5-	8.6-	21.8-	9.0-	أ) ٣- البنوك
11.8-	10.9-	9.6-	5.4-	4.8-	أ) ٤- المؤسسات غير المصرفية الخاصة
8.1-	6.0-	4.2-	2.7-	0.8-	ب) مؤسسات القطاع العام
131.1	106.7	107.5	98.7	94.7	الأصول الاحتياطية
1.4	1.6	3.1-	0.8-	0.5-	السهو والخطأ (صافي)
23.1	3.6-	9.6	3.5	9.9	الميزان الكلي

المصدر: مصرف الإمارات المركزي

شكل بند النقل والسفر ما نسبته 97% من فائض ميزان الخدمات، بينما ساهمت المكونات الأخرى بشكل محدود. ولعل يرجع ذلك إلى الدور الذي تضطلع به الإمارات العربية المتحدة في الخدمات اللوجستية الدولية (خاصة الموانئ والمطارات) ومجال السياحة والسفر، لاسيما وأن مدينة دبي تعد مركزاً رئيسياً في هذا القطاع. فيما سجل ميزان الدخل عجزاً صغيراً على غير المتوقع بمقدار 0.7 مليار دولار نظراً للاستثمارات الهائلة التي تمتلكها الإمارات العربية المتحدة في الخارج. ومن ناحية أخرى، فإن التدفقات الخارجية الكبيرة نسبياً بمقدار 56 مليار دولار على شكل تحويلات جارية قد أتت على نحو متوقع نظراً للعدد الكبير للعاملين الأجانب فيها.

سجل الحساب المالي عجزاً على غرار السنوات السابقة، حيث تسعى القطاعات الاقتصادية المقيمة لاسيما القطاع الخاص، إلى استغلال فرص الاستثمار في الخارج. حيث شكل رأس المال الخاص نحو 70% من عجز الحساب المالي، وأما الباقي فهو عبارة عن تدفقات خارجية من المؤسسات العامة.

وتجاوز فائض الحساب الجاري بشكل كبير العجز المحدود في الحساب المالي، ونتيجة لذلك سجل الميزان الكلي فائضاً مقداره 23.1 مليار دولار (5.6% من الناتج المحلي). كما ارتفعت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 24.4 مليار دولار (مجموع الميزان الكلي والقيمة الموجبة لبند السهو والخطأ).



4. مستجدات التقارب الاقتصادي في عام 2021

يتطلب دخول الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الالتزام بتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي وفق معايير الأداء الاقتصادي. وقد اعتمد المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005م) المعايير المبدئية للأداء الاقتصادي، ومن ثم استكملت اللجنة الفنية المشتركة صياغة معايير الأداء الاقتصادي في مايو 2007. وتغطي هذه المعايير معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ونسبة تغطية النقد الأجنبي للواردات السلعية، ونسب العجز السنوي في الموازنة العامة، ونسب الدين العام، وأسعار الصرف.

كما تهدف المعايير إلى ضمان تقارب الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء وأن تحاكي بعضها البعض في السلوك المالي والنقدي (التشابه في الاتجاه العام والتقارب في نسب التغير)، بما يضمن عدم وجود أي اختلالات محتملة في الاقتصاد الكلي قد تقوض من استكمال إقامة الاتحاد النقدي وضمان ديمومته. ومع ذلك، فينبغي فهم وإدراك المعايير بحذر حيث أنها ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي بمثابة دلائل تحمل في طياتها التجانس الاقتصادي والتي تستدعي اهتمام السلطات الوطنية عندما تتخلف المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الرئيسية بإحدى الدول الأعضاء.

الجدول 41: معايير التقارب الاقتصادي

معدل التضخم	يجب أن لا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً نقطتين مؤويتين (2%).
سعر الفائدة	يجب أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائداً نقطتين مؤويتين (2%).
نسبة تغطية الواردات	يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.
نسبة العجز المالي	يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي للحكومة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولار أو أكثر).
نسبة الدين العام	يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
سعر الصرف	تطبيق الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس.

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

ويمكن تلخيص أهم التغيرات التي طرأت على معايير الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء خلال العام 2021م وفقاً للجدول 42. وعلى صعيد التطورات التفصيلية التي شهدتها معايير التقارب الاقتصادي، فيمكن إيضاحها فيما يلي:

الجدول 42: معايير التقارب في عام 2021

الدول غير الأعضاء			الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي					
عمان	الإمارات	النسبة	قطر	الكويت	السعودية	البحرين	النسبة	معايير التقارب
1.5	0.2	$4.2 \geq$	2.3	3.5	3.1	0.6-	$4.9 \geq$	معدل التضخم (%)
2.35	0.36	\geq 2.72	0.98	1.49	0.81	1.65	$3.10 \geq$	سعر الفائدة (%)
5.5	4.6	$4.0 \leq$	7.3	15.0	25.4	1.7	$4.0 \leq$	الاحتياطيات الأجنبية (بعدد شهور الواردات)
3.7-	4.6	\leq 3.0	0.2	0.7-	2.7-	7.4-	$3.0 - \leq$	ميزان المالية العامة (% من الناتج المحلي)
63.6	38.5	\geq 70.0	47.4	6.5	30.0	124.1	$70.0 \geq$	الدين العام (% من الناتج المحلي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي (ملاحظة: يشير اللون الأحمر إلى عدم استيفاء المعيار)

معايير التضخم: يوضح الجدول (42) معدلات التضخم في الدول الأعضاء وغير الأعضاء إلى جانب القيمة المرجعية، أي متوسط معدلات التضخم المرجحة زائداً نقطتين مؤتيتين (2%) . وفي عام 2021، تراوح معدل التضخم السنوي بين 0.6% (البحرين) و 3.5% (الكويت). واستُخدمت هذه المعدلات لحساب القيمة المرجعية التي بلغت نسبتها 4.9% للدول الأعضاء (4.2% في حالة إضافة سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة). وتشير البيانات إلى أن معدلات التضخم لجميع الدول الأعضاء أقل من القيمة المرجعية. أما القيمة المرجعية لجميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء فهي أقل من ذلك وتبلغ 4.2%، مما يعكس بشكل خاص تراجع معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة (0.2%) وسلطنة عمان (1.5%). واستوفت جميع دول المجلس نسبة معيار التضخم 4.2%.



معايير أسعار الفائدة: استُخدمت أسعار الفائدة ما بين البنوك لمدة ثلاثة شهور لحساب القيمة المرجعية بين الدول الأعضاء. وبلغت القيمة المرجعية التي تم احتسابها بناءً على متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة نحو 3.1%. وحققت جميع دول المجلس معدلات فائدة أدنى من القيمة المرجعية. وفي عام 2021، تراوحت أسعار الفائدة من 0.81% في المملكة العربية السعودية إلى 1.65% في مملكة البحرين. وفي حالة إضافة كل من سلطنة عمان والإمارات، تبلغ نسبة المعيار نحو 2.72% وبذلك تستوفي جميع دول المجلس شرط المعيار.





احتياطات النقد الأجنبي: حققت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت أعلى معدل لتغطية احتياطات النقد الأجنبي في عام 2021، حيث شكلت احتياطات النقد الأجنبي، مقاساً بعدد شهور الواردات السلعية، ما نسبته 25.4 شهراً و 15.0 شهراً على التوالي. وفي مملكة البحرين شكل احتياطي النقد الأجنبي ما نسبته 1.7 شهراً من الواردات السلعية، حيث تعد العضو الوحيد بين الدول الأعضاء الذي لم يحقق شرط المعيار بتغطية 4 شهور من الواردات السلعية. وتمتلك دولة قطر والإمارات وسلطنة عمان من احتياطات النقد الأجنبي ما يفوق 4 شهور من الواردات السلعية.



العجز المالي: بالنسبة للدول الأعضاء، شكل العجز المالي في مملكة البحرين ضعف نسبة العجز في المعيار المالي (3.0% من الناتج المحلي). أما بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، لا تحقق سلطنة عمان شرط المعيار مع تجاوز عجز الموازنة ما نسبته 3.7% من الناتج المحلي. وعليه فإن الجهود الرامية إلى تحقيق المتطلبات الأساسية لنجاح الاتحاد النقدي تقع، بشكل أساسي، على عاتق القطاع العام.



الدين العام: يشترط المعيار عدم تجاوز نسبة الدين العام 70% من الناتج المحلي. ووفقاً لهذا المعيار أيضاً، تعد مملكة البحرين الدولة الوحيدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي التي لا تحقق الحد الأدنى من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين باللون الأحمر في الجدول (42).



03

الآفاق
الاقتصادية
(2024-2022)



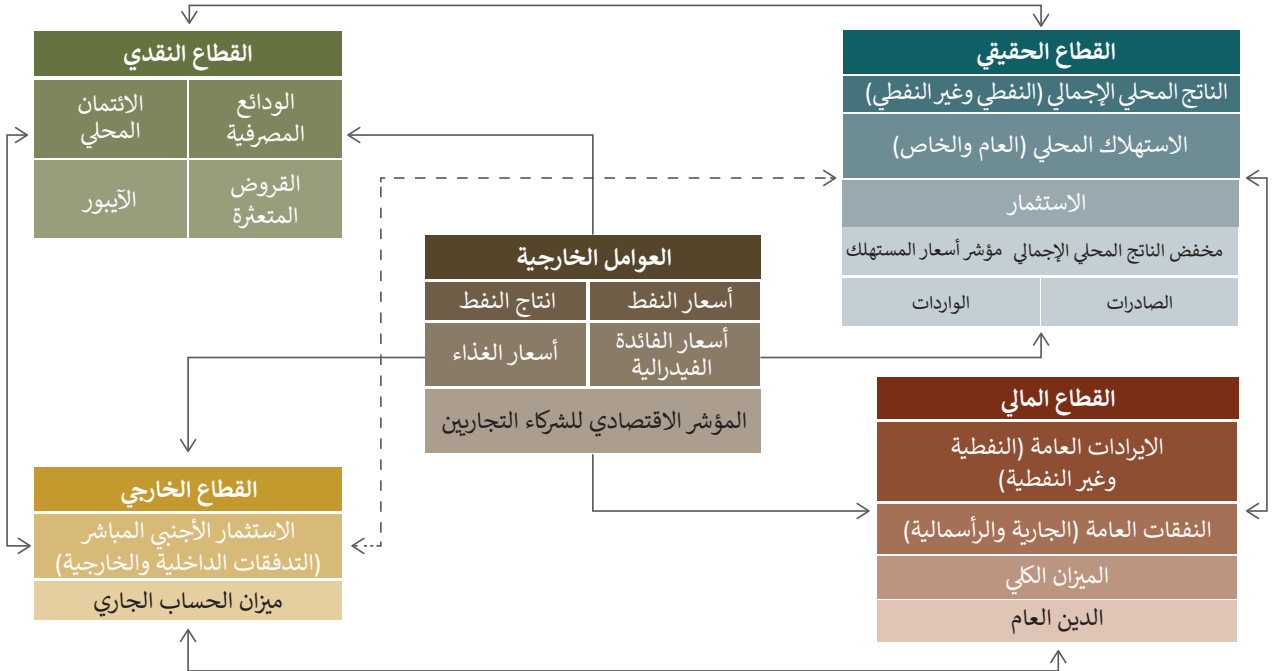
1. المقدمة

قام المجلس النقدي بإعداد توقعات حول الوضع الاقتصادي ومساره المُستقبلي على المدى المتوسط لجميع دول مجلس التعاون بناءً على النموذج الاقتصادي القياسي الخاص به. وهو عبارة عن إطار شامل للاقتصاد الكلي، يركز أساساً على الارتباطات البنينة للقطاعات الكلية الأربعة، حيث يتكون من 24 معادلة احصائية إلى جانب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تضم 24 من المتغيرات الداخلية و 5 من المتغيرات الخارجية. كذلك يوضح الشكل (8) نظام المعادلات والارتباطات البنينة للقطاعات الأربعة في النموذج القياسي. فعلى سبيل المثال، يرتبط الناتج المحلي الإجمالي النفطي بمعدل الإنتاج النفطي، بينما يعتمد إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وفقاً للمعادلات الهيكلية، على الإنفاق الحكومي وأسعار النفط والائتمان المحلي. في حين يعتمد مكون الاستهلاك الخاص على الائتمان المحلي والإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم إلى جانب الواردات. كما تعتمد الإيرادات النفطية بدورها على أسعار النفط وحجم الإنتاج. وكذلك تعتمد الواردات على الإنفاق الحكومي إلى جانب الاستثمار بشقيه العام والخاص. أما الدين العام يرتبط أساساً بالاستثمارات العامة وأسعار النفط.

كما يقوم المجلس النقدي الخليجي بإدخال بعض المؤشرات الاقتصادية - عالية التواتر (مثل التضخم) - في النماذج الفصلية الأخرى لحساب التطورات المقبلة بما يعكس الاتجاهات الحديثة بصورة مبكرة.

الشكل 8:

الروابط البنينة بين الحسابات الكلية في النموذج القياسي للمجلس النقدي الخليجي



المصدر: المجلس النقدي الخليجي



2. الفرضيات الأساسية للنموذج الاقتصادي

يسلط هذا الجزء الضوء على مجموعة من الفرضيات الأساسية حول المتغيرات الاقتصادية ضمن النموذج الاقتصادي بهدف تبسيط الإطار التحليلي، حيث لاتزال أسعار النفط المحدد الرئيسي في تقدير الوضع الاقتصادي ورسم مساره المُستقبلي وما ينطوي عليه من تقييم للتوقعات الاقتصادية التي تصدر عن النموذج القياسي. وعند المقارنة مع التوقعات لأسعار النفط في النسخة السابقة من التقرير السنوي، يتضح ارتفاع التوقعات لأسعار النفط من 69 دولار أمريكي في العام 2021 إلى 105 دولار أمريكي في العام 2022 ثم انحدار مسار أسعار النفط ليصل إلى 90 دولار أمريكي و 80 دولار أمريكي خلال العامين التاليين 2023 و 2024 على التوالي. ويأتي تزايد التوقعات مدفوعاً بتسارع وتيرة اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد 19 بشكل غير متوقع والذي أدى بدوره إلى تعافي الطلب العالمي على خام النفط ومشتقاته في ظل تباطؤ الزيادة في المعروض النفطي، بشكل ممنهج، إلى جانب مخاطر الجيوسياسية الحديثة الناتجة عن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية أثناء إعداد هذا التقرير خلال النصف الثاني من العام 2022.

إن التوقعات لمسار المستقبلي لأسعار النفط يعتمد على عدة عوامل رئيسية ومنها: (1) أسعار العقود المستقبلية في الأسواق العالمية عند إعداد التقرير السنوي؛ (2) التوقعات الأولية في المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ووكالة الطاقة الدولية، (3) والاستعانة برأي وتقدير الخبراء في المجلس النقدي. أما فيما يتعلق بالتقديرات الأولية لحجم الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون فقد جاءت بناء على حصص الإنتاج ضمن اتفاق تحالف أوبك بلس. واستناداً إلى ذلك، فإن التقديرات الأولية تشير إلى تزايد الإنتاج النفطي خلال السنوات الثلاث القادمة (2024-2022) بالنسب التالية 12%، و 8%، و 8% على التوالي. أما فيما يتعلق بالفرضيات الأساسية لأسعار النفط ومعدل الإنتاج النفطي ضمن النموذج القياسي، فيمكن تلخيص ذلك في الجدول (43) و (44) أدناه:

الجدول 43:

افتراضات بشأن أسعار النفط الخام

البند	2022	2023	2024
أسعار النفط (دولار أمريكي / برميل) *	105	90	80
أسعار غاز الطبيعي المسال (دولار أمريكي / مليون وحدة حرارية بريطانية)	45	27	27

(*): متوسط أسعار نفط لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط وخام دبي. المصدر: المجلس النقدي الخليجي (التصور الأساسي)



الجدول 44:

افتراضات بشأن إنتاج النفط الخام (مليون برميل مكافئ/ يوم)

الدولة	2024	2023	2022
البحرين	0.24	0.22	0.20
المملكة العربية السعودية	11.92	11.04	10.22
الكويت	3.16	2.92	2.71
قطر (بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال)	2.10	2.05	2.02
سلطنة عمان	1.27	1.17	1.09
الإمارات العربية المتحدة	3.56	3.30	3.05

المصدر: المجلس النقدي الخليجي (السيناريو الأساسي)

وفيما يلي نستعرض أهم التوقعات للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وما إلى ذلك) للفترة القادمة (2022 - 2024) في دول مجلس التعاون على الصعيد الإقليمي، وذلك بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النماذج القياسية. ثم يلي ذلك عرض للتوقعات الاقتصادية، بشكل مفصل، على مستوى دول مجلس التعاون.

3. الآفاق الاقتصادية بحسب المؤشرات الاقتصادية (2024-2022)

3.1. النمو الاقتصادي

تشير التوقعات الأولية إلى ارتفاع متوسط معدل النمو الاقتصادي، مقاساً بالأسعار الثابتة، في دول مجلس التعاون في عام 2022، وفيما يتوقع تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال العامين القادمين 2023 و 2024 وهو ما يعكس التوقعات بتراجع أسعار النفط بصورة أكبر من زيادة حجم الإنتاج النفطي (كما هو مبين في الجدول رقم 43 و 44). أما على مستوى المتوسط دون الأوزان الترجيحية، يتوقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، مقاساً بالأسعار الثابتة، بالنسبة التالية 6.7%، و 5.7%، و 5.6% خلال الثلاث السنوات 2022، 2023، 2024 على التوالي (كما هو مبين في الجدول رقم 45).

بشكل عام، برزت ملامح النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون بصورة استثنائية في عام 2022 مدفوعاً بتوسع القطاع النفطي بشكل كبير جراء ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الإنتاج النفطي في جميع دول مجلس التعاون. وبالتالي، من المتوقع أن يرتفع مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون، بالأسعار الثابتة، بنسبة 6.7% في 2022 وبالنسبة التالية 5.7% و 5.6% في العامين القادمين 2023 و 2024 على التوالي (كما هو مبين في الجدول رقم 45).

الجدول 45:

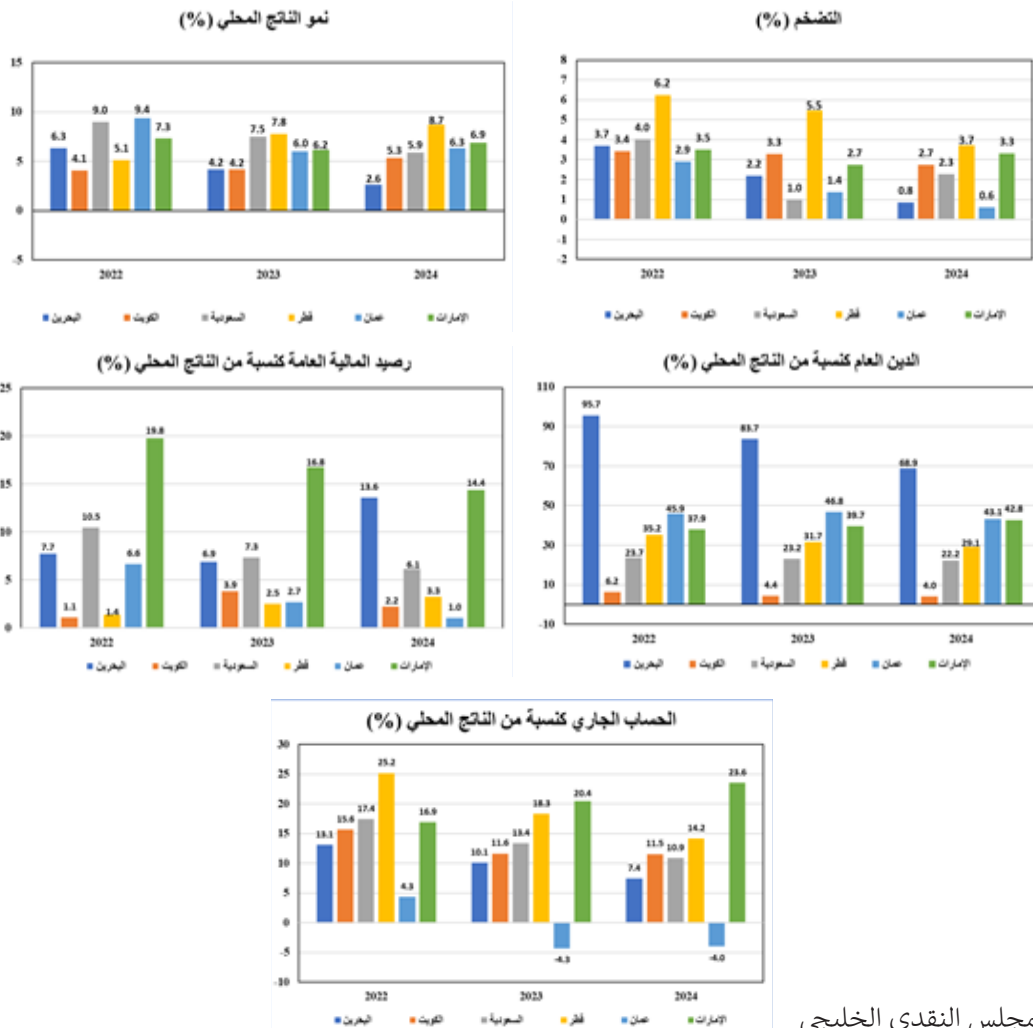
التوقعات الاقتصادية - نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2024-2022)

الدولة	2024	2023	2022
البحرين	2.6	4.2	6.3
الكويت	5.3	4.2	4.1
المملكة العربية السعودية	5.9	7.5	9.0
قطر	6.6	6.1	4.1
سلطنة عمان	6.3	6.0	9.4
الإمارات العربية المتحدة	6.9	6.2	7.3
مجلس التعاون الخليجي	5.6	5.7	6.7
المجلس النقدي الخليجي	5.1	5.5	5.9

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

الشكل 9:

التوقعات الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي (2024-2022)



المصدر: المجلس النقدي الخليجي



3.2. التضخم

نظرًا لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية وما يتصل بها من اضطراب في سلاسل التوريد العالمية، فإن من المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلكين لمجموع دول مجلس التعاون بنسبة 3.8% في عام 2022، وهي أعلى نسبة خلال 14 سنة. وعلى الرغم من تبلور الضغوط التضخمية في الاقتصادات المتقدمة إلا أن تأثيرها سيكون محدوداً على دول مجلس التعاون خلال عام 2022، وذلك نتيجة عدة عوامل من بينها وضع سقوف سعرية على السلع التموينية الأساسية والوقود في أغلب دول مجلس التعاون إلى جانب تنوع مصادر استيراد المواد الغذائية.

من المتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً إلى مستويات معتدلة تبلغ 2.9% في عام 2023 و 2.2% في عام 2024 (كما هو مبين في الجدول 46)، غير أن نسب التضخم ستكون مرتفعة نسبياً في دولة قطر والإمارات العربية المتحدة التي تسعى إلى تعزيز آلية تحرير أسعار الوقود المحلي وفقاً للأسعار العالمية (من بين إصلاحات دعم الأسعار الأخرى).

الجدول 46:

التوقعات الاقتصادية - معدلات التضخم (2022-2024)

الدولة	2022	2023	2024
البحرين	3.7	2.2	0.8
الكويت	3.4	3.3	2.7
المملكة العربية السعودية	2.9	2.1	2.3
قطر	6.2	5.5	3.7
سلطنة عمان	2.9	1.4	0.6
الإمارات العربية المتحدة	3.5	2.7	3.3
مجلس التعاون الخليجي	3.8	2.9	2.2
المجلس النقدي الخليجي	4.1	3.3	2.4

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

3.3. المالية العامة

بحلول نهاية عام 2021، عاود إجمالي الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى قرب المستويات التي كانت عليه قبل الجائحة. ووفقاً لتوقعات منظمة أوبك، سيتعافى الطلب العالمي على النفط متجاوزاً بذلك مستويات ما قبل الجائحة (التقرير الشهري لمنظمة أوبك، يونيو 2022). كما يرجع تسارع وتيرة تعافي الطلب العالمي على النفط بشكل أساسي إلى قوة ومثانة الانتعاش الاقتصادي مدفوعاً برفع المزيد من الإجراءات الوقائية المتعلقة بالجائحة الصحية (كوفيد - 19) إلى جانب إطلاق حزم التحفيز المالي الموجهة لدعم النمو الاقتصادي. وخلال النصف الأول من عام 2022، بلغت أسعار النفط في الأسواق العالمية مستويات مرتفعة لم تشهدها منذ عام 2008 نتيجة للتوترات الجيوسياسية المتعلقة بالحرب الروسية الأوكرانية.

في ظل صعود أسعار النفط لمستويات قياسية، فمن المتوقع أن يتحسن الوضع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، كنسبة من الناتج المحلي، بشكل ملحوظ ما بين الأعوام 2022-2024، تماشياً مع تسارع وتيرة الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة الصحية (كوفيد -19). وعلى الرغم من ذلك، فإن الوضع المالي يتفاوت نسبياً بين دول مجلس التعاون (كما في الجدول 47).

أما على المدى المتوسط، يُتوقع أن تتحول الأوضاع المالية في أغلب دول مجلس التعاون إلى فوائض معتدلة، ويعتمد ذلك على تفاوت الجهود المبذولة من قبل الدول في ضبط وترشيد الإنفاق العام برغم من سعيها جميعاً نحو ذلك. وكذلك تبحث بعض دول مجلس التعاون عن تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة أو فرض ضرائب على الشركات وغيرها من أنواع الضرائب.

الجدول 47:

التوقعات الاقتصادية - رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي (2024-2022)

الدولة	2024	2023	2022
البحرين	13.6	6.9	7.7
الكويت	2.2	3.9	1.1
المملكة العربية السعودية	6.1	7.3	10.5
قطر	2.9	2.3	1.4
سلطنة عمان	1.0	2.7	6.6
الإمارات العربية المتحدة	14.4	16.8	19.8
مجلس التعاون الخليجي	6.7	6.6	7.8
المجلس النقدي الخليجي	6.2	5.1	5.2

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

ملاحظة: تم احتساب المتوسط الحسابي لكل من المجلس التعاون والمجلس النقدي لغرض الاستدلال

3.4. الحساب الجاري

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، يُتوقع أن يسجل الحساب الجاري، كنسبة من الناتج المحلي، فوائض معتدلة خلال عام 2022 في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي. ويرجع ذلك أساساً لتوقع فوائض بالميزان التجاري بفضل ارتفاع قيمة الصادرات النفطية. وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض تدريجياً خلال العامين التاليين 2023 و 2024 في دول مجلس التعاون ما عدا الإمارات العربية المتحدة التي يتوقع أن تستمر في الاتجاه التصاعدي بفضل قوة ومتانة القطاع الخارجي لاسيما الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير. وبناءً على افتراض انخفاض أسعار النفط الخام تدريجياً خلال العامين التاليين 2023-2024، فمن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري في سلطنة عمان عجزاً خلال هذين العامين (كما في الجدول 48) نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية.

الجدول 48:

التوقعات الاقتصادية - الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي (2024-2022)

الدولة	2024	2023	2022
البحرين	7.4	10.1	13.1
الكويت	11.5	11.6	15.6
المملكة العربية السعودية	10.9	13.4	17.4
قطر	11.4	16.7	25.2
سلطنة عمان	4.0-	4.3-	4.3
الإمارات العربية المتحدة	23.6	20.4	16.9
مجلس التعاون الخليجي	10.1	11.3	15.4
المجلس النقدي الخليجي	10.3	12.9	17.8

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

ملاحظة: المتوسط الحسابي غير مرجح بالأوزان



3.5. الدين العام

في مجال الدين العام، من المتوقع أن ينخفض الدين العام، كنسبة من الناتج المحلي، خلال عام 2022 في جميع دول مجلس التعاون، مما يعكس الفوائض المالية المرتفعة نسبياً وذلك لتوقع زيادة الإيرادات النفطية. كما من المتوقع أن يستمر الدين العام في الهبوط خلال العامين التاليين 2023-2024، وليعكس بذلك مرة أخرى الفوائض المالية في جميع دول مجلس التعاون ما عدا الإمارات العربية المتحدة التي يتوقع أن ترتفع فيها الدين العام منسوباً للناتج المحلي وذلك نتيجة لتوقع ارتفاع معدل أسعار الفائدة (كما في الجدول 49).

الجدول 49:

التوقعات الاقتصادية - الدين العام كنسبة من الناتج المحلي (2022-2024)

الدولة	2024	2023	2022
البحرين	68.9	83.7	95.7
الكويت	4.0	4.4	6.2
المملكة العربية السعودية	22.2	23.2	23.7
قطر	30.6	32.6	35.2
سلطنة عمان	43.1	46.8	45.9
الإمارات العربية المتحدة	42.8	39.7	37.9
مجلس التعاون الخليجي	35.3	38.4	40.8
المجلس النقدي الخليجي	31.1	35.7	40.2

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

ملاحظة: المتوسط الحسابي غير مرجح بالأوزان

4. الآفاق الاقتصادية بحسب الدول (2024-2022)

4.1. مملكة البحرين

الآفاق الاقتصادية في مملكة البحرين، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 6.3% في عام 2022، على إثر تزايد الصادرات الهيدروكربونية بأعلى وتيرة خلال 15 سنة. ويعكس ذلك التعافي الاقتصادي من الجائحة الصحية (كوفيد - 19)، بعد أن سجل القطاع غير النفطي ارتفاعاً نسبته 5.5% والقطاع النفطي ما نسبته 9.8% في العام السابق. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً نسبته 4.2% و 2.6% خلال العامين 2023 و 2024 على التوالي نتيجة للتوقعات بانخفاض أسعار النفط و تباطؤ الأوضاع الاقتصادية لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لمملكة البحرين كما هو مبين في الجدول (50).

كما تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 3.7% في عام 2022، بعد أن سجل انكماشاً نسبته 0.6% في عام 2021، استجابة لمضاعفة ضريبة القيمة المضافة إلى 10% ابتداء من يناير 2022 بالإضافة إلى صدمات أسعار السلع الأولية والانتعاش الاقتصادي بعد أزمة الجائحة الصحية. وفيما يتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً خلال العامين 2023-2024 ليصل إلى 2.2% ثم بعد ذلك إلى 0.8% بحلول نهاية الفترة.

فيما يتعلق بتطورات المتوقعة للطلب المحلي، يُتوقع زيادة إجمالي الاستثمار بشقيه العام والخاص منسوبة إلى الناتج المحلي بشكل تدريجي خلال الفترة 2024-2022 نتيجة لتعافي الطلب الخارجي، والتوسع في الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، وتزايد الإيرادات العامة. كما من المتوقع زيادة الاستهلاك الكلي بمعدل سنوي نسبته 3.8% خلال الفترة ذاتها، بينما ستخفض مساهمته في الناتج المحلي إلى 46.2% خلال الفترة 2024-2022، مقابل 53.2% في عام 2021.

أما في جانب التوقعات للأوضاع النقدية، يُتوقع ارتفاع الائتمان المحلي، كنسبة من الناتج المحلي، تدريجياً من 70.5% في عام 2022 إلى 85.6% في عام 2024 ليعكس بذلك الانتعاش الاقتصادي.

الجدول 50:

مملكة البحرين - التوقعات الاقتصادية (2024-2022)

2024	2023	2022	المؤشرات الاقتصادية
2.6	4.2	6.3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
6.9	6.9	9.8	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
1.6	3.6	5.5	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
0.8	2.2	3.7	معدل التضخم (%)
46.3	45.8	46.4	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي)
14.1	13.8	14.1	ومنها الحكومي
32.3	32.0	32.2	الخاص
35.7	33.5	29.3	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي)
85.6	76.4	70.5	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي)
13.6	6.9	7.7	الموازنة العامة (% من الناتج المحلي)
68.9	83.7	95.7	الدين العام (% من الناتج المحلي)
7.4	10.1	13.1	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي



أما فيما يتعلق بالوضع المالي ومساره المستقبلي، فتشير التوقعات إلى تحقيق فوائض مالية خلال الفترة 2022-2024 وهو أول فائض مالي منذ ثلاثة عشر عامًا، ليعكس بدوره التوقعات بارتفاع أسعار النفط وما سيقابل ذلك من زيادة الإيرادات العامة. كما سينخفض الدين العام، كنسبة من الناتج المحلي، تدريجياً من 95.7% في عام 2022 إلى 68.9% في عام 2024، وذلك نتيجة لتوقع فوائض مالية خلال الفترة ذاتها.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي ومساره المستقبلي، يُتوقع ارتفاع فائض الحساب الجاري، كنسبة من الناتج المحلي من 6.7% في عام 2021 إلى 13.1% في عام 2022 مدفوعاً بالنمو المطرد للصادرات وفقاً لما هو متوقع، وكذلك يعد أكبر فائض منذ عام 2011. وفيما يُتوقع أن ينخفض الفائض تدريجياً إلى 7.4% من الناتج المحلي في عام 2024 مدفوعاً، بشكل أساسي، بالانخفاض المتوقع لأسعار النفط.

4.2. دولة الكويت

الآفاق الاقتصادية في دولة الكويت، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي، بالأسعار الثابتة، ارتفاعاً بنسبة 5.3% في عام 2024، مقابل 0.7% في عام 2021. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقعات بتزايد الصادرات النفطية إلى جانب تسارع التعافي الاقتصادي بعد الجائحة الصحية في جانب القطاع غير النفطي مدفوعاً بالتوسع الائتماني في القطاع الخاص كما هو مبين في الجدول (51).

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، يتوقع أن يستقر معدل التضخم عند نسبة 3.4% خلال الفترة 2022-2023، وهو نفس معدل التضخم خلال العام السابق، مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأولية. ويتوقع أن ينخفض التضخم إلى ما نسبته 2.7% في عام 2024، وذلك لتوقع تراجع أسعار الغذاء والسلع الأولية.

أما فيما يتعلق بتطورات المتوقعة للطلب المحلي، يُتوقع تراجع الاستهلاك الكلي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تدريجياً ليصل إلى 52.5% في عام 2024، مقابل 59.1% في عام 2021. كما يرجع هذا الاتجاه التنزلي في الاستهلاك العام إلى التأثير المتوقع لتراجع أسعار النفط، وهو ما سينطوي بدوره على تراجع الإيرادات النفطية في عامي 2023 و 2024. فيما يُتوقع ارتفاع إجمالي الاستثمار، كنسبة من الناتج المحلي، تدريجياً إلى 28.3%، مقابل 23.3% في عام 2021، وهو ما يعكس بدوره الاتجاه التصاعدي في التكوين الرأسمالي العام.

الجدول 51:

دولة الكويت - التوقعات الاقتصادية (2022-2024)

2024	2023	2022	المؤشرات الاقتصادية
5.3	4.2	4.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
3.8	3.8	5.2	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
7.1	4.7	2.8	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
2.7	3.3	3.4	معدل التضخم (%)
52.5	52.9	57.1	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي)
19.0	19.3	23.9	ومنها الحكومي
33.4	33.6	33.3	الخاص
28.3	26.7	20.8	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي)
81.9	77.8	72.2	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي)
2.2	3.9	1.1	الموازنة العامة (% من الناتج المحلي)
4.0	4.4	6.2	الدين العام (% من الناتج المحلي)
11.5	11.6	15.6	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي



ومن جهة أخرى، تشير التوقعات إلى التوسع في الائتمان المحلي من 72.2% في عام 2022 إلى 81.9% في عام 2024 مدفوعاً بتسارع وتيرة نمو الطلب المحلي بعد مرحلة الجائحة الصحية.

أما على صعيد الوضع المالي، تظهر التوقعات استمرار المالية العامة في تحقيق فوائض مالية، كنسبة من الناتج المحلي، خلال الفترة 2024-2022 مع تحقيق أعلى فائض بنسبة 3.9% في عام 2023، وذلك بدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية، وانخفاض المصروفات ذات الصلة بالجائحة الصحية (كوفيد - 19)، وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي. كما سيترتب على ذلك، انخفاض الدين العام، كنسبة من الناتج المحلي، تدريجياً من 6.2% في عام 2022 حتى يصل إلى 4.0% في عام 2024.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، يُتوقع أن تسفر المعاملات الخارجية عن ارتفاع الفائض في الحساب الجاري ليصل إلى 15.6% من الناتج المحلي في عام 2022، مقابل 12.2% في عام 2021، بينما يُتوقع تراجع الفائض إلى 11.6% و 11.5% في عامي 2023 و 2024 على التوالي.

4.3. سلطنة عمان

الآفاق الاقتصادية في سلطنة عمان، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة 9.3% في عام 2022، ومن ثم تباطؤه إلى 6.0% و 6.3% في عامي 2023 و 2024 على التوالي. ويعكس هذا الأداء الاستثنائي للاقتصاد المحلي في عام 2022 التوقعات بتوسع في كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي بفضل الانتعاش الاقتصادي بعد الإغلاق العام وارتداد أسعار النفط في ظل التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا (الجدول 52).

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى أعلى مستوى خلال القعد الحالي ليلبلغ 2.9% في عام 2022 في ظل فرض ضريبة القيمة المضافة في مطلع أبريل 2021، وارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأخرى. وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض تدريجياً ليصل إلى 1.4% و 0.6% في عامي 2023 و 2024 على التوالي.

الجدول 52:

سلطنة عمان - التوقعات الاقتصادية (2024-2022)

2024	2023	2022	المؤشرات الاقتصادية
6.3	6.0	9.3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
7.4	7.4	10.5	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
5.8	5.3	8.7	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
0.6	1.4	2.9	معدل التضخم (%)
60.4	59.9	54.0	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي)
38.2	37.3	33.3	ومنها الحكومي
22.2	22.6	20.7	الخاص
27.9	29.9	25.0	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي)
115.3	97.7	70.1	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي)
1.0	2.7	6.6	الموازنة العامة (% من الناتج المحلي)
43.1	46.8	45.9	الدين العام (% من الناتج المحلي)
4.0-	4.3-	4.3	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي



كما تظهر التوقعات ذاتها انخفاض الاستهلاك الكلي والاستثمار، كنسبة من الناتج المحلي، ليصل إلى 54.0% و 25.0 على التوالي في عام 2022، ويتوقع أن يعاود الارتفاع فيما بعد تدريجياً ليصل إلى 60.4% و 27.9% على التوالي في عام 2024. كما في مملكة البحرين، يعزى ذلك إلى حقيقة التوقع بزيادة صافي الصادرات بصورة أكبر من زيادة الاستهلاك الكلي والاستثمار في عام 2022، والذي سينعكس بدوره على انخفاض نسبة مساهمة الاستهلاك الكلي والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع مساهمة حصة القطاع الخارجي.

أما فيما يتعلق بالقطاع النقدي، تشير التوقعات إلى توسع بشكل مطرد في الائتمان المحلي الممنوح إلى القطاع الخاص ليرتفع من 70.1% إلى 115.3% خلال الفترة 2022-2024 مدفوعاً بالزيادة في الودائع المصرفية.

أما بالنسبة للمالية العامة، يُتوقع ارتفاع الفائض المالي إلى مستوى قياسي جديد يعادل 6.6% من الناتج المحلي. وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض بعد ذلك ليلعب 2.7% في عام 2023 و 1.0% في عام 2024.

وكذلك من المتوقع أيضاً استمرار الاتجاه التنزلي للدين العام وذلك بعد أن بلغ أقصى مستوى له في عام 2020 نتيجة للزيادة الاستثنائية في المصروفات العامة تعود إلى الجائحة الصحية كوفيد - 19، حيث سينخفض من 45.9% من الناتج المحلي في عام 2022 إلى 43.1% في عام 2024.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، يُتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضاً بنسبة 4.3% من الناتج المحلي في عام 2022، بعد أن سجل أقصى فائضاً بنسبة 6.1% في عام 2021، بينما يتوقع أن يعاود تسجيل عجزاً بنسبة 4.3% في عام 2023 و 4.0% في عام 2024 وهو ما يعكس أساساً تراجع قيمة الصادرات النفطية.

4.4. دولة قطر

الآفاق الاقتصادية في دولة قطر، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة 4.1% في عام 2022 مدفوعاً بزيادة صادرات الهيدروكربونات (النفط والغاز) إلى جانب زيادة الإنفاق العام استعداداً لإقامة بطولة كأس العالم. وكذلك تظهر التوقعات تسارع وتيرة معدل النمو للقطاع غير النفطي في عامي 2023 و 2024 في ظل التوقعات بزيادة الإنفاق العام والاستهلاك المحلي بنحو 7.1% و 9.0% على التوالي كما هو مبين في الجدول (53).

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم ليصل إلى 6.2% في عام 2022، وهو مستوى لم يصل إليه منذ عام 2008، مدفوعاً بشكل أساسي بأسعار الغذاء والسلع العالمية بالإضافة إلى الطلب المحلي.

وفي جانب الطلب المحلي، تظهر التوقعات ارتفاع مستوى إجمالي الاستهلاك النهائي والاستثمار في عام 2022، بينما تراجعت الأهمية النسبية لهما في الناتج المحلي لتصل إلى 28.8% و 36.2% على التوالي. وذلك نتيجة لارتفاع صافي القطاع الخارجي بصورة أكبر منهما، على أن تعاود الارتفاع في العامين التاليين 2023-2024.

كما من المتوقع أن يشكل إجمالي الاستثمار ما نسبته 49.4% من الناتج المحلي بحلول عام 2024، حيث تسعى دولة قطر إلى رفع طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن حالياً إلى 126 مليون طن سنوياً. وذلك من خلال توسعة الجزء الجنوبي من حقل الشمال بتكلفة تقديرية تناهز 28.8 مليار دولار، والذي من المتوقع أن يبدأ الإنتاج فيه بحلول عام 2026.



الجدول 53: دولة قطر - التوقعات الاقتصادية (2024-2022)

2024	2023	2022	المؤشرات الاقتصادية
6.6	6.1	4.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
2.8	4.6	7.5	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
9.0	7.1	2.1	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
3.7	5.5	6.2	معدل التضخم (%)
31.5	32.0	28.8	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي)
14.5	15.2	13.2	ومنها الحكومي
17.0	16.8	15.7	الخاص
49.4	42.6	36.2	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي)
125.2	115.6	92.9	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي)
3.3	2.5	1.4	الموازنة العامة (% من الناتج المحلي)
30.6	32.6	35.2	الدين العام (% من الناتج المحلي)
11.4	16.7	25.2	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

أما بالنسبة للقطاع النقدي، فمن المتوقع استمرار تصاعد الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص مدفوعاً بتوسع الاستهلاك الخاص والانتعاش الاقتصادي، حيث سيرتفع الائتمان المحلي، كنسبة من الناتج المحلي، من 92.9% في عام 2022 إلى 125.2% في عام 2024.

أما بالنسبة للمالية العامة، يتوقع أن يتصاعد الفائض المالي، كنسبة من الناتج المحلي، من 1.4% في عام 2022 ليصل إلى 3.3% في عام 2024 مدفوعاً بشكل أساسي بإيرادات النفط والغاز.

وكذلك من المتوقع أن ينخفض الدين العام من 313.8 مليار ريال قطري إلى 284.4 مليار ريال. أما كنسبة من الناتج المحلي، سينخفض إلى 35.2%، 32.6%، 30.6% في الأعوام 2022، 2023، 2024 على التوالي.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تشير التوقعات إلى زيادة كبيرة في فائض الحساب الجاري ليصل إلى 25.2% من الناتج المحلي في عام 2022، مقابل 14.6% في عام 2021. وفيما يتوقع أن يعاود الانخفاض تدريجياً ليصل إلى 11.4% في عام 2024 في ظل التوقعات بتراجع قيمة صادرات النفط والغاز.



4.5. المملكة العربية السعودية

الآفاق الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة 9.0%، و 7.5%، و 5.9% على التوالي في الأعوام 2022، 2023، 2024. ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية إلى جانب زيادة الإنفاق الحكومي والمستحقات الائتمانية على القطاع الخاص كما هو مبين في الجدول (54).

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، فمن المتوقع أن يرتفع التضخم بنسبة 2.9% في عام 2022 مدفوعاً بشكل أساسي بأسعار المواد الغذائية، والتعليم، وخدمات النقل. كما من المتوقع أن يتراجع بعد ذلك إلى 2.2% خلال العامين التاليين 2023-2024.

أما في جانب التطورات المحتملة للطلب المحلي، تظهر التوقعات استمرار تصاعد إجمالي الاستهلاك المحلي والاستثمار الإجمالي سواء كنسبة من الناتج المحلي أو قيمة مطلقة وذلك ما بين 2022 - 2024. وهو ما يعكس بدوره التوقع باستمرار التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 إلى جانب التوقع بتسارع وتيرة نمو القطاع النفطي وتوسع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

أما بالنسبة للائتمان المحلي، تشير التوقعات إلى استمرار تصاعد الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص بما يعكس تزايد الطلب المحلي ومدعوماً بنمو الودائع المصرفية في ظل التدفقات الهائلة للإيرادات العامة.

أما على صعيد المالية العامة، من المتوقع أن يرتفع الفائض المالي، كنسبة من الناتج المحلي، إلى مستوى قياسي جديد يبلغ نحو 10.5% في عام 2022. فيما يتوقع أن يعاود التراجع بعد ذلك ليصل إلى 7.3% في عام 2023 و 6.1% في عام 2024، وهو ما يعكس بدوره التوقعات بزيادة عوائد النفط.

الجدول 54:

المملكة العربية السعودية - التوقعات الاقتصادية (2022-2024)

2024	2023	2022	المؤشرات الاقتصادية
5.9	7.5	9.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
7.4	7.4	11.0	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
4.9	7.5	7.7	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
2.3	2.1	2.9	معدل التضخم (%)
63.3	63.0	58.5	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي)
25.0	24.7	22.9	ومنها الحكومي
38.3	38.2	35.6	الخاص
22.9	20.6	20.9	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي)
67.0	62.0	56.1	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي)
6.1	7.3	10.5	الموازنة العامة (% من الناتج المحلي)
22.2	23.2	23.7	الدين العام (% من الناتج المحلي)
10.9	13.4	17.4	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي



أما بالنسبة للدين العام، من المتوقع أن ينخفض الدين العام، كنسبة من الناتج المحلي، إلى 23.7% في عام 2022، مقارنة بأعلى نسبة بلغت نحو 32.4% و 30.0% في عامي 2020 و 2021 على التوالي نتيجة تزايد الاحتياجات التمويلية والمصرفيات العامة لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19. وكذلك يتوقع استمرار تراجع نسبة الدين العام مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع إيرادات النفط.

فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تشير التوقعات إلى تصاعد فائض الحساب الجاري في عام 2022 ليصل إلى 17.4% من الناتج المحلي، بينما يتوقع أن ينخفض بعد ذلك إلى 13.4% و 10.9% على التوالي في العامين التاليين 2023 و 2024. وتعكس هذه التوقعات أساساً ارتفاع قيمة صادرات النفط خلال تلك الفترة.

4.6. الإمارات العربية المتحدة

الآفاق الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة، من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي، بالأسعار الثابتة، من 2.3% في عام 2021 إلى 7.3% في عام 2022، وذلك قبل أن ينخفض إلى 6.2% في عام 2023 ثم أن يزداد بشكل طفيف إلى 6.9% في عام 2024. ويرجع زخم النمو الاقتصادي أساساً إلى التوقع بتعافي أسعار النفط وتجاوز تداعيات جائحة كورونا لاسيما فيما يتعلق بالطلب على السلع (غير النفطية) والخدمات مثل السفر والسياحة كما هو مبين في الجدول (55).

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، تشير التوقعات الأولية إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 3.5% في عام 2022. وكذلك يتوقع أن ينخفض التضخم بعد ذلك إلى 2.7% و 3.3% على التوالي في العامين التاليين 2023 و 2024 مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل والسكن.

وفي جانب الطلب المحلي، تظهر التوقعات ذاتها استمرار تصاعد الاستهلاك النهائي بشقيه العام والخاص خلال الفترة 2022-2014 بعد أن سجل انكماشاً في عام 2020 بسبب جائحة كورونا وما لحقها من تداعيات اقتصادية. ويعزى ذلك إلى التعافي الاقتصادي بعد رفع الإجراءات الاحترازية والوقائية المتعلقة بجائحة كورونا بالإضافة إلى الآثار الحوافز المالية المترتبة على التوقع بارتفاع الإيرادات النفطية. أما كنسبة من الناتج المحلي، فمن المتوقع أن ينخفض إجمالي الاستهلاك المحلي تدريجياً من 49.4% في عام 2022 إلى 47.2% في عام 2024. ويرجع ذلك أساساً زيادة صافي الصادرات بصورة أكبر من زيادة الاستهلاك المحلي في الفترة ذاتها.



الجدول 55:

الإمارات العربية المتحدة - التوقعات الاقتصادية (2024-2022)

2024	2023	2022	المؤشرات الاقتصادية
6.9	6.2	7.3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
4.9	4.9	7.3	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
7.7	6.7	7.3	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
3.3	2.7	3.5	معدل التضخم (%)
47.2	47.9	49.4	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي)
10.8	11.0	11.7	ومنها الحكومي
40.6	39.9	39.5	الخاص
16.4	17.1	18.7	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي)
99.9	96.6	95.6	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي)
14.4	16.8	19.8	الموازنة العامة (% من الناتج المحلي)
42.8	39.7	37.9	الدين العام (% من الناتج المحلي)
23.6	20.4	16.9	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

كما من المتوقع أيضاً استمرار نمو إجمالي الاستثمار بنسبة 2.7% خلال فترة الثلاث سنوات القادمة 2024-2022، وذلك بعد أن سجل نمواً نسبته 7.1% في عام 2021. أما كنسبة من الناتج المحلي، سينخفض تدريجياً من 20.8% في عام 2021 إلى 16.4% في عام 2024. وذلك نتيجة لارتفاع صافي القطاع الخارجي بصورة أكبر من ارتفاع الاستثمار الإجمالي.

فيما يتعلق بالقطاع النقدي، يتوقع أن يستمر تصاعد الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 95.6% في عام 2022 إلى نحو 100% في عام 2024 مدفوعاً بالزيادة المطردة في القطاع العقاري.

أما بالنسبة للمالية العامة، فمن المتوقع أن يرتفع الفائض المالي، كنسبة من الناتج المحلي، بشكل كبير من 4.6% في 2021 إلى 19.8% في 2022، ثم أن يعاود الانخفاض إلى 16.8% في 2023 و 14.4% في 2024 مدفوعاً بشكل رئيسي بالعوائد النفطية.

فيما يتعلق بالدين العام، تشير التوقعات إلى تراجع الدين العام، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من 38.5% في 2021 إلى 37.9% في 2022، وذلك قبل أن يعاود الارتفاع إلى 39.7% و 42.8% على التوالي في عامي 2023 و 2024 نتيجة لديناميكية الدين العام لاسيما بعد ارتفاع معدل أسعار الفائدة.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، فمن المتوقع تصاعد مطرد لفائض الحساب الجاري، كنسبة من الناتج المحلي، من 11.7% في عام 2021 إلى 16.9% في عام 2022، وكذلك أن يستمر في الارتفاع إلى 20.4% في عام 2023 و 23.6% في عام 2024. وهو ما يعكس بدوره التوقع بزيادة الصادرات النفطية في عام 2022 ومرونة الصادرات غير النفطية لاسيما إعادة التصدير، حيث من المتوقع أن تسجل نمواً نسبته 18.4% خلال فترة الثلاث سنوات القادمة 2024-2022.

04

الفترة المقبلة



1. المقدمة

يستعرض هذا القسم التقدم الذي أحرزه المجلس النقدي الخليجي نحو تحقيق الأهداف والمهام الموكلة إليه طبقاً لنظامه الأساسي إلى جانب التحديات والمعوقات التي تحول دون ذلك. وعليه، يمكن تلخيص المحاور الرئيسية فيما يلي:

التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي



تقدم المجلس النقدي الخليجي نحو تحقيق
الأهداف الأساسية خلال عام 2021



2. تقدم المجلس النقدي الخليجي في تحقيق الأهداف الأساسية

تحدد المادة 6 من اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي، حيث تنص على "يهدف المجلس النقدي وبصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية". وسعيًا إلى تحقيق ذلك من خلال القيام بالمهام الموكلة إليه كما وردت في المادة ذاتها وعددها عشرة، فقد شرع المجلس النقدي الخليجي، حتى الآن، إلى تقسيم وتصنيف الأهداف والمهام المختلفة ضمن خطة عمل تنفيذية، واسعة النطاق، تقوم على مرحلتين. ويحدد الجدول (56) أدناه الأهداف والمهام الأساسية ويشرح مدى التقدم المحرز نحو تحقيق ذلك:



الجدول 56: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المجلس النقدي الخليجي

الأهداف والمهام	المرحلة	الشرح
1. تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي	الأولى	استمر التعاون الفني بين المجلس النقدي الخليجي والبنوك المركزية الوطنية، وكذلك يسعى المجلس إلى مواصلة ذلك. ومع تزايد المستجدات الفنية، يتطلع المجلس النقدي إلى توسيع نطاق التعاون الفني، كما ورد في القسم 2 من الفصل 1، لتشمل الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل الأطر القانونية وأنظمة المدفوعات والتسويات والعملات الرقمية وما إلى ذلك.
2. تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي	الأولى والثانية	مع استمرار تطور السياسة النقدية وتعدد وسائل إدارتها، تعد توقعات السيولة وإدارتها إحدى المستجدات الفنية في مجال السياسة النقدية. وحالياً تركز التعاون الفني، بشكل أساسي، على تنسيق الإطار الفني لتوقعات السيولة بين البنوك المركزية الوطنية وتطوير التعاون فيما بينها في هذا المجال. ولاحقاً، سيتم العمل على تنسيق سياسات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء في المرحلة المقبلة.
3. متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك	الأولى	يسعى المجلس النقدي إلى متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه حظر الإقراض العام وذلك تحديداً من خلال التأكد من مدى انسجام وتوافق التشريعات المصرفية بما في ذلك الأنظمة الأساسية للبنوك المركزية الوطنية مع أحكام الاتفاقية لاسيما فيما يتعلق بهذا الجزء منها.
4. تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية	الأولى والثانية	في إطار مراجعة التشريعات المصرفية المشار إليه أعلاه، سيتم دراسة ومراجعة التشريعات المصرفية للدول الأعضاء من حيث مدى التوافق والالتزام بأحكام الاتفاقية وتحديداً فيما يتعلق بضمان أن يمارس البنك المركزي مهامه ووظائفه طبقاً لأحكام الاتفاقية. ومن جهة أخرى، سيعكف المجلس على دراسة أنظمة البنوك المركزية والتشريعات ذات الصلة، وإخضاع تلك الدراسات للمقارنات التشريعية بهدف تسليط الضوء على أفضل المعايير والممارسات الدولية المتبعة في الجوانب المتعلقة بالوظائف، والاختصاصات الموكلة، وحوكمة عملية صنع واتخاذ القرارات.
5. تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي	الأولى	كما تم التطرق إليه سابقاً، ما زالت التحديات الإحصائية قائمة في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية، كما هو بارز في الوضع الإحصائي ضمن التصنيف الدولي. بغض النظر عن متطلبات الاتحاد النقدي، فإن تلبية الاحتياجات الجديدة في الإحصاءات يتطلب تطوير الأنظمة الإحصائية. وعليه، يستمر المجلس النقدي في متابعة المتطلبات الإحصائية غير أن المهام تقع، في المقام الأول، على عاتق البنوك المركزية الوطنية والمراكز الإحصائية والسلطات الوطنية في التغلب على ذلك. كما سيستمر المجلس في متابعة مدى الالتزام في الدول الأعضاء بمعايير نظام النشر الخاص للبيانات ودعم التقدم نحو ذلك من خلال إعداد التقارير اللازمة حول ذلك.



لم تبدأ هذه المرحلة بعد	الثانية	6. الإعداد لإصدار النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة
سيقوم المجلس النقدي الخليجي بمراجعة ودراسة أنظمة المدفوعات والتسويات الخاصة بالبنوك المركزية الوطنية وذلك من منظور المبادئ الأساسية الحديثة للبنية التحتية لأسواق المال ومنهجية تطبيقها (التمثلة بأربع وعشرين مبدأ)، والتي تم إعدادها من قبل اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وفي هذا الصدد، تم الانتهاء من مراجعة نظام المدفوعات والتسويات للبنك المركزي السعودي في عام 2020، وكما سيشرع المجلس في مراجعة نظم المدفوعات لباقي البنوك المركزية الوطنية.	الأولى والثانية	7. التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة
يقوم المجلس النقدي، بصفة دورية، بمتابعة مدى التزام الدول الأعضاء باستيفاء معايير التقارب الاقتصادي وإصدار التقارير اللازمة حول ذلك.	الأولى	8. متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديداً فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي
لم تبدأ هذه المرحلة بعد.	الثانية	9. يحدد في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول
لم تبدأ هذه المرحلة بعد.	الثانية	10. التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة

3. التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي

تم التطرق إلى التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي نحو تحقيق أهدافه الأساسية على نحو مفصل في الأعداد السابقة من التقرير السنوي. ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه المجلس النقدي فيما يلي:

- الحاجة إلى تعزيز ودعم البناء المؤسسي
- تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء

3.1. الحاجة إلى تعزيز ودعم البناء المؤسسي

ضرورة تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم وينظم علاقة العمل بين المجلس النقدي الخليجي مع السلطات الوطنية والمنظمات الخليجية واللجان الفنية المشتركة، وذلك بهدف تعزيز العمل المشترك وتسريع وتيرة الأداء لتحقيق الأهداف. إلى جانب ذلك، ما زال استقطاب الكفاءات الوطنية والاحتفاظ بها في دول مجلس التعاون من أبرز العوائق المؤسسية التي يجب التغلب عليها.

3.2. تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء

في ظل عدم تطابق عضوية مجلس التعاون والمجلس النقدي، يستوجب تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء من خلال التنسيق بين المجلس النقدي الخليجي والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وذلك بهدف إزالة العقبات التي تنتج عن عدم انضمام جميع دول مجلس التعاون إلى الاتحاد النقدي، وبما يخدم مصالح جميع دول مجلس التعاون، الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد النقدي.

ومن الأمثلة التي توضح الحاجة إلى تعزيز التعاون القائم بين المؤسسات، هي اللجان الفنية وفرق العمل المشتركة، وتأتي في مقدمتها لجنة الإحصاءات النقدية، واللجنة الفنية لنظم المدفوعات، ولجنة الإشراف والرقابة بدول مجلس التعاون. ولذلك يجب توثيق التعاون والانضمام إلى هذه اللجان الفنية، حيث تقوم تلك اللجان بدور كبير في الإعداد للقرارات المشتركة والعمل على متابعة تنفيذها في الدول الأعضاء وهي ما تعد في الوقت ذاته من اختصاصات المجلس النقدي.

وفي المقابل، تمثل مذكرات التفاهم بين المجلس النقدي ومؤسسات مجلس التعاون إحدى سبل المضي قدماً وضمن مساعي المجلس النقدي، حيث يعمل على توقيع مذكرة تفاهم في عام 2022 والتي يتوقع منها نتائج إيجابية تنعكس على أوجه التعاون وسبل تعزيز العمل الخليجي المشترك.